بسم الله الرحمن الرحيم

جامعـــــــة اليـرمـــــــــوك

كـــلـيـــــــــــــــة الآداب

قـــــسم العلـــــوم الـــــسياسية

اقتـــــصاد سياســـــي دولـــــي

الأمن المائي وأثره على الإستقرار السياسي في مصر والسودان

دراسة حالة" سد النهضة الإثيوبي"

Water Security and it's Impact on political stability in Egypt and Sudan : Case study

"" Ethiopian Renaissance Dam

إعداد الطالب:

(وصفي اسماعيل النصيرات)

الرقم الجامعي:2014740019

بإشراف الأستاذ الدكتور:

محمد الشرعة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

للعام الدراسي:(2016– 2017)

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الأمن المائي وأثره على الإستقرار السياسي في مصر والسودان

دراسة حالة" سد النهضة الإثيوبي"

Water Security and its Impact on political stability in Egypt and Sudan : Case study

"Ethiopian Renaissance Dam"

إعداد الطالب

وصفي اسماعيل النصيرات

بكالوريوس علوم سياسية – جامعة مؤتة – 2011

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية / اقتصاد سياسي دولي كلية الآداب/ جامعة اليرموك، إربد – الأردن.

وافق عليها

الأستاذ الدكتور محمد كنوش الشرعة ..... (مشرفاً ورئيساً) أستاذ في العلوم السياسية / جامعة اليرموك

الدكتور محمد تركي بني سلامه .....(عضواً) أستاذ مشارك في العلوم السياسية / جامعة اليرموك

الدكتور صايل فلاح السرحان .....(عضواً خارجياً) أستاذ مساعد في معهد بيت الحكمة / جامعة آل البيت

وأجيزت بتاريخ: 8 / 2017/8

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهـــداء

أهدي ثمرة جهدي هذا

إلى...عزتي وكرامتي..وطني الحبيب من المحيط الى الخليج

إلى...من قدمت لي كل شيء أمي الحبيبة شافاها الله وأمد في عمرها، ومتعني بوجودها

إلى...فخري في الدنيا والدي العزيز رحمه الله

إلى زوجتي الغالية وأبنائي وبناتي ...حفظهم الله

إلى...سندي في الحياة إخوتي وأخواتي حفظهم الله تعالى

إلى...الأصدقاء والأحبة وكل من كانت له يد بيضاء في إنجاز هذا العمل المتواضع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد:

أشكر الله عز وجل أن وفقني لإكمال هذا العمل فالله الحمد على جزيل فضله وإنعامه، ثم الشكر موصول لأهل الفضل إعترافاً بفضلهم وتقديراً لجهدهم وسعيهم.

كما يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى من كان له الفضل بعد الله في إخراج هذه الرسالة بصورتها الحالية الأستاذ الدكتور محمد الشرعة المشرف على هذه الرسالة والذي وجدتُ فيه استاذاً فاضلاً معطاءاً سخياً في علمه وخلقه بذل الجهد وقدم التوجيه السليم والرأي السديد الذي ساعدني في تخطي الكثير من الصعاب فجزاه الله عني خير الجزاء وأمده بدوام الصحة والعافية.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولو بكلمة أو دعوة خالصة فلهم جزيل الشكر والعرفان.

وفي الختام اسأل الله تعالى أن يجعل ما قدمت من جهد خالصا لوجهه الكريم وأن ينتفع به

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفّحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ي
قائمة الأشكال	ك
الملخص باللغة العربية.....	ل
المقدمة	1
أولا: أهمية الدراسة.....	2
ثانيا: أهداف الدراسة	3
ثالثا: المشكلة وتساؤلات الدراسة	4
رابعا: فرضية الدراسة.....	5
خامسا: المنهج المستخدم للدراسة.....	5
سادسا: حدود الدراسة	6
سابعا: مفاهيم الدراسة	7
ثامنا: الدراسات السابقة	11

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفّحة
أولا:الدراسات العربيه	11
ثانيا: الدراسات الأجنبية.....	18
ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	21
الفصل الاول: الاطار النظري للدراسة	
المبحث الاول: الأمن المائي	22
المطلب الأول : مفهوم الأمن المائي وتطوره	23
المطلب الثاني: مؤشرات الأمن المائي	27
المطلب الثالث: التهديدات للأمن المائي	33
المبحث الثاني: الاستقرار السياسي	35
المطلب الأولً: مفهوم الاستقرار السياسي.....	36
المطلب الثاني: اتجاهات دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي	39
المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار السياسي	42
المبحث الثالث: العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي	49
الفصل الثاني:الامن المائي الموارد والاحتياجات	
المبحث الاول : الموارد المائية المتجددة والمتاحة والاحتياجات لدول حوض النيل	54
المطلب الاول:جغرافية نهر النيل	55
المطلب الثاني : الموارد المائية التقليدية	58

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفّحة
المطلب الثالث : الموارد المائية غير التقليدية	67
المطلب الرابع: الاحتياجات المائية المستقبلية لمصر والسودان	70
المبحث الثاني: مشاريع الأمن المائي لدول الحوض	78
المطلب الأول: نبذه عامة للمشاريع المقامة على نهر النيل	78
المطلب الثاني: دراسة حالة سد النهضة الأثيوبي	82
الفصل الثالث: العلاقات المائية لدول حوض النيل	
المبحث الاول: الاتفاقيات الدولية والمبادرات المائية لدول حوض النيل	92
المطلب الاول: الاتفاقيات الموقعة ابان الفترة الاستعمارية	92
المطلب الثاني:اتفاقيات ما بعد الاستقلال	97
المطلب الثالث: مبادرات دول حوض النيل	101
المبحث الثاني: الموقف القانوني والسياسي من الاتفاقيات السابقة	106
المطلب الاول:الموقف القانوني من الاتفاقيات السابقة	106
المطلب الثاني:الموقف السياسي من الاتفاقيات السابقة	110
المطلب الثالث: مواقف دول حوض النيل من الاتفاقيات	111
المبحث الثالث: إسرائيل والتهديدات المحتملة للأمن المائي المصري والسوداني	126
المطلب الاول: العلاقات الإسرائيلية الإفريقية	127
المطلب الثاني: الدور الاسرائيلي في تهديد الامن المائي	132

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفّحة
المبحث الرابع: سد النهضة الاثيوبي	139
المطلب الاول: النزاع حول سد النهضة	139
المطلب الثاني: قيام سد النهضة وتدني المطالب المصرية في المفاوضات	145
المطلب الثالث:وثيقة الخرطوم وتباين المواقف	148
الفصل الرابع: الاستقرار السياسي في مصر والسودان حسب المؤشرات	
المبحث الاول: الاستقرار السياسي في مصر حسب المؤشرات	154
المبحث الثاني: الاستقرار السياسي في السودان حسب المؤشرات	164
المبحث الثالث: قياس مؤشرات الاستقرار السياسي	178
المطلب الاول: الاوزان الرقمية لمؤشرات الاستقرار السياسي	178
المطلب الثاني: الاوزان الرقمية لمؤشرات الاستقرار السياسي في مصر والسودان واثيوبيا	182
الفصل الخامس: أثر الامن المائي على الاستقرار السياسي	
المبحث الاول: أثر مؤشرات الامن المائي على الاستقرار السياسي	186
المطلب الاول: أثر المؤشر الاقتصادي على الاستقرار السياسي	187
المطلب الثاني: أثر المؤشر الاجتماعي على الاستقرار السياسي	197
المطلب الثالث: أثر المؤشر السياسي على الاستقرار السياسي.....	203
المبحث الثاني: قياس درجة الترابط بين الامن المائي ومستويات الاستقرار السياسي.....	210
المبحث الثالث: أثر سد النهضة على الاستقرار السياسي.....	231

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفّحة

المطلب الاول: أثر سد النهضة على الاستقرار السياسي في مصر 231

المطلب الثاني: أثر سد النهضة على الاستقرار السياسي في السودان..... 233

المطلب الثالث: أثر سد النهضة على الاستقرار السياسي في أثيوبيا..... 234

المبحث الرابع: سيناريوهات أدارة النزاع حول سد النهضة 237

المطلب الاول:السيناريو الأول 238

المطلب الثاني: السيناريو الثاني 238

المطلب الثالث: السيناريو الثالث..... 240

المطلب الرابع:السيناريو الرابع..... 240

المطلب الخامس:السيناريو الخامس 242

الخاتمة 243

النتائج والتوصيات..... 246

قائمة المراجع 250

ملخص باللغة الإنجليزية 271

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
الجدول رقم 1	نسبة كل دولة من دول حوض النيل من المساحة الكلية للنهر	57
الجدول رقم 2	توفر مصدر محسن لمياه الشرب في المناطق الحضريه	73
الجدول رقم 3	توفر مصدر محسن لمياه الشرب في المناطق الريفيه	73
الجدول رقم 4	مرافق الصرف الصحي المحسنه في المناطق الريفيه	74
الجدول رقم 5	مرافق الصرف الصحي المحسنه في المناطق الحضريه	74
الجدول رقم 6	نصيب الفرد السنوي من المياه	77
الجدول رقم 7	متوسطات الاوزان الرقمية لشدة العنف السياسي الرسمي	179
الجدول رقم 8	مؤشرات الاستقرار السياسي لدول المصب واثيوبيا	183
الجدول رقم 9	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة خلال الفترتين الأولى والثانية	212
الجدول رقم 10	نتائج اختبار الانحدار البسيط لأثر الأمن المائي على الاستقرار السياسي خلال الفترة (2005-2010)	215
الجدول رقم 11	نتائج اختبار الانحدار البسيط لأثر الأمن المائي على الاستقرار السياسي خلال الفترة (2011-2016)	220
الجدول رقم 12	نتائج اختبار الانحدار البسيط لأثر الأمن المائي على الاستقرار السياسي خلال فترة الدراسة ككل	226

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

الرقم	الأشكال	الصفحة
الشكل البياني (1)	العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي لبيانات الفترة الأولى ككل (2010-2005)	216
الشكل البياني (2)	العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي لبيانات مصر	217
الشكل البياني (3)	العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي لبيانات السودان	218
الشكل البياني (4)	العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي لبيانات اثيوبيا	219
الشكل البياني (5)	العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي لبيانات الفترة الثانية ككل (2015-2011)	221
الشكل البياني (6)	العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي لبيانات مصر الفترة الثانية ككل (2016-2011)	222
الشكل البياني (7)	العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي لبيانات سودان الفترة الثانية ككل (2016-2011)	223
الشكل البياني (8)	العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي لبيانات اثيوبيا الفترة الثانية ككل (2016-2011)	224
الشكل البياني (9)	العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي لبيانات الدول عينة الدراسة خلال الفترة (2016-2005)	227
الشكل البياني (10)	العحجلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي لبيانات مصر الدراسة خلال الفترة (2016-2005)	228
الشكل البياني (11)	العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي لبيانات السودان الدراسة خلال الفترة (2016-2005)	229
الشكل البياني (12)	العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي لبيانات اثيوبيا خلال الفترة (2016-2005)	230

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص باللغة العربية

النصيرات ،وصفي اسماعيل ،الأمن المائي وأثره على الإستقرار السياسي في مصر والسودان دراسة حالة" سد النهضة الإثيوبي" في الفترة (2005م–2022م) رسالة ماجستير بجامعة اليرموك، 2017م . المشرف أ.د محمد الشرعة

تناولت هذه الدراسه موضوع الأمن المائي وأثره على الإستقرار السياسي في مصر والسودان خلال الفتره للزمنيه من (2005-2022).اعتمدت هذه الدراسه على مؤشرات الأمن المائي كمتغير مستقل، ومؤشرات الأستقرار السياسي كمتغير تابع،حيث استندت هذه الدراسة على فرضيه مفادها ان هناك علاقة طرديه بين الامن المائي والاستقرار السياسي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وكذلك المنهج الأحصائي التحليلي والمنهج المقارن ومنهج نظرية النظم.

قسمت الدراسة الى خمسة فصول حيث تطرق الفصل الاول إلى الاطار النظري للدراسة من حيث الأمن المائي تناول المفهوم والمؤشرات، والاستقرار السياسي المفهوم والمؤشرات، وتأسيس العلاقة الارتباطية بين الامن المائي وأثره على الاستقرار السياسي.

تطرق الفصل الثاني إلى موضوع الأمن المائي من حيث الموارد المائية في دول حوض النيل والاحتياجات المائية ،المشاريع المائية، دراسة حالة سد النهضة الاثيوبي .

وتناول الفصل الثالث دراسة العلاقات المائية بين دول حوض النيل من حيث الاتفاقيات المائية والمبادرات وموقف دول نهر النيل من هذه الاتفاقيات، وموقفها من بناء سد النهضة.

تناول الفصل الرابع (دراسة الاستقرار السياسي في مصر والسودان من حيث المفهوم والاتجاهات، والمؤشرات وطرق قياسها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تناول الفصل الخامس دراسة أثر الامن المائي على الاستقرار السياسي من حيث تناول الاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذلك قياس درجة الترابط بين الامن المائي ومستويات الاستقرار السياسي، وأثر سد النهضة على الاستقرار السياسي، وسيناريوهات أدارة ألنزاع حول سد النهضة.

وخلصت الدارسه الى مجموعه من النتائج كان أهمها:

1. أن هناك علاقة طردية بين الامن المائي دراسة حالة سد النهضة الاثيوبي والاستقرار السياسي في مصر والسودان وان الندرة المائية تكون مسبب للنزاع الذي قد يصل الى النزاع المسلح.

2. أن مصر هي الدولة الوحيدة في حوض النيل التي تعاني من ندرة في مواردها المائية كونها تعتمد على نهر النيل بنسبة 95%.

3. قيام ظاهرة النزاع المائي الدولي بين دولتي المصب والتي تعاني من محدودية المياه مع دول المنبع التي تتمتع بوفرة المياه وتعاني من فقر الموارد الاقتصادية لاستغلال المياه.

4. ان مصر والسودان واثيوبيا تعاني من ازمات سياسية داخلية واعمال عنف، وعملية انفصال جنوب السودان وذلك حسب مؤشرات الاستقرار السياسي.

5. ان سد النهضة سوف يؤثر على حصة مصر والسودان حيث ستنخفض بمقدار الربع طيلة فترة تعبئة السد والمتوقعة ست سنوات. ان الامن المائي سيؤثر على اسعار المواد الغذائية وتوفرها ويؤثر على توليد الطاقة الكهرومائية ويؤثر على الثروة السمكية والنقل النهري والذي بدوره يؤثر على الاستقرار السياسي وذلك لمصر بشكل خاص لاعتمادها شبه الكلي على نهر النيل.

الكلمات المفتاحية: سد النهضة الاثيوبي،الامن المائي ،الاستقرار السياسي،العلاقات المائية لدول حوض النيل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

تمثل المياه جوهر الترابط البشري في أي بلدٍ من البلدان؛ فهي أحد الموارد المشتركة التي تخدم الزراعة والصناعة والأغراض المعيشية والبيئة. وعلاوةً على ذلك فإن المياه تعد أيضًا أكثر الموارد الأساسية تجاوزًا للحدود. وقد تسن البلدان تشريعات للمياه لاعتبارها من الأصول الوطنية، إلا أن هذا المورد في حقيقتها تعبر الحدود السياسية، دون الحاجة إلى جواز سفر، في صورة أنهار وبحيرات ومستودعات للمياه الجوفية.

ان التزايد بالطلب على الماء جعله من الخامات النفيسة، وتعالت التحذيرات من المخاطر التي قد تنجم في المستقبل عن أي توزيع غير عادل لهذه المادة، الامر الذي وقف عنده مؤتمر المياه العالمي الذي عقد في لاهاي عام 2000م بالتأكيد على أن الوطن العربي الذي يشهد على امتداد مساحاته الصحراوية موجات الجفاف المتعاقبة منذ أكثر من عقد كامل من الزمن ليس بمنأى عن هذه المخاطر.

المياه العذبة هي أهم مورد على الإطلاق بالنسبة إلى البشرية، فهي تقترن بجميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي يضطلع بها الإنسان. والمياه هي ركيزة الحياة على سطح الأرض، ويمكن أن تكون عاملاً يعزز أو يعرقل التقدم الاجتماعي والتكنولوجي، كما يمكن أن تكون مصدراً للرفاه أو البؤس، أو سبباً للتعاون أو التنازع.

والمياه مورد متجدد ولكنها متوافرة بكميات محدودة. والمياه قابلة للتدوير ولكنها لا تُستبدل. وتواجه الموارد المائية اليوم ضغوطاً كبيرةً بسبب ارتفاع عدد السكان، وازدياد الطلب على المياه، وتسارع وتيرة التوسع العمراني، والتلوث وتغير المناخ. ويقضي ضمان الأمن المائي بحماية نظمنا المائية الهشة، والتخفيف من آثار الأخطار المرتبطة بالمياه مثل الفيضانات وحالات الجفاف،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتمكين الجميع من الانتفاع بالمياه وما يتصل بها من خدمات، وإدارة الموارد المائية بطريقة متكاملة ومنصفة.

وتعمل اليونسكو على تدعيم قاعدة المعارف العلمية لمساعدة البلدان على إدارة مواردها المائية بطريقة مستدامة. وتعتمد المنظمة في جهودها هذه على البرنامج الهيدرولوجي الدولي، وتقرير الأمم المتحدة عن تنمية الموارد المائية في العالم، ومعهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه في هولندا.

تعاني دول شمال شرق إفريقيا من مشاكل مائية خطيرة على غرار بلدان الوطن العربي، مما يجعلها عرضة لتحديات مائية لا يستطيع مواجهتها وحتى التخفيف من حدتها وسط الخصوصيات التي تتميز بها المنطقة التي تتضارب فيها الاطماع والمصالح، وبذلك اصبح الماء مصدرا من مصادر التنافس والهيمنة وأحد عوامل التوتر بسبب الزيادات السكانية الكبيرة والنقص في الموارد المائية المتوفرة، نظرًا لأن المياه مورد متدفق وليست كيانًا جامدًا، فإن استخدامها في أي موضع يتأثر من جراء استخدامها في المواضع الأخرى، بما في ذلك البلدان الأخرى ،حيث تحدثت عن سد النهضة الاثيوبي وأثره على كل من مصر والسودان. وحتى تتم الاحاطة بجوانب الموضوع، وتطرقت لاحقا الى الموارد المائية في حوض النيل وخصوصيتها مع ابراز اهم التحديات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من جانبها العملي أنها تتناول أثر الأمن المائي دراسة حالة سد النهضة الاثيوبي حيث لم يعد استخدام الأنهار الدولية قاصرًا على الزراعة والملاحة ولكنه تجاوز ذلك إلى العديد من الاستخدامات الصناعية والكهرومائية والتجارية والتي أثرت بدورها في كم ونوع مياه نهر النيل مما أدى إلى تزايد فرص نشوب النزاعات المائية بين ولتي المصب وول المنبع، وفي ظل هذا التصور، فأن الجهود الرامية لبحث ودراسة مشاكل المياه بصفة عامة ومشاكل الأنهار الدولية بصفة خاصة تتمتع بقيمة نظرية وعملية حيث يمكن الاستفادة منها في تطوير أفضل السبل للانتفاع العادل والمشترك لموارد النهر الدولي المائية والطبيعية بما يساعد على تنظيم شئون الأنهار الدولية، وتأتي الدراسة تزامنًا مع تزايد الاهتمام بمشكلة المياه وتحظى بالاهتمام العالمي، ومن ثم فكان لابد من مسايرة هذا الاهتمام ودراسة هذه الظاهرة في إطار النزاعات على المياه داخل حوض النيل وطبيعة العلاقات وما مدى تأثير هذه النزاعات على الأمن القومي المصري والسوداني وبالتالي مساعدة صانع القرار على انتهاج سياسات وقرارات تأخذ ذلك في الاعتبار.

أما في الجانب النظري فتتبع أهمية الدراسة في تحليل وتفسير الظاهرة النزاعية الدولية في ضوء النزاع المائي بين دولتي المصب ودول المنبع والتدخلات من القوى الخارجية في النظام الإقليمي المائي لدول حوض النيل.

وأيضًا ذلك لأن قضية المياه باتت تمثل اهتمامًا كبيرًا للباحثين والأكاديميين وصانعي القرار من منطلق أنها جزء لا يتجزأ من الأمن القومي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للكشف عن العلاقة الارتباطية بين الامن المائي دراسة حالة سد النهضة الاثيوبي وعلاقته بالاستقرار السياسي في مصر والسودان عن طريق تحقيق الاهداف التالية:

1. معرفة الاحتياجات المائية لدول حوض النيل وبيان تأثير سد النهضة الاثيوبي على الاحتياجات المائية لمصر والسودان.
2. بيان تأثير سد النهضة الاثيوبي على الاتفاقيات الموقعة بين دول حوض النيل وكيف يمكن أن يؤثر التحالف الاثيوبي الاسرائيلي على الامن المائي لمصر والسودان.
3. معرفة أثر سد النهضة الاثيوبي على الاستقرار السياسي في مصر والسودان.
4. معرفة السيناريو الاكثر توقعا للتعامل مع اثيوبيا حول سد النهضة.

ثالثا: المشكلة وتساؤلات الدراسة:

عانت منطقة حوض النيل من زيادة الطلب على المياه، بسبب التزايد السكاني، وعوامل الجفاف، وارتفاع مستويات المعيشة، وتنامي الرقعة الزراعية واتساع نطاق الصناعة، وهكذا فإن الزيادة الهائلة على الطلب يقابلها وارد سنوي مائي محدد ،مما يؤدي الى تأجيج النزاع والتصادم بين دول المنبع ودول المصب في حال المطالبة بعمل تسويات لتوزيع موارد الأنهار في المنطقة كونه لا يوجد اتفاقية تشمل كل دول حوض النيل لتقاسم مياهه.

وستقوم هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين مشكلة الأمن المائي الناتج عن بناء سد النهضة الاثيوبي على الأستقرار السياسي في مصر والسودان، وقيام أثيوبيا بتحريض دول المنبع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعدم الإلتزام بالإتفاقيات المبرمة سابقا،وبيان التقارب الأثيوبي الإسرائيلي وعليه فأن مشكلة الدراسة تكمن في الاجابة عن السؤال المحوري وهو ما مدى تأثير الامن المائي على الاستقرار السياسي؟ حيث ينبثق منه التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هو تأثير سد النهضة على الاحتياجات المائية لكل من مصر والسودان؟
2. ما هو تأثير سد النهضة على الاتفاقيات المبرمة بين أثيوبيا ومصر والسودان؟
3. كيف يؤثر سد النهضة على الأستقرار السياسي في مصر والسودان؟
4. ما هي السيناريوهات المحتملة لمواجهة اثيوبيا للحفاظ على الامن المائي في مصر والسودان؟

رابعا: فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية مفادها أن هناك علاقة طردية بين الامن المائي والاستقرار السياسي في مصر والسودان بمعنى أن سد النهضة الاثيوبي سيؤثر سلبا على حصة مصر والسودان في مياه نهر النيل ويحرمها من حقها في هذه المياه كونها المصدر الرئيسي لدول المصب مصر والسودان.

خامسا: المنهج المستخدم للدراسة:

أستخدم الباحث المنهج التاريخي لدراسة حوض نهر النيل في اطاره النظري ولمقارنة تأثير حصص المياه قبل وأثناء بناء سد النهضة وبعد الانتهاء من بنائه على مصر والسودان وأستخدم الباحث المنهج الوصفي الاحصائي بهدف التعرف على أثر الامن المائي كمصدر في اثارة النزاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقليمي، وذلك من خلال دراسة حالة سد النهضة الاثيوبي، وأستخدم المنهج المعياري تقنية السيناريو الممكن التوقع أفضل عمل ممكن لمصر والسودان مع أثيوبيا دراسة حالة سد النهضة.

منهج تحليل النظم: وذلك لصلته الوثيقة بموضوع الدراسة حيث يعتبر النظام هو وحدة التحليل وهو نتاج التفاعل بين المدخلات الى داخل النظام وينتج عن هذا التفاعل صورة من صور المخرجات تساعد على فهم وتحليل علاقات القوى المختلفة في النظام الدولي ككل أو النظام الداخلي على المستوى الجزئي، ويقدم لنا منهج تحليل النظم مدى الاستجابة التي يبديها أي نظام الضغوط الواقعة عليه ومدى رضاه عنها وردود أفعاله عليها وهوما يظهر من خلال التغذية الراجعة التي تعود على النظام. كذلك ينطلق منهج تحليل النظم من مقولة أن البقاء والاستمرارية هما الغاية النهائية لأي نظام محلي أو دولي الا ان الاستقرار لا ينفي التغير الذي ينظر اليه منهج تحليل النظم كمرادف للتكيف بمعنى قدرة النظام على التأقلم مع المتغيرات الدولية وذلك باجراء تغيرات جزئية في الهياكل السياسية والاقتصادية والبيئية والقانونية والثقافية.

ساسا: حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية للدراسة:** تتمثل الحدود الزمانية للدراسة بالفترة من عام 2005 ولغاية عام 2022 لعمل مقارنة واقعية للاثار المترتبة على حصص المياه.وسيتم تقسيم الدراسة الى ثلاث فترات متساوية وهي كالتالي :

- 2005–2010 ست سنوات قبل بناء السد
- 2011–2016 ست سنوات الزمن المتوقع لبناء السد
- 2017–2022 ست سنوات بعد بناء السد(الفترة المتوقعة لملء السد)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الحدود المكانية للدراسة:** دول حوض النيل وهي: مصر والسودان وإثيوبيا والكونغو ورواندا وأريتيرا وكينيا وبورندي وتنزانيا وأوغندا،وجنوب السودان +إسرائيل.

– الحدود الموضوعية للدراسة:أثر سد النهضة الاثيوبي على الاستقرار السياسي في مصر والسودان كون الماء مصدر للحياة والتنمية.

سابعا: مفاهيم الدراسة:

الأمن المائي: يعرف الامن المائي بأنه متوسط نصيب الفرد (في بلد ما) سنوياً من الموارد المائية المتجددة والعذبة المتاحة لمواجهة الحاجة إلى الزراعة والصناعة والاستهلاك المنزلي، أنه من المنظور العالمي اعتبر معدل الـ 1000 متر مكعب من المياه المتجددة للفرد في المتوسط هو الحد الذي دونه يتعرض البلد لمشكلة ندرة مياه تعرقل التنمية وتؤثر سلباً على صحة المواطنين.[1]

أما من منظور إقليمي أن هناك شبه اتفاق على أن معدل 500 م مكعب للفرد سنوياً يعتبر حداً مناسباً للمناطق الجافة وشبه الجافة أوالقاحلة ومنها منطقة الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية بشكل خاص.[2]

واجرائيا تعتمد الدراسة مؤشر لقياس الأمن المائي وهو حصة الفرد سنويا من المياه والبالغة في المناطق الجافة 500 م مكعب للفرد حيث تعتبر دول شمال شرق افريقيا مصر والسودان من الدول الفقيرة مائيا. ويختلف تعريف محدودية الموارد المائية باختلاف المعيار الذي يتم الاستناد إليه في القياس وبصفة عامة تتعدد المؤشرات والمقاييس التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد حالة محدودية الموارد المائية فهناك عدة مؤشرات لتحديد ظاهرة محدودية الموارد المائية وهي:

[1] تقرير منظمة الفاو للمياه (رقم38) http://www.fao.org/docrep/016/i3015e/i3015e.pdf، p7، تاريخ 2016/12/4.

[2] د رمزي سلامه، مشكلة المياه في الوطن العربي...احتمالات الصراع والتسوية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- المؤشر الكمي يمكن قياسه استنادًا إلى مؤشرين فرعيين.

1- أن يكون نصيب الفرد من المياه أقل من خط الفقر العالمي (1000 م3 / للفرد / السنة).

2- أن يكون حجم المتاح من المياه أقل من المطلوب للاستخدام المائية.

ب- المؤشر الكيفي : يقاس بدرجة " تلوث " المياه والتي يترتب عليها عدم القدرة على استعمالها رغم توافرها بكميات كبيرة.

جـ - المؤشر الاقتصادي يقاس بعدم توافر منشآت مائية لازمة لنقل وتوصيل المياه إلى المستخدمين في المنازل والمصانع وذلك للفقر الاقتصادي.

سد النهضة الاثيوبي :هو مشروع اثيوبي ضخم بدأت إثيوبيا ببنائه في فبراير 2011 على النيل الأزرق لتوليد الطاقة الكهرومائية (بقدرة 6000ميجاوات) بمنطقة شمال غرب اثيوبيا على بعد نحو(32) كيلومتر من حدودها مع السودان، بتكلفة تبلغ نحو(5)مليار دولار،يبلغ إرتفاع السد 145متر، ويبلغ طول السد1708 متر، سيغمر غابات تقدر مساحتها(1680) كيلومتر مربع حوالي اربع اضعاف مساحة القاهرة. وتهجير ما يقرب من عشرين الف شخص لبناء خزان تقدر سعته بحوالي (74)مليار متر مكعب، وهوما يعادل كامل التدفق السنوي لنهر النيل الازرق عند الحدود السودانية.[1]

[1] https://www.internationalrivers.org/resources/the-grand-ethiopian-renaissance-dam-fact-sheet-8213

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقرار السياسي:

بعض الباحثين تعرضوا للاستقرار السياسي باستخدام مفهوم المخالفة، أي عن طريق دراسة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، أي أمام نوع من التعريفات السلبية، بعبارة أخرى لقد انشغل الفكر السياسي بتحليل عوامل عدم الاستقرار السياسي من تفاوت اجتماعي – اقتصادي وتدهور مؤسسي وتشتت ثقافي بأكثر مما انشغل بتوصيف ظاهرة الاستقرار السياسي في حد ذاته.

البعض الآخر عمل على تحليل المفهوم من خلال الربط بينه وبين المجال البحثي المراد التعرف على الظاهرة في إطاره فعلى سبيل المثال عند دراسة مفهوم الاستقرار السياسي من المنظور الاقتصادي، فإننا نجد في هذه الحالة مطابقة أومرادفة بين المفهوم وغياب الصراع الطبقي أوالعدالة في توزيع الثروات.[1]

إن قوة الدول واستقرارها لا يمكن أن يقاس بحجم الأسلحة وقوة الترسانة العسكرية أوعدد الأجهزة الأمنية، وإنما يقاس بمستوى الرضا الشعبي وبمستوى الثقة وبمستوى الحياة السياسية الداخلية (الديموقراطية)، التي تفسح المجال لكل الطاقات والكفاءات داخل المجتمع للمشاركة في الحياة العامة.

تعتمد الدراسة اجرائيا مجموعة من المؤشرات لقياس الاستقرار السياسي وهي بتحليلها إلى أهم مكوناتها من حيث:[2]

- نمط انتقال السلطة في الدولة.
- شرعية النظام السياسي.

[1] http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391
[2] https://www.britannica.com/topic/political-system/Development-and-change-in-political-systems

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة.
- محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية.
- الاستقرار البرلماني.
- الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية.
- غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات.
- الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية (الأولية).
- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام.
- قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية.

دول حوض النيل : يمر نهر النيل في كل من مصر والسودان وإثيوبيا والكونغو ورواندا وأريتيرا وكينيا وبورندي وتنزانيا وأوغندا،وجنوب السودان بعد الانفصال عن السودان [1].

[1] https://www.britannica.com/place/Nile-River

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامنا: الدراسات السابقة

أولا: الدراسات العربية

1. دراسة، نجيب، عمر، (2012)، بعنوان: "حروب المياه في منطقة الشرق الأوسط".[1]

أوضحت الدراسة أن حروب المياه ليست مصطلحا جديدا لتفسير وضع خطر يهدد بتحول في مسار العلاقات الدولية في منطقة معينة أو عدة مناطق من الكرة الأرضية، ولكن وتيرة تكراره تصاعدت في السنوات الأخيرة مركزة على الاحتمالات القوية لوقوعه خاصة في المنطقة العربية، أو الجزء الأعظم من الشرق الأوسط الكبير، الذي يمتد من أفغانستان مرورا بالبوابة الشرقية للأمة العربية وسورية وفلسطين وعبر مصر وشمال أفريقيا حتى سواحل المغرب على المحيط الأطلسي.

وبينت الدراسة أن معظم الاتفاقات حول الأنهار الدولية في الشرق الأوسط وقعت بين الدول الشرق أوسطية وبين دولة عظمى أوروبية، أوبين دولتين عظميين أوروبيتين كانتا تسيطر على أراضي المنطقة، كالاتفاق على استخدام مياه نهر الفرات ونهر اليرموك في الأردن الذي وقع بين فرنسا وبريطانيا، ووثيقة أخرى وقعت بين مصر وبريطانيا سنة 1929، منحت بموجبها مصر حق استغلال 55.5 مليار متر مكعب من مياه النيل بجانب توقيع بريطانيا في نفس السنة، نيابة عن أوغندا وتنزانيا وكينيا، اتفاقا مع الحكومة المصرية يتضمن إقرار دول الحوض بحصة مصر المكتسبة من مياه النيل.

[1] نجيب، عمر، حروب المياه في منطقة الشرق الأوسط ، مجلة افاق أفريقية ، القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الاعلام ، العدد 29. 2012م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. دراسة الرشيدي، حسن، (2011)، بعنوان: "حرب المياه القادمة: حوض النيل أنموذجاً" [1]

هدفت الدراسة الى بيان أن الحرب القادمة هي حرب مياه وذلك من خلال التطرق الى النزاع على مياه النيل، وبينت الدراسة أن موارد المياه في الشرق الأوسط باتت من بين التحديات المتعددة التي تهدد أمن المنطقة واستقرارها في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة، ليس فقط لكون حدود الموارد لا تتفق مع الحدود السياسية، بل وأيضاً من تفاقم المنافسة في حالة تنازع المصالح التي أصبحت وشيكة.

وأشارت الدراسة الى أنه مع كثرة البحوث والدراسات التي تناولت هذه المشكلة؛ فإن سلاح الماء لم ينل حظًّا وافراً من اهتمام الباحثين باعتباره سلاحاً سياسيا يُستخدم أداةً للتكافل والاستفادة المشتركة أو أداة للخلاف وإثارة النزاعات.

وبينت الدراسة أن المتتبع لتوقيت ظهور الخلافات وإبرازها يرى أن ما يحدث بين مصر والسودان بين آن وآخر، وأيضاً ما حدث بين مصر وإثيوبيا في أواخر السبعينات حينما وصل إلى سدة الحكم في إثيوبيا نظام عسكري ماركسي التوجه، يرتبط بعلاقات سياسية وعسكرية وثيقة مع الاتحاد السوفييتي السابق، في الوقت الذي كانت فيه القيادة السياسية المصرية ترتبط بعلاقات سياسية وثيقة مع الولايات المتحدة، وعليه اندلعت الخلافات السياسية بين الجانبين، وسرعان ما انعكست على قضية المياه.

كذلك بينت الدراسة أن الخلاف الذي حصل عندما أعلنت إثيوبيا عن إقامة سد على النيل الأزرق بتمويل من صندوق النقد الدولي، جاء هذا مع لعب مصر دوراً رئيساً في المصالحة الصومالية واستضافتها لأطراف النزاع في القاهرة؛ الأمر الذي شعرت معه إثيوبيا بأن مصر تحاول

[1] الرشيدي، حسن، حرب المياه القادمة: حوض النيل أنموذجاً ، مجلة البيان، القاهرة: مصر ، 2011 م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن تنال من دورها الإقليمي في القرن الإفريقي، وكان هذا أيضًا متقاطعًا مع محاولة مصر الخروج من دائرة النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، واعتراضها على المحاولة الأمريكية الأخيرة لضرب العراق، فأرادت أمريكا اللعب بورقة المياه عبر بوابة صندوق النقد الدولي (المموِّل له حقيقة أمريكا) وفتح الاعتمادات اللازمة لتمويل سد إثيوبيا؛ مما أثر بالفعل على الموقف المصري الذي بدا متراجعًا عن موقفه السابق مع العراق.

3. دراسة حسن، مرتضى جمعة، (2010)، بعنوان:موارد المياه العربية: جذور الأزمة وأبعادها. [1]

هدفت الدراسة الى التعرف على جذور الأزمة في موارد المياه العربية وأبعادها، حيث بينت أن المياه تلعب دورا كبيرا في حياه الإنسان أفرادا وجماعات حيث أن التجمعات البشرية الأولى كانت قد أقيمت على ضفاف الأنهار بل أن جميع الحضارات العظيمة التي قامت في العصور القديمة كانت المياه ووجود الأنهار سبب رئيسيا في قيامها (حضارة وادي الرافدين على ضفاف نهري دجلة والفرات وحضارة وادي النيل على ضفاف نهر النيل). كما اشارت الدراسة إلى عدة مواضيع تكون فيها المياه عاملا اساسياً في إثارة النزاع بين الدول اوفي تطور الخلافات بين الدول من مجرد خلافات حول التقاسم والانتفاع المشترك الى حروب مفتوحة في مناطق عدة في العالم.

وقد أصبحت المياه احدى أدوات الضغط السياسي الذي تمارسه بعض الدول التي تسيطر على منابع الانهار اومصادر المياه على الدول المتشاركة معها في نفس المصدر المائي، وبينت الدراسة أن السياسة التركية التي تتبعها تجاه الدول المتشاركة معها، حيث طالما استخدم الأتراك العلاقة المائية مع سورية والعراق باعتبارها مصدر للابتزاز السياسي ووسيلة من وسائل تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية، حيث تسعى تركيا من خلال التحكم بمنابع الأنهار التي تنبع منها

[1] حسن، مرتضى جمعة، موارد المياه العربية: جذور الأزمة وأبعادها ، القاهرة :المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط ، العدد 46، 2010م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دجلة والفرات إلى فرض هيمنة سياسية واقتصادية لاستعادة الإرث التاريخي للإمبراطورية العثمانية قبل تفككها بعد الحرب العالمية الأولى عام 1918 وقيام الجمهورية التركية.

4. دراسة بخيت، حيدر نعمة، (2009)، بعنوان: "المياه العربية: الواقع والتحديات الاقليمية"[1]

هدفت الدراسة الى التعرف على واقع المياه العربية والتحديات الاقليمية التي تواجهها،وانطلقت من إن المشكلة الخطيرة في المياه العربية هي أن أغلب البلدان العربية لا تملك السيطرة الكاملة على منابع مياهها، فبلدان أثيوبيا وتركيا وغينيا وإيران والسنغال وكينيا وأوغندا وزائير هي بلدان تتحكم بأكثر من 60 % من منابع الموارد المائية للوطن العربي. وتتمثل أهم الاستنتاجات بالنقاط التالية: وقوع جميع البلدان العربية باستثناء العراق ومصر تحت خط الفقر المائي والبالغ للفرد الواحد اقل من 1000 متر مكعب سنويا. بينما تقع 12 دولة عربية تحت خط الفقر المائي الخطير للعام المذكور والمتمثل بأقل من 500 متر مكعب سنويا للفرد.استمرار المشاكل ما بين الدول العربية ودول المنبع وهذه المشاكل مرشحة للزيادة نتيجة تنامي الطلب على المياه، وهذه المشاكل لا تنحصر بمياه الأنهار وإنما تتضمن إدارة المياه الجوفية المشتركة. قلة الوعي الرسمي والشعبي العربي بخطورة المشكلة الناجمة عن نقص المياه في المستقبل.ارتفاع نسبة الفاقد من الماء إذ ان نسبة الضياع في الزراعة تصل إلى 70% وفي الاستخدام المنزلي تصل إلى 40%. ان المشكلة لا تقتصر على شح المياه في معظم الدول العربية وإنما تميز المياه العربية بارتفاع نسب التلوث.

[1] بخيت، حيدر نعمة ، المياه العربية: الواقع والتحديات الاقليمية ، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة ، العراق، العدد(4) ، 2009م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. دراسة عبد العزيز، هشام فوزي، (2008)، بعنوان: "مشروع أنابيب مياه السلام التركي." والمواقف العربية منه 1987 م – 1999م. [1]

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مشروع أنابيب مياه السلام من حيث وصفه وأهدافه ومخاطره، ومواقف الدول العربية المعنية به، ويرمي المشروع الذي اقترحه تورجوت أوزال عام1987م إلى تحويل 6 ملايين م 3 من المياه يومياً من نهري سيحان وجيحان في تركيا إلى كل من سورية والأردن، مع احتمالية ضم السلطة الفلسطينية وإسرائيل، إضافة إلى دول الخليج من خلال أنابيب يبلغ طولها الكلي 6600 كم، لتلبي استهلاك ما بين 14–17 مليون نسمة من سكان تلك الدول، لحل الأزمة المائية فيها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تركيا تسعى من وراء طرح المشروع إلى تحقيق عدة أهداف منها الاقتصادية، وتتمثل في رغبتها بيع مياهها والحصول على دخل مالي، وسعيها إلى طرح مفهوم مبادلة المياه التركية بالبترول العربي، وتطوير مشاريعها الكهربائية والزراعية. أما الأهداف السياسية فتتجسد في رغبة تركيا في تقوية نفوذها سياسياً، وتفعيل دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط من خلال استغلال فائضها المائي، لحل المشكلة المائية فيها، وسعيها الحثيث لأن تكون سلتها الغذائية.

[1] عبد العزيز، هشام فوزي، ، مشروع أنابيب مياه السلام التركي. والمواقف العربية منه 1987 م – 1999م، مجلة المنارة، امعة ال البيت، المفرق، المجلد(14)، العدد2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. دراسة العباسي، ريان ذنون، (2007)، بعنوان: "سيناريوهات الحرب المائية في الشرق الأوسط (الفرات ودجلة أنموذجاً)"[1]

هدفت الدراسة الى التعرف على سيناريوهات الحرب المائية في الشرق الأوسط، وذلك من خلال دراسة حالة نهري الفرات ودجلة، وأشارت الدراسة الى انه من الطبيعي أن تصبح المياه إحدى أهم الملفات الساخنة بنظر خبراء الاستراتيجية الأمريكية، هذه الملفات التي أخذ ينصب عليها في الوقت الحاضر اهتمام ملحوظ وكبير من قبل الإدارة الأمريكية نفسها بسبب حساسيتها وارتباطها المباشر بالمصالح الأمريكية في المنطقة، فأغلب دول الشرق الأوسط بدأت تعاني في الآونة الأخيرة من فجوةٍ مائية كبيرة ناجمة عن ازدياد احتياجاتها وارتفاع معدلات نموسكانها وما يعكسه ذلك من تأثيرٍ واضحٍ على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها. كما تجسد هذا الاهتمام بما تنشره وسائل الإعلام الأمريكية المختلفة، ومراكز بحوثها العديدة حول وجود شح مائي حقيقي لدى بعض دول الشرق الأوسط ناجم عن تفاقم مشكلة المياه فيها وكثرة بناء مشاريع الري لديها. ومعلوم أن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) كانت قد بدأت تراقب عن كثب التطورات الحاصلة في مجال إقامة المشروعات المائية في مختلف أقطار العالم العربي والدول المجاورة لها، بهدف معرفة تأثيرات ذلك على مستقبل المياه وانعكاساتها اللاحقة على الأمن المائي لدولة إسرائيل.

[1] العباسي، ريان ذنون، سيناريوهات الحرب المائية في الشرق الأوسط (الفرات ودجلة أنموذجاً)، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل، 2007م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7. دراسة ايمان فريد الديب (2007) بعنوان الطبيعة القانونية للمعاهدات الخاصة بالانتفاع بمياه الانهار الدولية(المجاري المائية الدولية) في غير أغراض الملاحة مع دراسة تطبيقية تناولت الاتفاقيات المتعلقة بنهر النيل.[1]

تقوم بدراسة النظرية العامة لقواعد استخدام مياه الانهار الدولية في غير اغراض الملاحة، وبيان القواعد والمبادئ القانونية التي تضبطها وتحكمها، مع استعراض لأهم الجهود الفقهية لتقنين تلك القواعد، وعلى رأسها اتفاقية الامم المتحدة المتعلقة بقانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية(21 أيار سنة 1997)، وقد تم اجراء الدراسة في اطار احكام ومبادئ القانون الدولي العام، والتي أثبتت تمتع تلك المعاهدات ببيعة عينية تجعلها حجة في مواجهة الكافة ،حتى غير الاطراف فيها، وتعد من ضمن طائفة المعاهدات المتوارثة تلقائيا عند تطبيق قواعد التراث الدولي، واخيرا تمنحها حماية في مواجهة مبدأ تغير الظروف، فهي معاهدات واتفاقيات باقية ببقاء اقليم الدولة محل تطبيق نصوصها وأحكامها. وقد تناولت اتفاقيات نهر النيل في اطار ما تم تحليله من المبادئ العامة، ووجدتها تمنحها كافة خصائص المعاهدات العينية والاثار القانونية المترتبة عليها.

[1] ايمان فريد الديب، الطبيعة القانونية للمعاهدات الخاصة بالانتفاع بمياه الانهار الدولية(المجاري المائية الدولية) في غير أغراض الملاحة مع دراسة تطبيقية تناولت الاتفاقيات المتعلقة بنهر النيل. 2007 م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. دراسة حسام الدين ربيع راغب الامام(1994) بعنوان (نحو آلية إقليمية لتنظيم إستخدامات النيل).[1]

يبين الباحث أهمية النيل الأولى في كونه مصدر المياه اللازمة للزراعة وخاصة بالنسبة لمصر التي ليس لها مصادر مائية أخرى، رغم ذلك فإن أهمية النهر في باقي دول حوض النيل ليست زراعية تماما لأن تلك الدول وإن كان إقتصادها الاساسي هوالزراعة إلا أنها تعتمد في زراعتها على مياه الامطار التي تسقط بوفرة طوال العام في المناطق الاستوائية بشكل خاص. وبالتالي فإن دول الحوض نفسها لا يمثل نهر النيل أهمية واحدة بالنسبة لها. وذلك مما يعتبر من خصوصيات النهر حيث يعكس ذلك مدى التنوع والاختلاف بين شعوب دول الحوض. ويمكن القول أن النهر لا يمثل أهمية مطلقة إلا بالنسبة لمصر. سيما أنه لا يوجد مصدر مائي آخر. إن الزيادة السكانية والتطور التكنولوجي زاد الطلب على المياه وهذا يستوجب تنظيم استخدامات مياه النيل.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

1. دراسة ستيفي جولتيانوهانسن وآخرون (2015) بعنوان ندرة المياه والاستقرار السياسي في الشرق الاوسط– دراسة حالة الازمة السورية. [2]

هدفت الدراسة الى بيان ان الصفة المشتركة في التوتر والنزاع والهجرة والتعاون هي الماء، وان الماء يساهم في عدم الاستقرار وغياب الامن ،وان الماء لا يلقى الاهتمام الكافي. بينت الدراسة انه بسبب الجفاف والتغيرات المناخية والنموالسكاني وضعف السلطات السورية في التعامل مع ملف المياه لنهري دجلة والفرات ،حيث ادى ذلك الى الهجرة الداخلية من الريف الى المدن السورية

[1] حسام الدين ربيع راغب الامام، نحو آلية إقليمية لتنظيم إستخدامات النيل،رسالة دكتوراه، القاهرة، 1994م.

[2] Steffi Gultiano Hansen and others, Water Scarcity and Political Instability in the Middle East, Case Study :Syria crisis, 18.12.2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرئيسية والذي بدوره ادى الى زيادة الضغط على سبل العيش وانخفاض فرص العمل والدعم المجتمعي. ان الكثافة السكانية في المدن اوجدت ضغط هائل على ندرة مصادر المياه في سوريا.حيث فشلت الحكومة السورية من التخفيف من زيادة عدم الامان للمواطنين نحوالازمة المائية والتي جاءت نتيجة عوامل خارجية ساهمت السياسات المائية التركية في تأجيجها. نتيجة للتوتر المحلي المرتبط بالمياه والهجرة أوجد بيئة المعارضة والمقاومة وساهم بدوره في ازدهار انتفاضة 2011.

2. دراسة هوي شن وأشوك سوان (2014) بعنوان"سد النهضة الاثيوبي: تقييم معيار الاستدامة والأهمية الجيوسياسية.[1]

هدفت الدراسة الى بيان ان سد النهضة الاثيوبي سيكون مصدر ضخم لانتاج الطاقة المستدامة وانقاذ اثيوبيا من نقص الطاقة ،وهذا سيساعد على تسهيل التطور الاقتصادي في اثيوبيا والمنطقة. ساعد السد في كسر الجمود الطويل من الهيمنة المصرية على حوض النيل. وان اثيوبيا تحاول جلب مصر والسودان لادارة مشتركة للمشروع، لكنها لم تنجح بسبب الموقف المصري الثابت، ان نجاح المبادرة سيجعل منها معلم معروف عابر للحدود للتعاون المائي لدول حوض النيل.بيان حاجة اثيوبيا الى الانفتاح وتعلم دروس من خبرات بناء السدود الكبيرة مثل الصين والهند وكندا والولايات المتحدة الامريكية. بهذا المشروع تصبح أثيوبيا صاحب اكبر مصلحة على النيل ودول حوض النيل بحاجة الى زيادة الحوار لايجاد طرق شراكة لفائدة الجميع. بدون تبدل الموقف المصري واستيعاب عدم استمرار الهيمنة المائية المصرية لن يكون بالامكان اقامة تعاون مستدام

[1] Huiyi Chen, Ashok Swain, The Grand Ethiopian Renaissance Dam: Evaluating Its Sustainability Standard and Geopolitical significance, Sweden, 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ودائم على مياه النيل.ان الاستخدام المنصف وادارة التعاون لمياه النيل ليس حاضنة لتطور دول الحوض ولكن محفز للسلام والتعاون.

3. دراسة رائد كريستوفر كوبل (2012) بعنوان ندرة المياه كمحفز لعدم الاستقرار السياسي في حوض نهر الاردن .[1]

هدفت الدراسة الى بيان أثر النموالسكاني على تقليل المصادر المائية في حوض نهر الاردن، وكمحفز لعدم استقرار المنطقة، ان نقص المياه سيفاقم التوتر السياسي والايديولوجي والثقافي بين اسرائيل ودول الطوق العربية. من الصعب الحفاظ على السلام مع نقص الغذاء والماء تزيد من حدة الغضب ضد اسرائيل. ان اجبار الفلسطينيين على الهجرة من الاراضي المحتلة الى الدول المجاورة ايكولوجية اللاجئين من المحتمل سببت عدم استقرار وزيادة في التطرف والعنف. مطلوب من الولايات المتحدة الحفاظ على الوجود السياسي والعسكري في المنطقة ومستعدة للرد على التزايد من حدة التهديد والمعاناة بسبب زيادة ندرة المياه في حوض نهر الاردن.

4. دراسة جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف، (2007)، بعنوان: "حروب المياه في منطقة الشرق الأ وسط".[2]

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين محدودية الموارد المائية والنزاع الدولي في منطقة الشرق الأوسط. وتوضيح مدى خطورة غياب الإطار القانوني الجامع في العلاقات بين دول الشرق الأوسط.

[1] Major Christopher M. Coble, Water Scarcity as a Catalyst for Instability in the Jordan River Basin, United States Marine Crops. 2012.

[2] جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف . حروب المياه في منطقة الشرق الأوسط . 2007 م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبينت الدراسة إن العالم سيشهد في القرن الحادي والعشرين نزاعا على المياه العذبة يشبه إلى حد كبير وربما أكثر حدة من التطاحن على النفط، ويعتقدون أن أكثر من مليار نسمة في العالم قد يعانون من آثار نقص المياه خصوصا مع ازدياد حالات الجفاف وزيادة الطلب على المياه لذلك فليس من المستبعد أن تشهد كل من آسيا وأفريقيا حروبا هدفها السيطرة على مصادر المياه ينفخ فيها ويسعر لهيبها أصحاب المصالح والاحتكارات ومصاصو دماء الشعوب.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في انها تناولت دراسة حالة سد النهضة الاثيوبي وأثره على الاستقرار السياسي في مصر والسودان. نهر النيل يغطي أغلب احتياجات مصر المائية اولا والسودان ثانيا، كون حجم السد اكبر من حجم الماء المتدفق من النيل الازرق وممكن ان يكون الهدف الاثيوبي هوتسليع المياه مستقبلا وبيعها لمصر والسودان والذي سيؤثر على الاستقرار في دولتي المصب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الاول

الاطار النظري للدراسة

تناول هذا الفصل الاطار النظري للأمن المائي وهو يتكون من ثلاثة مباحث حيث يتحدث المبحث الاول عن الأمن المائي من حيث بيان (مفهوم الأمن المائي وتطوره) وبيان مؤشرات الأمن المائي. والمبحث الثاني عن الاستقرار السياسي من حيث بيان مفهوم الاستقرار السياسي واتجاهاته ومؤشرات الاستقرار السياسي،أما المبحث الثالث فقد تناول العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي

المبحث الاول: الأمن المائي

"ويل لأمة تأكل مما لاتزرع وتلبس مما لاتصنع" في عالم تعصف به الازمات، تتعدد اشكالها وعناوينها في ظل استطراد التزايد السكاني وتعميق الازمات لازدياد الطلب على الغذاء وعلى المياه واللذان يرتبطان ببعضهما وبات العالم يشهد شحا في المصادر وتعاظم في الفجوة مابين العرض والطلب.

وتتعدد الأزمات العالمية فالتغير المناخي يعمق من ازمة المياه العالمية وينعكس شح المياه على ما بات يعرف بالأزمة الغذائية الا ان ما يعمق جميع الأزمات هوغياب الرؤية الاستراتيجية لمواجهة اخطار هذه الأزمات حيث قد تنجح الاجراءات في الحد من ازمة ما بعينها في اطار محدود لكن تفشل هذه الاجراءات في اطارها العام والشمولي وهو ما يعمق الفجوة المائية والغذائية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: مفهوم الأمن المائي وتطوره

يعد مفهوم الأمن القومي من المفاهيم الجديدة المرنة والقادر على استيعاب المتغيرات المستجدة في كل مرحلة تاريخية،وقد ارتبط هذا المفهوم بمعاهدة وستفاليا عام 1648م والتي كانت اللبنة الأساسية لنشوء الدولة القومية، ويعتبر الأمن القومي والأمن الوطني مترادفين حيث لهما نفس المعنى حسب الترجمة الأجنبية، باستثناء الدول العربية التي تعيش قطريات متعددة في قومية واحدة.

لقد مر مفهوم الأمن القومي بعدة مراحل واتجاهات وهي:

1. التغير التاريخي وهذا يعني انه تضمن متغيرات جديدة في كل مرحلة تاريخية. فقد اهتم الأمن القومي في البداية بالأمن العسكري. وتحدد المفهوم بالحفاظ على التراب الوطني من أي تهديد خارجي. ويشير احد التعريفات الى اعتبار الأمن القومي"تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة ان تحافظ على احترامها وان تفرض على الدول المتعاملة معها مراعاتها لتستطيع ان تضمن لنفسها نوعا من الحماية الذاتية الوقائية الاقليمية[1].
2. تطور المفهوم حيث بدأ بفك ارتباطه بالمتغيرات العسكرية ليضم المتغيرات السياسية وبذلك تتسع مساحة المفهوم ليبرز ارتباطه بالدولة وليس بالقوة العسكرية فقط.تعريف بريكوينز: حماية الدولة من الخطر الخارجي[2].
3. اتسع المفهوم رأسيا، فقد كانت مصادر التهديد للدولة او المجتمع القومي تكمن في المصادر الخارجية اساسا، وبرزت مصادر داخلية لتهديد الأمن القومي على الساحة الداخلية واتسع المفهوم ليتحول من امن الدولة والنظام السياسي الى امن المجتمع بالأساس والدولة باعتبارها

[1] ربيع حامد،نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي:منطقة الشرق الاوسط، دار الموقف العربي، 1984، ص37.

[2] المشاط عبدالمنعم، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، دار الموقف العربي، 1989، ص20

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

احد عناصر المجتمع. وهو ما يتفق مع تعريف روبرت ماكينمارا وزير الدفاع الأمريكي خلال حرب فيتنام حيث قال" ان الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في ظل حياة مضمونة". وقد فاقت المتغيرات الداخلية في بعض الأحيان المتغيرات الخارجية ،مثل اندلاع النزاعات المسلحة بين الجماعات الاثنية داخل المجتمع فتنتشر حالة من الفوضى تصل الى حد الانهيار الاجتماعي، او يتزايد قهر الأنظمة السياسية فتزيد من عدد الجماعات والشرائح الاجتماعية الخارجة عن النظام، والتي تبادل هذه الأنظمة عنفا بعنف.

4. التغير النوعي للمفهوم، اعتبر مفهوم الأمن القومي كائن عضوي يتطور وينمو حتى يصل الى مرحلة النضج. تضمن المتغيرات العسكرية فقط، فان التغيرات السياسية لاحقا اضيفت الى المتغيرات العسكرية واستمر المفهوم في النضج حتى بدأ يستوعب المتغيرات المؤسسة للمجتمع القومي، فاستوعب اولا المتغيرات الاقتصادية، ثم استوعب المتغيرات الاجتماعية والثقافية. اما في عصر العولمة عالمنا المعاصر اصبحت المتغيرات الاجتماعية والثقافية متغيرات محورية علما ان المفهوم استوعبها مؤخرا. ويرجع سبب ذلك ان التحرك والجهد العسكري اصبح محدود، في عالم تسيطر عليها قوة كبرى من مصالحها القيام ببعض الحروب المحدودة، بالاضافة الى ان عصر العولمة اضعف الدولة ورفع من شأن المجتمع الذي يتضمن المتغيرات الثقافية والاجتماعية بالأساس، انطلاق من ادراك الفكر الانساني لهذا العصر ان فرض انهيار الدولة يتحقق من خلال هز اوتقويض استقرار المجتمع.

5. تحرر المفهوم من الارتباط بالدولة الى الارتباط بالمجتمع والتعامل معه. حيث تشغل المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية مكانة محورية في عالمنا المعاصر[1]. فان الاهتمام من الطبيعي ان يتجه الى المجتمع باعتبار هذه المتغيرات محورية في بنيته، وان القوى الخارجية

[1] ليله علي، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، القاهرة، مكتبة الانجلوالمصرية،ط1 ،2012، ص63.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اصبحت تسعى للتعامل مع مكوناته احيانا من خلف ظهر الدولة، في ظل شعارات حرية التعبير وحقوق الانسان وحقوق الأقليات. الأمر الذي يعني ضرورة قيام الأنظمة السياسية بالحفاظ على تماسك المجتمع واستقراره، لأن اختراق المجتمع سوف يعني بالتاكيد امتلاك القوى المخترقة السبل لاضعاف الدولة.

اذا تأملنا واقعنا العربي فسوف نجد ان مصادر التهديد تأتيه من كل حدب وصوب. فقد تم اختراق متغيرات امننا القومي وبتنا نعيش في حالة من الخوف الدائم وانكفأت الدول العربية الى الدولة القطرية واصبحت تولي الأمن القطري الأهمية الأولى على الأمن القومي العربي.

وقد فرضت هذه التحولات الجديدة إعادة النظر في مفهوم الأمن؛ نتيجة لتزايد نطاق التهديدات التي شكلت خطرًا على حياة الأفراد والسكان مثل الحروب الأهلية، والفقر، والبطالة، والمرض، والانتهاكات اليومية لحقوق الفرد الذي لم يعد آمنًا حتى في دولته، ففي عالم العولمة أصبح الأمن يعني أكثر فأكثر ليس ضمان استقرار مؤسسات الدولة بقدر ما هوالمحافظة على التجانس المجتمعي للدولة وضمان أمن مواطنيها، باعتبارهم المتأثرين الأوائل بالانعكاسات السلبية للعولمة.

وبذلك سعوا إلى بناء مقاربة جديدة للأمن تتخذ من الفرد وحدة للتحليل عوضًا عن الدولة، وعليه أدَّتْ هذه النظرة الجديدة للمعضلة الأمنية إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، وأصبح ينظر إلى الأمن كمفهوم واسع يمسّ ويتأثر بكافة القطاعات العسكرية منها والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ومن هنا حدث تجاوز للمفهوم التقليدي للأمن، وبدأ الحديث خلال العقود الأخيرة عن مقاربة جديدة للأمن، وهي مقاربة الأمن الإنساني الذي يهدف إلى تحقيق فعال لأمن الفرد، والدولة، والأمن والسلم الدوليين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن التطور التاريخي والمادي والتقني والثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعسكري قد وسّعَ من مفهوم الأمن الوطني لكي يشمل كل تلك الفعاليات وغيرها؛ لأن كل واحد منها أصبح جزءًا لا يتجزأ من العناصر الأخرى، وهذا يعني أن الأمن الانساني والأمن الغذائي والأمن المائي من أهم مقومات الأمن الوطني، خصوصًا في عصرٍ أصبح يشهد متغيرات كثيرة كسرت الأعراف السائدة في التعامل مع الدول والمجتمعات، حيث أصبح الحصار والمقاطعة والاحتكار والتدخل المباشر والبحث عن الأعذار والمبررات لممارسة الضغوط، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأدوية والمخرجات الصناعية الأخرى بصورة مُبرمَجة.

بدأت مع منتصف الثمانينيات مرحلة جديدة في تاريخ الدراسات الأمنية، تزامنت مع حدوث تغييرات مثيرة في السياسة الدولية، كانهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، وتفشّي الصراعات الداخلية (إثنية ودينية) في العديد من دول أوروبا الشرقية والبُحيرات العظمى، وتزايد مشاكل الهجرة غير الشرعية في أوربا، وصعود التهديدات غير التقليدية العابرة للأوطان، مثل الأمراض، والجريمة الدولية، ومشكلة اللاجئين، وانتهاكات البيئة، والإرهاب وغيرها، وبالرغم من إعلان هذه التغييرات الدولية بداية مرحلة جديدة في حقل الدراسات الأمنية، إلا أن المنعَطَف الأكثر أهمية كان على الصعيد النظري.

إن توسع مفهوم الأمن على الصعيد النظري لم يقابله توسيع عملي على مستوى الممارسة في العديد من الدول العربية ومنها مصر والسودان، ففي الوقت الذي يتناول فيه باحثوالأمن المجتمعي والإنساني أجندات مكملة وموسعة لأجندة الأمن القومي، أثبت دليل الممارسة في هذه البلدان أنها متنافسة ومتناقضة مع بعضها البعض؛ وبالتالي التوسيع النظري لمفهوم الأمن وحقل الدراسات الأمنية لم يقابله توسع موازٍ على مستوى الممارسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المياه، مصدر للنموووفرص العمل، وفقاً لتقرير جديد للأمم المتحدة باريس، 23 آذار 2016 . تفيد التقديرات بأن ثلاث فرص عمل من أصل أربع في العالم تعتمد، بشكل مباشر أوغير مباشر، على موارد المياه، وذلك وفق ما جاء في تقرير للأمم المتحدة. كما يُبين تقرير الأمم المتحدة بشأن تنمية الموارد المائية في العالم لعام 2016 المعنون "الموارد المائية وفرص العمل" أن نصف القوى العاملة على مستوى العالم البالغ عددها 1.5 مليار نسمة يعملون في ثماني مؤسسات صناعية هي الأكثر اعتماداً على الموارد المائية.[1]

وبفعل العولمة حدثت تحوُّلات في مفهوم الأمن والمشهد الأمني العالمي، وأبرزها تحولات القوة، التي لم تعُد ترتبط ارتباطًا وثيقًا ووحيدًا بالعامل العسكري، بل تَعَدَّتْه إلى التكنولوجيا والتعليم، والمتغيرات الاقتصادي والاجتماعية والبيئيةوالاعتماد المتبادَل والمعلومات، فالقوة العالمية اليوم تتأسَّس على مصادر هي من قبيل القوة اللّينة، كما تقوم على مصادر ملموسة: القوة الصلبة.

المطلب الثاني: مؤشرات الأمن المائي.

المياه عصب الحياة وليس لها بديل ونضوبها يؤدي إلى ظهور المخاطر والتهديدات المحتملة منها الجفاف والتصحر والتلوث البيئي كذلك تأثيرها الكبير في صحة الإنسان، فضلا عن أن مشكلة المياه تعد إحدى أهم الوسائل المستخدمة كسلاح للضغط وتهديد الأمن.

المياه في العالم هي ضمن حدود الكفاية للاستخدامات المختلفة سواء المنزلية أم الزراعية أم الصناعية، لكن المشكلة أن بعضاً من الناس خصوصا الفقراء يتم استثناؤهم من المياه بشكل منهجي ومنظم فهم يحصلون على قدر أقل من المياه مع أنهم مقابل ذلك يدفعون أكثر من غيرهم مقارنة بمستويات دخولهم، فضلا عن أن مشكلة المياه أصبحت من التهديدات الكبيرة فخلال خمسين عام مضت حددت 37 حالة تم اللجوء فيها إلى العنف أوالنزاع من اجل المياه في الوقت

[1] تقرير الأمم المتحدة بشأن تنمية الموارد المائية في العالم لعام 2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نفسه تمت مناقشة أكثر من 200 اتفاقية حول المياه، الأمر الذي يبين مدى التأثير الحاصل نتيجة شح المياه.ومن اهمها مايلي:

1. المعاهدة الأمريكية – الكندية المعقودة في 27/شباط/1950 والنافذة في 10/تشرين أول/1950 والمتعلقة باستغلال مياه نهر نياغرا ، حيث نصت المادة السادسة منها على إن المياه المتوفرة سوف تقسم بالتساوي بين الولايات المتحدة وكندا.[1]

2. المعاهدة السورية – ألأردنية المعقودة في 4 / حزيران/1953 والنافذة في 8/تموز/1935 والمتعلقة باستغلال نهر اليرموك ، حيث نصت الفقرة (أ) من المادة الثانية منها على إن مشروع اليرموك سوف يؤمن معدل مستمر للجريان ليس أقل من (10) أمتار مكعبة في الثانية ، لغرض استعمالها في توليد الطاقة الكهربائية و ري الأراضي الأردنية بالإضافة إلى المياه المجمعة من نهر الأردن والمصادر الأخرى.[2]

3. المعاهدة الهندية – الباكستانية المعقودة في 9/أيلول /1960 والمتعلقة بمياه نهر الهندوس، حيث أصبح بموجب المادة (2) منها مياه الأنهار الشرقية من حصة الهند ، بينما أصبحت مياه الأنهار الغربية من حصة الباكستان . كما بينت المعاهدة إن للهند و الباكستان حقوقاً متساوية في مياه الأنهار المشتركة بينهما ، لذلك قامتا بتقسيمها ومنعت تدخل أي منهما في حصة الأخرى.[3]

4. اتفاقية كينيا و مالي و موريتانيا و السنغال المعقودة في 7/شباط/1964 والمتعلقة استخدام مياه نهر السنغال ، حيث نصت المادة الأولى منها على إن الأطراف راغبة في تطوير

---

[1] U.N.T.S.Vol.132.p.224
[2] U.N.T.S.Vol.184.p.225
[3] U.N. S T /Leg /p.300

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعاون بهدف الاستغلال المعقول لموارد نهر السنغال وتأمين المساواة بمعاملة المنتفعين من النهر.[1]

5. وفيما يتعلق بالعراق فإنه يسعى إلى التوصل لاتفاقية طويلة المدى بشان تقسيم مياه الأنهر المشتركة مع تركيا وسوريا وإيران ، وذلك بسبب معاناته من انخفاض مناسيب المياه الواصلة إلى أراضيه في نهر الفرات ، حيث بلغ الانخفاض من (16) مليار متر مكعب سنوياً إلى (12) مليار متر مكعب سنوياً، بسبب بناء تركيا لسدود وبحيرات من جهة ، وبسبب زيادة سوريا لطاقتها التخزينية إلى (14) مليار متر مكعب سنوياً من جهة أخرى.[2]

وقد تم الاتفاق بين العراق وتركيا على زيادة الاطلاقات المائية لنهر الفرات بمقدار (200) متر مكعب في الثانية تمر عبر سوريا إلى العراق بهدف تحسين توليد الطاقة الكهربائية في سد حديثة . كما تم الاتفاق على تفعيل اللجنة الفنية للمياه الدولية المشتركة للتوصل إلى قسمة عادلة للمياه بين الدول الثلاث (العراق وتركيا وسوريا) ، والاتفاق على أهمية تبادل المعلومات الهيدرولوجية والفنية وخطط التشكيل الحالية للمشاريع التخزينية والاستراتيجيات المستقبلية.[3]

6. إسرائيل ولبنان: نزاع على مياه نهري الحاصباني والوزاني كما هو الحال بالنسبة لمياه نهري الأردن واليرموك، تشكّل مياه نهري الحاصباني والوزاني محط أطماع إسرائيل. هذه الأطماع ليست وليدة الحروب المتلاحقة بين لبنان واسرائيل بل تعود إلى ما قبل تأسيس الدولة العبرية.

[1] U.N . International Law Commission , Twenty-Sixth Session , 6 May – 26 July 1974 , Document CN.4/274 ,Vol.1,P.82

[2] صحيفة الصباح (البغدادية) ،12 /أيلول/2007. http://watersexpert.se/shawate.htm، تاريخ 2017/7/6م.

[3] صحيفة الصباح (البغدادية) ،12 /أيلول/2007.http://watersexpert.se/shawate.htm ، تاريخ 2017/7/6م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالحركة الصهيونية فكّرت، منذ عام 1919، في سد جزء من حاجة المناطق الإسرائيلية الشمالية للمياه من موارد لبنان.[1]

7. تتقاسم إسرائيل مياه نهر الأردن، بما فيها مياه روافده، مع سوريا ولبنان والأردن وفقاً لمعاهدة تعرف بـ"خطة جونسون" التي تم التوصل إليها في خمسينيات القرن الماضي. ولكن الملف لا يزال محط خلاف وكاد يشعل حرباً عام 2002 بسبب تنفيذ لبنان مشروعاً لجر بعض حقوقه في مياه النهر، وقد يؤدي إلى اندلاع حرب إسرائيلية . لبنانية في المستقبل، علماً أن حصة إسرائيل من نهر الحاصباني تزيد على حصة لبنان 14 مرة.[2]

ظهر مفهوم الأمن المائي، أو الأمن القومي المائي، باعتباره أحد أبعاد الأمن القومي، ولما يمثله من أهمية في التنمية وأمن الدولة؛ ومن ثم اتجهت العديد من الدراسات لتعريف مفهوم الأمن المائي على أنه احتياجات الفرد المائية على مدار العام وهو ما عُرف بحد الأمان المائي وهو متوسط نصيب الفرد سنويًّا من الموارد المائية المتجددة والعذبة، في الاستخدامات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والاستهلاك المنزلي.

تعرف مالن فولكنمارك العالمة السويدية المختصة في الهيدرولوجية. هناك اربعة مستويات من ندرة المياه، وفق الموارد السنوية للفرد، والتي تدعوها تعريفا ديموغرافيا يتجلى في الميل المتزايد نحوالتنازع والمستويات المتزايدة للتلوث[3].

1. فوق 1700 متر مكعب للفرد في السنة، (ليس هناك ندرة): وجوه النقص ستكون محلية ونادرة.

---

[1] نزاعات عربية قد تؤدي الى الحروب، رصيف 22. http://raseef22.com/politics/2015/05/02/water-arab-conflicts-jan-2015/. تاريخ 2017/7/10.

[2] نزاعات عربية قد تؤدي الى الحروب ،رصيف 22 . http://raseef22.com/politics/2015/05/02/water-arab-conflicts-jan-2015/. تاريخ 2017/7/10.

[3] بريشيري ستيفن ترجمة مركز الامارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ازمة المياه في العالم، ط1، 2010 ،ص 66.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. 1000–1700 متر مكعب للفرد في السنة ،(هناك ندرة احيانا):تبدأ الدول في المرور بضغط مائي دوري اومنتظم.
3. 500–1000 متر مكعب للفرد في السنة ،(هناك ندرة حادة): تؤثر ندرة المياه في الصحة، والتنمية الاقتصادية، والرفاهية الانسانية.
4. تحت 500 متر مكعب للفرد في السنة ،(هناك ندرة مفرطة):توافر المياه قيد رئيسي لاستمرار الحياة.

ويعتبر متوسط استهلاك الفرد عالميًّا 1000 م 3.[1] في حين أن هناك شبه اتفاق إقليمي على أن متوسط نصيب الفرد سنويًّا يصل إلى500 م 3 وهذا يعتبر حدًّا مناسبًا للمناطق الجافة وشبه الجافة أو القاحلة، ومنها منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، والمنطقة العربية بصفة خاصة. ووفقًا لما سبق؛ فإن الأمن القومي المائي، أو الأمن المائي، يُقصد به: المحافظة على الموارد المائية المتوفرة، واستخدامها في الشرب والري والصناعة، والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها، ورفع طاقات استثمارها؛ لتأمين التوازن بين الموارد المائية المتاحة والطلب المتزايد عليها. [2]

ومن ثم فإن الأمن المائي لا يقل أهمية عن الأمن القومي، ولكن يعتبر جزءًا أصيلاً ولا يتجزأ من الأمن القومي للدولة؛ نظرًا لإمكانية تحقيق المزيد من الغذاء بسبل زراعية وصناعية مختلفة، بينما تبقى إمكانية زيادة المصادر المائية العذبة محدودة، كما أنه لا يوجد بديل عن الماء، في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى لموارد كالطاقة على سبيل المثال.

ومما سبق يتضح لنا أن نهر النيل يعتبر أمنًا قوميًّا مائيًّا؛ باعتباره ليس فقط أساس الاقتصاد المصري والتنمية في مصر، بل لأنه الأساس الذي تقوم عليه مصر وأساس وجودها؛

[1] داليا اسماعيل محمد ، المياه والعلاقات الدولية: دراسة في اثر ازمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية،القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 2006 ، ص14.
[2] طايع محمد سالمان، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2007، ص30.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن ثم فإن السياسة المصرية تقوم على أساس مبدأين، هما: تنظيم مياه نهر النيل، وتأمين وصول مياه نهر النيل بالقدر التاريخي، والحفاظ على حصة مصر من مياه النيل، وفقًا للاتفاقيات التاريخية والحقوق التاريخية المكتسبة.

ان العلاقة بين الأمن القومي والأمن المائي –بالتطبيق على نهر النيل– لا بد من تحديد مصالح الأمن القومي، والتي تتمثل في:

1. البقاء: ونقصد هنا بقاء الدولة، ويعتبر نهر النيل مصدر بقاء مصر، ومصدرًا أساسيًّا ورئيسيًّا لوجودها والحفاظ على بقائها. حيث معظم الدول المتشاطئة في الحوض –ما عدا السودان ومصر– تملك حاجتها من المياه؛ لكثرة البحيرات العذبة والأنهار، ولكثرة هطول الأمطار فيها، بينما يعتمد السودان (بنسبة 77%) ومصر (بنسبة 95%)،على مياه نهر النيل.

2. الاستقرار: يعتبر نهر النيل أساس الاستقرار والتنمية في مصر اولا والسودان ثانيا حيث إن نهر النيل من أهم مصادر التنمية الاقتصادية في مصر والسودان.

ومما سبق يتضح أن أحد متطلبات الأمن القومي هو الحفاظ على الأمن المائي، المتمثل في نهر النيل، وحصة مصر والسودان من مياه نهر النيل؛ وذلك من خلال:

أ- الحفاظ على أمن منابع نهر النيل، واستمرار التدفق الطبيعي لمياه النيل؛ باعتبار أن المياه مورد إستراتيجي مهم بالنسبة لمصروالسودان، يؤثر على التنمية الاقتصادية في مصر.

ب- ضمان أمن واستقرار السودان؛ باعتبار أن تهديد السودان يشكل تهديدًا لمصر.

ج- تأمين مصادر الطاقة على مجرى النيل (السد العالي)؛ لتأمين التنمية الزراعية والصناعية؛ باعتبارها تأمينًا لاقتصاديات مصر القومية.

د- التنسيق مع دول حوض النيل فيما يتعلق بالمشروعات التي تقيمها، وقد تؤثر على تدفق المياه إلى مصر، أو تؤثر على حصة مصر من المياه.

ه- مقاومة التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا، وتنمية العلاقات مع دول حوض النيل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: التهديدات للأمن المائي.

لقد جاء الأمن المائي ليأخذ على عاتقه مواجهة ومعالجة التهديدات التي تتعرض لها الدول من خلال ندرة المياه، التي قد تكون:

أ-تهديدات خارجية [1]: تحدث من قبل دول المنبع أو الدول التي يمر من خلالها المصدر المائي ومعالجة مثل هذه التهديدات تكون أما ضمن الإطار القانوني أو السياسي أو الاقتصادي، في بعض الحالات عندما يصل التوتر إلى مستوى كبير تأخذ المعالجات الطابع العسكري، اتخاذ منابع المياه كأهداف عسكرية الغاية منها تحقيق السيطرة وزيادة عدم الاستقرار عند الطرف المقابل.

فموضوع تهديد دول الجوار الجغرافي للأمن المائي العربي بسبب مشاركتها الدول العربية استغلال أحواض الأنهار الدولية كحوضي النيل والرافدين، أو سيطرتها على مصادر المياه التي نعتمد عليها في الاستعمالات المختلفة مثل تركيا واثيوبيا، أو أطماعها في المياه العربية مثل إسرائيل تمثل تهديدا دائما على الموارد المائية في الوطن العربي.

فإقدام تركيا على حبس جزء كبير من مياه نهر الفرات لمدة شهر من 13 كانون الثاني، 1990 إلى 12 شباط 1990 بهدف التخزين كل هذا أدى إلى انتقال ذلك الصراع المائي الصامت مع دول الجوار الجغرافي للوطن العربي إلى حيز الفعل المباشر، مما يطرح السؤال حول مستقبل العلاقة بين العرب ودول الجوار الإقليمي في ضوء هذه التطورات.

ب- تهديدات داخلية[2]:

يتمثل الخطر الداخلي في السياسات المائية القطرية الخاصة باستغلال المياه من حيث: طرق إدارة الموارد المائية، وكيفية استغلالها والحفاظ عليها من الهدر. حيث يتم استغلال هذه الثروة

---

[1] مجلة تقارير، أبعاد حرب المياه في منطقة الشرق الأوسط ودور إسرائيل فيها، الدار العربية للنشر والترجمة، عدد 19. القاهرة، 1990، ص 90

[2] الشويكي حسان، الأمن المائي العربي، الوحدة، عدد 76، الرباط، 1991، ص 25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحيوية بطرق تقليدية، سواء في الجانب الزراعي أوالصناعي أوالمنزلي فضلا عن بدائية طرق التخزين المائي، ففي الوقت الذي تزايدت فيه الحاجة إلى المياه مع تزايد حاجات الإنتاج الزراعي والصناعي نتيجة تزايد النشاط الاجتماعي وتزايد عدد السكان وندرة المياه في المناطق الزراعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي

تكمن أهمية هذا المفهوم في كونه يعتبر مطلباً جماعياً تسعى إليه الأمم والشعوب، لأنه يوفر لها الجو والبيئة الضروريتين للأمن والتنمية والازدهار.ومهما كان نمط وطبيعة النظام السياسي القائم أو السائد في أية دولة فإن العامل المشترك دائماً هو أمل النظام الحاكم في أن يكون حكمه مستقراً كي يستطيع الاستمرار.وهو لا يعني تجميد الأوضاع القائمة، والحفاظ على بقائها وسكونها، بل يعني إيجاد جو مناسب لتداول السلطة بين مختلف القوى السياسية، وخلق جو من حرية العمل السياسي ونشاط الأحزاب السياسية كما يقصد به أيضاً مدى قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات التي تبرز داخل المجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه. وهو ليس وليد القوة العسكرية والأمنية بل هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية.

تعتبر الظاهرة السياسية من الظواهر التي تختلف تمام الاختلاف عن الظاهرة الطبيعية،إذ تتصف الأولى بالديناميكية أو الحركية،والثانية بالسكون والجمود. وظاهرة الاستقرار السياسي كغيرها من الظواهر السياسية تتسم بطابع من التعقيد وعدم القدرة على وضوح حيثياتها، لذلك كان من الطبيعي أن تتعدد مفاهيمها وتتلون مضامينها بما ينسجم مع ظروف الزمان والمكان. ويعتبر الاستقرار بكافة أشكاله من المرتكزات الأساسية والضرورية لقيام المجتمعات وازدهارها ونموها، كما يشكّل الشرط الأساسي للأمن والطمأنينة لدى الأفراد الذين ينتمون إلى هذه المجتمعات. ويسبب عدم الاستقرار حالة من الفوضى والاضطراب، ويقف عائقاً أمام تقدم الشعوب وتطورها.

ولعل من أبرز أنواع الاستقرار بالنسبة للمجتمعات، الاستقرار السياسي، الذي يعتبر أحد أبرز الظواهر السياسية ذات الأبعاد المتعددة والمتشابكة التي تتغير بتغير الزمان والمكان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأشخاص، ومن بين أكثر المفاهيم السياسية غموضاً وتعقيداً، نظراً للجدل الكبير الذي شهده من أجل الوصول به إلى معنى محدد ودقيق كما يعتبر أيضاً من أكثر أشكال الاستقرار إلحاحاً لاستمرار المجتمعات وتفوقها، لأنه يتضمن صياغة منظومة من السياسات التي تأخذ بكل أشكال التغير، من أجل التقدم الذي لا يؤثر على جوهر الاستقرار بشكل عام.

المطلب الأولً: مفهوم الاستقرار السياسي

وتكمن أهمية مفهوم الاستقرار السياسي في أنه يعد مطلباً جماعياً، فمهما كان نمط النظام السياسي القائم في أي دولة من دول العالم، فإن العامل المشترك دائماً هو أمل النظام الحاكم في أن يكون حكمه مستقراً لكي يستطيع الاستمرار.

ولقد استحوذت هذه القضية على تفكير الكثير من المفكرين والمحللين السياسيين منذ البداية الحقيقية للفكر السياسي الغربي،إذ تعتبر من الموضوعات القديمة والمألوفة في علم السياسة، فلقد عرفها الفكر السياسي عبر مراحل تطوره المختلفة ،وتناولها المفكرون السياسيون وتعرضوا لها منذ عهد الحضارة الإغريقية.

ومن ناحية أخرى ذهب بعض الباحثين في تحليل هذه الظاهرة إلى الربط بينه وبين المجال البحثي المراد التعرف على الظاهرة في إطاره.[1]

يتكون مصطلح الاستقرار السياسي من كلمة الاستقرار وصفته السياسية. وكلمة استقرار في اللغة العربية مأخوذة من استقرّ، يستقرّ، استقراراً، وقد اشتق مصطلح الاستقرار من القُّر، حيث يعرفه لسان العرب بأنه القرار في المكان، أي القرار والثبات، فيقول المولى عز وجل في محكم

[1] سلوى محمد إسماعيل علي.العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1999، ص32

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنزيله، "ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثّت من فوق الأرض ما لها من قرار". أي ما لها من ثبات.

وفي سورة هود الآية06، "وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين". بمعنى أن العلي القدير يعلم مستقر هذه الدواب، وهو المكان الذي تقيم وتستقر فيه وتأوي إليه.[1]

إن هذا المعنى الذي يفيد السكون والثبات والقرار، في القرآن الكريم أو في قواميس اللغة العربية أو عند المفكرين العرب،لا يختلف عن المعنى الذي تفسره مختلف القواميس الأجنبية أو التعاريف التي وردت في شأن مفهوم الاستقرار.

أما الموسوعة البريطانية فتُعرّفه بأنه "الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات، وبدون صراع داخلي".[2]

وارتبط الاستقرار السياسي بمفهوم الشرعية السياسية،إذ عرّفه آلان بال في قوله بأنه "حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية"[3].

وهناك من يرى بأن الاستقرار السياسي يعني غياب التغيير الجذري والكامل للنظام السياسي من خلال عدم تعرضه للتغيير الكامل بصورة مستمرة.وفريق آخر يرى بأنه"غياب التغيير المتكرر والجذري في الحكومة فالنظام غير المستقر سياسياً هو النظام الذي يشهد تغييرات وزارية

[1] كريمة بقدي.الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا(دراسة حالة الجزائر).رسالة ماجستير،جامعة أبوبكر بلقايد،تلمسان كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2011-2012.ص49

[2] BENTON HELEN,1999.ENCYCLOPEDIA BRITANICA,LONDON,P727

[3] الرجوب سلامة رضوان ،الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية. رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك،2005،ص75

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متعددة ومتكررة(سواء على مستوى رئيس الحكومة، أو على مستوى أعضاء مجلس الوزراء) كل سنة ،بالرغم من عدم تغيير النظام السياسي برُمّته". وهذا يعني أن الاستقرار السياسي هو ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية، وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسسات لإجراء ما يلزم من تغييرات لمواجهة توقعات الجماهير ،واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق دعماً لشرعيته وفعاليته[1].

ويشير ريتشارد هيجوت إلى وجود ثلاثة اتجاهات في تعريف مفهوم الاستقرار السياسي،الأول يتعلق بالتغيير في الأنظمة السياسية، فالنظام السياسي الذي لا يتغير يمكن اعتباره نظام مستقر،أما الثاني فيعني غياب التغيير المتكرر في الحكومة، بمعنى أن النظام الذي يشهد تغيرات متكررة في الحكومة يعتبر نظام غير مستقر.بينما ينظر الاتجاه الثالث للاستقرار من زاوية غياب العنف بكافة أشكاله ومستوياته. وكتعليق على هذه الاتجاهات الثلاثة يمكن القول أن الاستقرار السياسي لا يرتبط بالضرورة بغياب التغيير السياسي، بل يرتبط بمضمون هذا التغيير ووجهته، إذ أن الكثير من أنواع التغيير تؤدي إلى زيادة شرعية النظام وفاعليته. أما عن كون الاستقرار السياسي لا يقترن بالضرورة بغياب العنف السياسي فإن كثرة اللجوء إلى العنف السياسي تصور إفلاساً في وسائل التغيير أو قناعة بعدم جدواها.وعليه فإن ريتشارد هيجوت يخلص إلى القول بأن الاستقرار السياسي هو"قدرة مؤسسات النظام على تسيير الأزمات التي تواجهه بنجاح وحل الصراعات القائمة داخل الدولة بصورة يستطيع معها أن يحافظ عليها في منطقة تمكنه من إنهاء الأزمات والحد من العنف السياسي وتزايد شرعية النظام"[2].

---

[1] عبد الرحمن موسى النهار مهيدات.أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية(دراسة حالة الأردن، السعودية،مصر ،تونس)، مرجع سابق،ص28.

[2] عبد القادر بدر الدين(إكرام)،"ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر".أطروحة دكتوراه. جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،1981.ص36.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: اتجاهات دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي

نظراً للاختلافات الكبيرة التي ظهرت بين المفكرين السياسيين حول تحديد ووضع تعريف موحد للاستقرار السياسي اختلفت مداخل تناول هذه الظاهرة من مفكر إلى مفكر آخر، وهو ما أدى إلى ظهور ثلاث مدارس في دراستها هي:المدرسة السلوكية ،المدرسة النظمية، المدرسة البنائية الوظيفية.

أ-**المدرسة السلوكية**:يتجه أنصار هذه المدرسة وعلى رأسهم كل من تيدجير ورودولف راميل وفيرابند ودومياك وهنري لابوريت إلى تعريف الاستقرار السياسي من زاوية السلوك والدوافع النفسية والظروف الاجتماعية التي تتحكم في هذا السلوك مثل الحرمان الاقتصادي والاضطهاد الديني والسياسي. وبناءاً على ذلك فإن النظام السياسي المستقر حسب هذا الاتجاه هو ذلك النظام الذي لا يشهد أي مظهر من مظاهر العنف المختلفة من مظاهرات وقلاقل واضطرابات وانقلابات واغتيالات سياسية وحروب أهلية. وهو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون، والذي تحدث فيه التغيرات السياسية والاجتماعية، وتتم عملية اتخاذ القرار وفقاً لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة لأعمال عنف. وهذا كله يعني أن الاستقرار السياسي معناه غياب العنف السياسي، الذي يعرفه أنصار هذه المدرسة السلوكية تعريفاً إجرائيا، في قولهم بأنه مجموعة من الأحداث والسلوكيات التي يمكن ملاحظتها والتي تشمل أعمال الشغب والانقلابات والحروب الأهلية.كما اهتم روادها أيضاً بالعوامل النفسية والاجتماعية الكامنة وراء هذا السلوك[1].

ومن أهم الانتقادات التي وجهت إلى هذه المدرسة ،أنها تعتمد في تعريف الاستقرار السياسي على عامل سلبي عندما تجعله مرادفا لغياب العنف السياسي، كما أنها تركز على أحد

[1] محمد علي عمير الشرياني.العمالة الوافدة والاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة 1990-1999.أرسالة ماجيستير غير، منشورة ،جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2002.ص23.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جوانب الظاهرة الإستقرارية وهو السلوك السياسي وتهمل جوانب أخرى هامة.وعليه فإنها لا تصلح لقياس وتفسير الظاهرة الاستقرارية إلا من بعد واحد فقط ،فهي تُهمل الأبعاد الأخرى، مما يجعل قياسها وتفسيرها منحصراً وضيقاً.

ب-**المدرسة النظمية:** من أبرز روادها، كارل دويتش، جيفري ريكورد ،لوسيان باي و دافيد آستن، هذا الأخير الذي يعود إليه الفضل الكبير في ظهور البعد التنظيمي أو ما يعرف بتحليل النسق.والاستقرار السياسي حسب هذه المدرسة يكون مرادفاً ومساوياً لحفظ النظام والإبقاء عليه. لذلك فإنها تعتبر ذات نزعة محافظة، كما أنها تنطوي على نوع من الانحياز القيمي، لأنها تعتبر أي تغيير يحدث في النظام هو بمثابة تهديداً له، ومؤشراً على عدم الاستقرار السياسي. لذلك أدخل دافيد آستن تعديلاً جوهرياً على الأساس الفكري الذي تنطلق منه هذه المدرسة للتغلب على الانتقاد الأساسي الذي يوجه إليها. ووفقاً لهذا التعديل فإن الاستقرار لا يعني مجرد الإبقاء على الوضع القائم، بل يعني حفظ النظام داخل المجتمع،والقدرة على التكيف مع الأوضاع والظروف المتغيرة والقدرة على ضبط التغير والتحكم فيه في نفس الوقت، لكن لا بد وأن تتم هذه التغيرات في إطار زمني معتدل ووفق تخطيط مسبق للمحافظة على توازن النظام.[1]

فالمجتمع الساكن أو الجامد هو نمط مثالي لا يمكن أن يتحقق من الناحية الواقعية، وحتى المجتمعات التي تبد وكما لو كانت ساكنة تعرف هي الأخرى بعض التغيرات البطيئة التي يتم استيعابها والتكيف معها بشكل لا يكاد يكون ملحوظاً.لكن في بعض الفترات من تاريخ المجتمع والإنسانية تكون التغيرات حادة وقاسية وبالتالي تتسم محاولات التكيف مع تلك التغيرات بالحدة وبالقسوة، وذلك لأن كل تغير يعني الانتقال من وضع مستقر ومألوف ومؤسسات قائمة، إلى وضع

[1] علي خالد،الاستراتيجية الجديدة لامريكا في افريقيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة-مصر، مؤسسة الاهرام، العدد153، 2003، ص29.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جديد وتوازن جديد ومؤسسات جديدة. وعندما تزداد حدة التغير وسرعته بدرجة تفوق قدرة المجتمع على التلائم والتكيف معها تنشأ حالة عدم الاستقرار. وهو ما يمكن التعبير عليه من خلال المعادلة التالية التي طرحها دافيد آستن:

1. التغير< التكيف = الاستقرار.

2. التغير> التكف = عدم الاستقرار.

بمعنى أنه إذا كان التغير أكبر من التكيف، فإن ذلك سوف يؤدي حتماً إلى عدم الاستقرار.أما إذا كان التغير أقل من التكيف، فإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق الاستقرار[1].

وهذا يعني أيضاً أن آستن في تعريفه للاستقرار السياسي يربط بين الاستقرار ودرجة التغير الاجتماعي وحدته في المجتمع، فهو يرى أن الاستقرار عادة ما يرتبط بنوع من التغير البطيء والذي لا يخلق اهتزازات سريعة ومفاجئة في العلاقات الاجتماعية، بينما يؤدي التغيير السريع إلى ظهور عدد من أشكال عدم الاستقرار في المجتمع.

ج-**المدرسة البنائية الوظيفية:**من روادها ريتشارد روز، هارولد لاسويل، ماكس فيبر وإميل دوركايم ويعتبر أشهر روادها جبرائيل الموند.ولقد تناولت هذه المدرسة مفهوم الاستقرار السياسي من خلال التركيز على الأبنية الحكومية ،حيث أن النظام السياسي هو التعبير المؤسسي لحركة التفاعلات داخل المجتمع، ويتوقف استقرار النظام السياسي واستمراريته على قدرة مؤسسات النظام

[1] إكرام عبد القادر بدر الدين، مرجع سابق،ص19.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على التكيف مع حركة التفاعلات في المجتمع الذي تعبر عنه ومواجهة التحديات الخارجية الرامية إلى استغلاله أو غزوه أو فرض أوضاع غير مقبولة على المجتمع.[1]

ويرى ريتشارد روز في هذا الشأن أنه يمكن التمييز بين الأبنية الحكومية من حيث درجة استقرارها على أساس قدرتها على إيجاد التقبل والإذعان لنظمها، وقدرتها على إيجاد الاتجاهات المؤيدة والمدعمة لها.

ولعل أبرز المؤشرات الهامة الدالة على ذلك، هي قدرة المؤسسات السياسية على التكيف والتأقلم مع التغيرات في البيئة المحيطة بها، والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات.

ولم تسلم هذه المدرسة أيضا من النقد، بسبب تركيزها واعتمادها على بعد واحد في دراساتها ،وهو البعد المؤسسي.

المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار السياسي

وللاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات لا يختلف عليها الباحثون، ويمكن إجمالها كالتالي[2]:

1-نمط انتقال السلطة في الدولة

المقصود بانتقال السلطة هنا تغيير شخص رئيس الدولة، وهي عملية تختلف طبقاً لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الانتقال طبقاً لما هومتعارف عليه دستورياً فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي، أما إذا تم عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي. وقد عانت الدول النامية من ظاهرة

[1] القمودي سالم، سيكولوجية السلطة، بيروت-لبنان، مؤسسة الانتشار العربي، ط2، 2000، ص117.

[2] حاج سليمان، رائد نايف (2009)، الاستقرار السياسي ومؤشراته، الحوار المتمدن، 2009/3/21.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانقلابات العسكرية، ففي الفترة من عام 1958 حتى عام 1977 رُصد (151) انقلاب أي بمعدل (8) انقلابات سنوياً.

إن التقلبات الوزارية الكثيرة وأعمال الشغب وتغيرات النظام نفسه عبر الإطاحة به لا يشكل عدم استقرار باعتبارها شيء من التعبير عن حرية الرأي، لأن تقلبات الحكومات الوزارية لا يعني تغيير في شخصيات الوزراء، أما أعمال الشغب فهي مسائل نسبية، وتغير النظام من شكل لأخر أو سقوطه، لا يعني أنه غير مستقر لأنه قد يبقى نظام ما في الحكم لمدة طويلة ويشرف على الانهيار، رغم أنه يتداعى بشكل بطئ، مثل الجمهورية الفرنسية الثالثة التي استمرت لمدة (70) سنة.[1]

2- شرعية النظام السياسي: يعد بدوره من دلائل الشرعية السياسية. وهناك عدة اتجاهات في تعريف الشرعية السياسية: قانوني، سياسي، ديني، والذي يهمنا هو الاتجاه السياسي، الذي يعرف الشرعية السياسية "تبرير السلطة الحاكمة من منطق الإرادة الجماعية". بمعنى أن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق.... وتظهر هذه الشرعية من خلال تقبل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم له طواعية. فرفض المواطنين أو عدم تقبلهم طواعية، واختياراً لأنماط السلطة الموجودة في المجتمع من خلال الفكر الحر عن طريق المشاركة والإقناع سيؤدي إلى العنف.[2]

3- قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة:

[1] سلوى محمد إسماعيل علي.العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1999، ص43.

[2] الصفار، فاضل(2008)، الحرية السياسية دراسة مقارنة في المعالم والضمانات، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر، ط1، بيروت، ص244.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن النظام يتوجب عليه مسؤوليات لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة– كالدفاع عن البلد في حال تعرضه لاعتداء خارجي وكذلك حماية أمن المجتمع. وفي حال كان النظام السياسي ضعيفاً لا يستطيع صون سيادته وتحقيق أمنه الداخلي، فإن النتيجة الطبيعية التبعية للنظم القوية. فالنظام الذي لا يستطيع تجنب الانهيارات والتقلبات الفجائية التي قد تطيح به وببنيته الأساسية، سيفسح المجال أمام عدم استقرار سياسي وولادة نظام جديد على أسس جديدة، وإن النظام الذي لا يرضي تطلعات المواطنين سيؤدي إلى استمرار عدم الاستقرار السياسي على المدى الطويل أوالقصير .[1]

4– محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية:

المقصود بالقيادات السياسية في السلطة التنفيذية، فبقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة مؤشر للاستقرار السياسي، ولكن يجب أن يقترن ذلك برضا الشعب. ويعد التغيير المتلاحق في المناصب القيادية أحد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي. فسقوط الحكومات بمعدلات كبيرة، وقصر مدة استمرارها بالحكم عن ثمانية أشهر كأدنى حد لحكومة مستقرة، والتقلبات في النظام بشكل كبير أي أقل من مدته القانونية المعترف بها دستورياً من خلال النص عليها في صلب الدستور، وتتراوح هذه المدة في معظم الدول بين أربعة إلى سبعة سنوات وعلى هذا فإن أي حكومة تقل مدتها عن الثمانية أشهر فهذا مؤشر عدم استقرارها.[2]

[1] الجابري، محمد عابد(1994)، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة، ط6، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية

[2] محمود، مصطفى عبد الجواد(1996)، الأحزاب السياسية في النظام السياسي الدستوري الحديث والنظام الإسلامي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، ص88.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-الاستقرار البرلماني:

إن البرلمان هو الممثل للشعب أو الأفراد في كل الأنظمة على اختلاف أنماطها (رئاسي، برلماني، مختلط) ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو رأس الدولة حل البرلمان، على اعتبار أن شرعية البرلمان تأخذ من الشعب أو الأفراد وفق عملية الانتخاب. ولكن في بعض الأحيان تظهر صور لعدم الاستقرار بالنسبة للبرلمان تتمثل في:

أستقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان.

بحل البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية.

إن هاتين الحالتين قد يكون السبب فيهما في كثير من الأحيان خروج فرد أوجماعة عن الحزب الحاكم أو التآلف مما يسبب خلل في نسب تشكيل الحكومة والحكومة الائتلافية.

6- الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية:

تعد المشاركة السياسية أحد مقاييس الحكم على النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم، وهي الحالة التي يتوافر للأفراد فيها القنوات الرسمية للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية واختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية والمحلية. بذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي وتدعيم شريعة السلطة السياسية.

7-غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات:

يرى البعض أن الإضرابات والمظاهرات ضد السلطة القائمة هي نوع من عدم الاستقرار السياسي، لكن يرى البعض الآخر أنها مجرد تعبير عن حيوية المجتمع بحيث تطفو على السطح التناقضات الموجودة فيه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن العنف السياسي هو التغير الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي، أما اختفاء العنف السياسي فهو من المؤشرات الهامة على ظاهرة الاستقرار السياسي.

ويمكن تعريف العنف السياسي"الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالآخرين، وذلك لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اقتصادية واجتماعية لها دلالات سياسية".

والعنف قد يكون رسمي أو غير رسمي، أما الرسمي فهو الموجهة من النظام ضد المواطنين أو ضد جماعات أو تنظيمات أو عناصر معينة، أما غير الرسمي فهو الموجهة من المواطنين أو الجماعات ضد النظام وبعض رموزه. أما الحركات الانفصالية والتمردات والحروب الأهلية فتمثل أعلى صور عدم الاستقرار السياسي، وذلك لتضمنها اللجوء إلى العنف على نطاق واسع.[1]

8-الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية (الأولية):

إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي غالباً ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية.

العيب ليس في التعددية الاجتماعية وإنما في استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه التعددية، وهنا نميز بين نوعين مختلفين: أحدهما يتعامل مع الأقلية من منطق الاستيعاب بالقوة، والثاني يتعامل مع الأقلية من منطق المساواة في الحقوق والواجبات.

[1] مسعد، نيفين عبد المنعم، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن النموذج الأول غالباً ما ينتج عنه بروز الولاءات غير الوطنية أو ما يدعى بالولاءات التحتية، وبالتالي مطالبة بالاستقلال أو حكم ذاتي... كما حدث في العراق والسودان أما النموذج الثاني فيؤدي إلى تمتين اللحمة الوطنية وإعلاء الهوية الوطنية على الهويات دون الوطنية.

9- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام:

ينظر إلى الاستقرار الاقتصادي على أنه مؤشر عام من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات، فعندما يكون النظام السياسي مستقراً، فإنه يوجه سياساته الاقتصادية نحو أهداف التنمية، وهذه السياسات التنموية التي ترفع مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد، تخلق نوعاً من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي.

10–قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية:

إن أسباب الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي يمكن إجماله بالوضع الأمني والاقتصادي، وكلا السببين بدورهما يؤشران إلى ظاهرة عدم استقرار سياسي، وكلما كانت معدلات الهجرة قليلة أو معتدلة دل ذلك على وجود الاستقرار السياسي. وقد تكون أحياناً العمالة الوافدة سبباً من أسباب عدم الاستقرار السياسي في الدول المضيفة.

فالاستقرار السياسي في جوهره ومضمونه، ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، مع ضرورة ذلك في عملية الأمن والاستقرار، وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته عيناً ساهرة على الأمن ورافداً أساسياً من روافد الاستقرار. وتخطئ الدول وترتكب حماقة تاريخية بحق نفسها وشعبها، حينما تتعامل مع مفهوم الاستقرار السياسي بوصفه المزيد من تكديس الأسلحة أوبناء الأجهزة الأمنية، فالاستقرار الحقيقي يتطلب خطوات سياسية حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وتشرك جميع الشرائح والفئات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في عملية البناء. ولذلك نجد أن الدول المتقدمة عسكرياً وأمنياً والمتخلفة سياسياً، هي التي يهتز فيها الاستقرار السياسي لأبسط الأسباب والعوامل، أما الدول التي تعيش حياة سياسية فعالة، وتشترك قوى المجتمع في الحقل العام وفق أسس ومبادئ واضحة، هي الدول المستقرة والمتماسكة والتي تتمكن من مواجهة كل مؤامرات الأعداء ومخططاتهم .[1]

[1] محمد محفوظ، في معنى الاستقرار السياسي، صحيفة الرياض، العدد 13819، 25 أبريل 2006.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي

يتبين حجم التهديدات المترتبة عن ندرة المياه من خلال تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يشير إلى أن مشكلة المياه ستكون ذات تأثير كبير، قد تصل إلى مستوى مشكلة الطاقة التي حدثت في السبعينات من القرن الماضي في إحداث التهديدات والنزاعات بين الدول، فهناك 2.6 مليار شخص في العالم لم تتوافر لهم المياه المخصصة للتنظيف والصرف الصحي في عام 2007، فضلا عن 1.8 مليار شخص سيواجهون انخفاضا كبيرا للمياه في غضون عام 2025، مع أن نسبة المستفيدين من التزود بالمياه ارتفع للمدة 1990– 2000 من 78% إلى 82% كذلك ارتفعت نسبة المستفيدين من الصرف الصحي من 51% إلى 61%، هذه الزيادة في الاستهلاك وارتفاع أعداد المستفيدين ستؤدي بحلول عام 2025 إلى سحب حوالي 50% من مخزون المياه في الدول النامية وحوالي 18% من مخزون المياه في الدول المتقدمة، أما منظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة فتشير هي الأخرى إلى أن أكثر من 230 مليون نسمة موزعين على 26 دولة يعانون من شح بمصادر المياه.[1]

يشير تقرير المركز الدولي لأبحاث التنمية في ستوكهولم إلى أهمية زيادة حجم الاستثمارات في مجال المياه الذي يعد قاطرة التقدم والنمو فزيادة الاستثمارات ستؤدي إلى تحسين الإمدادات المائية والصرف الصحي وتحسن إدارة الموارد، لهذا فأن فوائد هذه الاستثمارات تفوق قيمتها لأنها مرتبطة بحياة الإنسان، فعند تحسين ظروف حياته سينعكس ذلك ايجابيا على مستوى الإنتاج ثم على النمو الاقتصادي وهو احد الأسس المهمة للاستقرار والتنمية.

أن التحكم بمنابع المياه وروافدها أصبح مصدرا أساسيا لممارسة الضغوط والابتزاز مما يؤدي إلى النزاعات والحروب، مع أن مشكلة المياه أدت إلى أعادة ترسيم الحدود بين العديد من

[1] http ://www.un.org/apps/newsFr/storyF.asp?NewsID=14375&Cr=dv©sertification&Cr1=UNU

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول، فضلا عن أن أزمة المياه تعد من الأسباب الرئيسة لتردي أوضاع الصحة العامة وانتشار الفقر والمشكلات البيئية، فقد كان وما زال وجود المياه يحدد أين يعيش الناس وكيف، لذلك يعد الأمن المائي من العناصر ذات البعد الاقتصادي للأمن لما له من دور في تحقيق الأمن والاستقرار مع ما يحمله من أهمية لنجاح العملية التنموية.[1]

يعد موضوع الأمن المائي من الموضوعات الاستراتيجية الحيوية المهمة التي تشغل اهتمام الباحثين بمختلف اختصاصاتهم والمهتمين بالشؤون المائية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وذلك نظراً للأهمية الكبيرة التي تحتلها مسألة المياه في مصر والسودان التي تتصف بالمحدودية والندرة وخاصةً مع تزايد الضغط السكاني والتوسع الكبير في استخدام المياه سواء في الصناعة والزراعة أوفي مجال الاستهلاك المنزلي وغيره.

تُعد مشكلة المياه إحدى أبرز مظاهر الأزمة الحقيقية في مصر والسودان وعلامة فشل السياسات الاقتصادية والتنموية والمائية حيث كان لهذه الأزمة أسباباً طبيعية كالتحول المشهود في المناخ بما يحمله من جفاف ونضوب في منسوب المياه المخزنة وتتالي سنوات الجفاف وانتشار ظاهرة التصحر. وقد بدأت هذه الأزمة في الاستفحال في وقت شهدت فيه مصر والسودان وبقية دول الحوض تزايداً سكانياً هائلا وتوسعاً زراعياً وصناعياً كبيراً ضاعف من حجم المشكلة الخطيرة التي أصبحت تحتل موقعاً كبيراً في التحديات الحقيقية التي تواجهها دول الحوض حالياً ومستقبلاً دون أن يظهر اهتمام بها يوازيها أو خطط لمواجهتها تكون مناسبة أو فعالة أو شاملة لكل أجزاء حوض النيل. وذلك لحماية مصر والسودان من التهديد والضغوط والابتزاز.

يرتبط الأمن المائي ارتباطًا وثيقًا بالأمن الغذائي، كما أن الأمن المائي يعني المحافظة على الموارد المائية المتوفرة، واستخدامها بالشكل الأفضل وعدم تلويثها، وترشيد استهلاكها في

[1] عبد الرضا، نبيل جعفر، الحوار المتمدن،على الموقع http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=298251 ، تاريخ2017/1/23.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأغراض المختلفة، والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر بديلة جديدة، وتطويرها ورفع طاقات استخدامها، لأن الأمن الغذائي يعني المحافظة على الموارد الغذائية المتوافرة، وتنميتها بصورة مستمرة لتوائم الزيادة السكانية الكبيرة، وصولا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي ؛ حتى لا تضطر مصر والسودان إلى استيراد احتياجاتها الغذائية من الخارج، فتصبح تحت رحمة هذا الخارج، وتفقد استقلالية قرارها السياسي، والأمن الغذائي بهذا المعنى جزءًا من الأمن القومي الشامل للدولة القومية الحديثة.

تعتبر علاقة المياه بالغذاء علاقة تأثيرية؛[1] فنقص الموارد المائية يؤدي حتمًا إلى نقص الغذاء وهوما يتوقف عليه وجود مصر والسودان، والغذاء أصبح اليوم من أخطر الأسلحة التي تستخدمها الدول في علاقتها الخارجية وبالتحديد الدول المصدرة للغذاء والدول المستوردة له [2]

حيث يستهلك القطاع الزراعي في مصر 83% والقطاع الصناعي 8% والقطاع المنزلي 9% من المياه ،ويستهلك القطاع الزراعي في السودان 87% والقطاع الصناعي 5 % والقطاع المنزلي 8% من المياه.

تتمثل العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي بما يلي:

1- الانعكاسات الاقتصادية:يضم حجم الطلب على المياه وأنواعها ومقدار الفجوة المائية والغذائية.والمياه هي عصب النظم الايكولوجية بما فيها الغابات والبحيرات والاراضي الرطبة التي يعتمد عليها الامن الغذائي والتغذية على مر العصور وبالنسبة الى الاجيال الحاضرة والقادمة. وتشكل المياه ذات الجودة والكمية الملائمتين امرا اساسيا للشرب والنظافة الشخصية وانتاج الاغذية سواء مصائد الاسماك والمحاصيل والثروة الحيوانية.

[1] جمال الدين الديناصوري، موارد المياه في الوطن العربي، دراسة هيدروغرافية واقتصادية،، ص 45.

[2] المرجع السابق، ص 57.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان المياه محورية ايضا بالنسبة الى قطاعي الطاقة والصناعة وغيرها من القطاعات الاقتصادية. وغالبا ما تشكل الانهار والمسطحات المائية طرقا اساسية للنقل. وبشكل عام تدعم المياه النمو الاقتصادي وزيادة الدخل وبالتالي الامكانية الاقتصادية للحصول على الاغذية.

ان من شأن نقص الوصول الى مياه الشرب الامنة والمرافق الصحية وممارسات النظافة الصحية أن يقوض الحالة التغذوية للاشخاص بفعل الامراض المنقولة بالمياه والاصابات المعوية المزمنة.

2- الانعكاسات الاجتماعية: التغيرات الديموغرافية والزيادة الهائلة في السكان والهجرة من الريف الى الحضر والفقر والبطالة.

3-الانعكاسات السياسية: يأخذ طبيعة العلاقات الدولية وموقف القانون الدولي والهيئات الدولية لحل مشكلة المياه وعدم استخدامها كسلاح سياسي.هناك جدلية العلاقة بين المشاكل المثارة بشأن المياه وطرق استغلالها من جهة وطبيعة العلاقات السياسية بين تلك الدول من جهة اخرى. لكن الشيء الذي لا يمكن انكاره ان التحسن في العلاقات بين الدول المشتركة في مصدر المياه سيكون عاملا يدفع الى تخفيف حدة النزاعات من خلال الاتفاق على طرق استغلال المياه وتعظيم المكاسب لجميع دول الحوض، وبذلك يكون هذا البعد مدخلا لانهاء مشكلة المياه.

وتظهر النزاعات في السياسة المائية في اوضح صوره بقيام اثيوبيا باستغلال الربيع العربي وبدء الثورة المصرية بتنفيذ سد النهضة الذي يمكنها من السيطرة على النيل الازرق والتحكم بمصادره المائية والذي يهدد ويؤثر على الأمن المائي المصري والسوداني والذي بدوره يؤثر على الأمن المائي العربي وذلك للاسباب التالية: تشغل مصر والسودان منتصف القلب الايسر للوطن العربي وهما همزة الوصل بين المشرق العربي والمغرب العربي وافريقيا، ويعادل سكان مصر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسودان ثلث عدد سكان الوطن العربي وهي نسبة كبيرة ومؤثرة والوزن القومي والاقليمي والدولي لمصر.

4-الانعكاسات القانونية: وهي الاتفاقيات لادارة وتقاسم مياه حوض النيل وهي الترجمة الحقيقية والانعكاس المباشر للبعد السياسي.علما انه لا يوجد لغاية الان اتفاقية جامعة تنظم وتقسم مياه الحوض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني: الامن المائي الموارد والاحتياجات

المبحث الاول: الموارد المائية المتجددة والمتاحة والاحتياجات لدول حوض النيل.

أن نسبة الاستهلاك العالمي للمياه تزداد بمعدل 8.4% سنوياً. وفي خضم هذا الواقع العالمي الذي يعاني من مشكلة نقص حاد في الوضع المائي، أصبح تقاسم مصادر المياه ضرورياً أكثر فأكثر، وصعباً بفعل تنوع الحاجات والاستخدامات واللاعبين. وفي ظل التقارير والدراسات التي تشير إلى أن القرن الحالي سيشهد حروباً داخلية وخارجية للسيطرة على المياه مثلما شهد القرن الماضي حروباً على النفط.[1]

فالماء، لن يُعَود على الأرجح مصدر الاضطرابات السياسية والاجتماعية فحسب، بل الحروب في الشرق الأوسط . الفقيرة مائياً . خلال السنوات العشرين المقبلة. وحسب متخصصين وخبراء، فإن احتياطيات المياه الجوفية تشكل مورداً محدوداً يتم استغلاله على نحو يفوق قدرته على تجديد نفسه. تمثل منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقياً ارضاً خصبةً لتصاعد النزاعات المائية لعوامل عدة أهمها قلة المصادر المائية وانعدام التعاون والتنسيق فيما يتعلق بالسياسات المائية، فضلاً عن الزيادة المضطربة للسكان في تلك المناطق.

تعتبر مصر مع دول شبه الجزيرة العربية والاردن وليبيا والجزائر من اكثر بلدان العالم التي تستهلك كل الموارد المائية المتجددة المتاحة لها، وتزيد على ذلك بالسحب الجائر من رصيد المياه الجوفية واعادة استخدام الصرف الصحي المعالج في مصر وتحلية مياه البحر وذلك لمواجهة الاحتياجات المائية المتزايدة على ضوء النمو السكاني والتوسع الزراعي والصناعي، حيث ترتب على ذلك نمو موازي في الاحتياجات المائية للاستهلاك المنزلي والزراعي والصناعي.

[1] سكر،محمد، https://elbadil.com/2016/02/دراسة-شاملة-عن-سد-النهضة ، 2017/1/25م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول: جغرافية نهر النيل

ينبع نهر النيل من أواسط افريقيا ويصب في البحر الابيض المتوسط عابرا احدى عشر دولة هي : بوروندي، رواندا، تنزانيا، كينيا، اوغندا، الكونغ والديمقراطية، اثيوبيا ،ارتيريا،جنوب السودان وهي دول المنبع اما السودان، ومصر فهي دول المصب وكما هو مبين في الخارطة.[1]

ويبلغ طول نهر النيل (6670كم) ومساحة حوضه(3,031,700كم مربع) التي تشكل 10% من مساحة دول حوض النيل. ويختلف الايراد السنوي لنهر النيل من عام لآخر طبقا لكميات الامطار ويبلغ متوسط الايراد السنوي عند اسوان حوالي 84 مليار متر مكعب من المياه سنويا وتتكون مصادر مياه نهر النيل من النيل الابيض والنيل الازرق. حيث تبلغ حصة مصر 55,5 مليار م3/ وحصة السودان 18,5 مليار م3/ وعشرة مليارات متر مكعب تبخر وتسرب.

يمتد نهر النيل فى الأقاليم التالية :[2]

أ- المنطقة الاستوائية حيث المناخ الاستوائي في هضبة البحيرات الاستوائية.

---

[1] جريدة الشرق الاوسط، العدد 12615 ، تاريخ 12/يونيو/2013م
. http://cms.aawsat.com/details.asp?section=45&article=732167&issueno=12615#.WY_d3zMjHIV
تاريخ2017/7/24م.

[2] شرف،عبدالعزيز.حوض دول النيل.مؤسسة الثقافة الجامعية.مصر الاسكندرية.ط1 2004. ص20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- المناخ شبه الاستوائي في أعالي النيل (بحر الجبل – الغزال – الزراف).

جـ- المناخ الموسمي في الهضبة الاثيوبية.

د- المناخ المدارى الموسمي "السوداني" حيث المطر الصيفي والجفاف شتاءً.

هـ- المناخ الصحراوي في شمال السودان ومصر.

و- المناخ شبه البحر المتوسط.

وهو بذلك يصل ما بين قلب أفريقيا الاستوائي والإقليم المعتدل حيث البحر المتوسط.

يصل ما بين أقطار ذات حضارات متعددة واقوام واعراق متعددة كما تختلف اللهجات واللغات والسلالات والديانات. يلتزم نهر النيل في جريانه ناحية الشمال باستمرار بسبب طبيعة انحدار الأرض التي يجرى عليها نهر النيل والتي ترتفع في الجنوب وتقل كلما اتجهنا شمالاً.

حوض نهر النيل هو: جميع الأراضي التي يجرى فيها النهر وروافده التي تنحدر نحو واديه بحيث تنصرف مياه أمطاره إليه.وأيضاً يضم جميع الإقاليم التى تضمها حدوده الطبيعية حتى ولو كانت خالية من المطر ما دام انحدارها العام متجهاً نحو مجراه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (1) التالي يوضح نسبة كل دولة من دول حوض النيل من المساحة الكلية للنهر.[1]

الدولة	المساحة الكلية (كم2)	المساحة الواقعة في حوض النهر (كم2)	النسبة المئوية من مساحة الحوض %	مساحة الحوض من مساحة الدولة %
اثيوبيا	1.100.010	365.117	11.7	33.2
اريتريا	121.890	24.921	0.8	20.4
كينيا	580.370	46.229	1.5	8.0
الكونغو	2.344.860	22.143	0.7	0.9
اوغندا	235.880	231.366	7.4	98.1
بوروندي	27.8354	13.260	0.4	47.6
تنزانيا	945.090	84.200	2.7	8.9
رواندا	26.340	19.876	0.6	75.5
السودان*	1,879,358	1,350,616		71
مصر	1.001.450	326.751	10.5	32.6
جنوب السودان*	644,330	627,890		97

الجدول رقم 1

* المصدر مؤشرات التنمية العالمية

[1] محمد نادر،موارد دول حوض النيل المائية والارضية،ط1،الدار العربيةللعلوم ناشرون،لبنان بيروت، 2011 ،ص17.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الموارد المائية التقليدية

تشمل الموارد المائية التقليدية كل من المياه السطحية والامطار والمياه الجوفية، وسيتم توضيحها كما يلي:

1. المياه السطحية

مصر: يعتبر نهر النيل المصدر الرئيسي للمياه في مصر حيث يزودها ب 95% من احتياجاتها المائية. وبناء على الاتفاقية الموقعة بين مصر والسودان عام 1959 لتوزيع مياه نهر النيل عند أسوان والذي تم تقديره بحوالي 84 مليارم3 هي المتوسط الحسابي لهذا الايراد خلال الاعوام 1900-1959وذلك باضافة 14,5مليارمتر مكعب لحصة السودان سابقا والبالغة 4مليار متر مكعب سنويا ليصبح نصيبها 18,5مليار متر مكعب وكذلك تم اضافة 7,5مليار متر مكعب الى حصة مصر ليصبح نصيبها 55,5مليار متر مكعب وقدرت الفواقد المائية بالتبخر والتسرب بعشرة مليارات م3.[1]

السودان: ان نهر النيل وروافده هو المصدر الرئيسي للمياه السطحية بالسودان وحسب اتفاقية مياه النيل الموقعة بين مصر والسودان عام 1959 فان نصيب السودان من المياه 18,5 مليار متر مكعب عند السد العالي باسوان.هناك مجموعة من الوديان الموسمية والتي تعد من المصادر الرئيسية ويتم الاعتماد عليها لانها واسعة الانتشار حيث تغطي 60%من المساحة الكلية للسودان. ومن نتائج حصر هذه الوديان فان تقديرات عام 2007 تشير الى ان تصرف هذه الوديان يصل الى 5,5مليار متر مكعب سنويا تستخدم في اغراض الشرب والزراعة.

[1] بكر،حسن. حروب المياه في الشرق الاوسط الجديد. ميريت للنشر والتوزيع. القاهرة، ط1. 1999.ص 92.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جنوب السودان: 49,5 مليار متر مكعب.[1]

أثيوبيا: الموارد المائية المتجددة 122 مليار م3/سنة.[2]

تتمتع أثيوبيا بموارد مائية سطحية كبيرة، حيث تمتلك اثنتى عشر حوض نهري رئيسي، والتي تشكل اربعة أربعة أحواض رئيسية :

1. حوض النيل يشمل(آبي اوالنيل الازرق ،بارو–اكوبو،سيتيت، تاكيزي(عطبره) ومريب.ويغطي حوض النيل 33% من اثيوبيا ويكون تصريفه بأتجاه الشمال والوسط غربا.
2. الوادي المتصدع ويشمل(اواش، دناكيل، اومو–جيبي والبحيرات الوسطى) ويغطي 28% من أثيوبيا، ويتكون من مجموعة من الاحواض الداخلية مستقلة تمتد من جيبوتي شمالا الى جمهورية تنزانيا المتحدة جنوبا، تقريبا نصف مساحة الحوض يقع في اثيوبيا.
3. حوض شبيلي–جوبا ويشمل (وابي–شبيلي، جينالي–داوا) ويغطي 33% من مساحة اثيوبيا وتصريفه جنوبا باتجاه الصومال والمحيط الهندي.
4. الساحل الشمالي الشرقي ويشمل (أوغادين وحوض عدن) ويغطي 6% من البلاد

جميع احواض الانهار باستثناء حوض النيل تواجه نقص في المياه. معظم الانهار في اثيوبيا موسمية. حوالي 70% من مجموع جريان المياه خلال الفترة حزيران ولغاية ايلول ،حيث بسبب التبخر لا يصل كامل التدفق الى الدول المجاورة مثلا من اصل 17,96 مليارم3/سنه من اومو–جيبي في وادي ريفت فقط يصل (10 مليار م3/سنه) الى الحدود الكينية.ايضا من بين

[1] http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/profile_segments/SSD-WR_eng.stm .1/22/2017

[2] http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/profile_segments/ERI-WR_eng.stm .1/22/2017

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

23,6 مليار م3/سنه من بارو–اكوبوفي حوض النيل يصل (13 مليار م3/سنة)الى الحدود مع جنوب السودان.

لدى اثيوبيا 11 بحيره من المياه العذبة و9 من البحيرات المالحة و12 منطقة الاراضي الرطبة الرئيسية. اغلب البحيرات تتواجد في منطقة الوادي المتصدع، باستثناء بحيرة تانا المتواجدة في حوض النيل وهي منبع النيل الازرق. تقدر المساحة الاجمالية للاراضي الرطبة في اثيوبيا بين 1,4–1,8 مليون هكتار.

تقدر الموارد المائية السطحية المتجددة الداخلية في الموارد 120 مليار م3/سنة والمياه الجوفية المتجددة نحو20 مليار م3/سنة. لكن 18 مليار م3/سنة يعتبر تداخل بين المياه السطحية والجوفية، اذن يصبح مجموع الموارد المائية المتجددة الداخلية 122 مليار م3/سنة. الموارد المائية العابرة لحدود اثيوبيا تقدر 96,5 مليار م3/سنة منها:

1. تدفق 64,6مليار م3/سنة من خلال النيل الازرق وروافده الى السودان (52,6 مليار م3/سنة) نهر عطبره (4,37) مليار م3/سنة ستيت، (7,63 مليار م3/سنة) نهر تكيزي.
2. تدفق 13 مليار م3/سنة من خلال الانهار بارواكوبووتشكيل نهر السوباط الى جنوب السودان.
3. تدفق 8,2 مليار م3/سنة الى الصومال من خلال نهر جينالي وداوا لتشكيل نهر جوبا (5,9 مليار م3/سنة) ونهر شبلي (2,3 مليار م3/سنة).
4. تدفق 10 مليار م3/سنة الى كينيا من خلال نهر اوموفي بحيرة توركانا
5. تدفق 0,7 مليار م3/سنة في اريتريا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوجد في اثيوبيا العديد من السدود الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، حيث شيدت لتوليد الطاقة الكهرومائية والري والشرب. يوجد حاليا 12 محطة للطاقة الكهرومائية المتراكمة تبلغ سعتها الاجمالية 1,945 ميغاواط.

ان السدود التي تم بناؤها بسعة تخزين مياه اقل من 0.15 مليون متر مكعب وذلك بغرض الري على نطاق صغير وخصوصا حول عامي 1999 و2000 في امهرة وتيجري. يقدر مجموع سعة السدود في 2008 6,54 مليار م3. وقد زادت في عام 2015 الى 31,484 مليار م3. وسد تكيزي الجديد الذي بني على نهر ايبونيم في حوض النيل وتم الانتهاء من بنائه عام 2009 بسعة تخزين 9 مليار م3. وتجاوز بذلك سد كوكا (1,9 مليار م3). سد جيبي الثالث الذي بني على نهر اومو، لديه قدرة تخزين 14 مليار م3 وتم توليد الكهرباء منه بعد انجازه عام 2015.

ارتيريا

الموارد المائية المتجددة تبلغ 6,3 مليار م3 /سنة.[1]

جمهورية الكونغو الديموقراطية

يتواجد فيها 30 نهر رئيسي باجمالي 20,000كم من الشواطئ. تنحدر هذه المياه في نهر الكونغووالذي يبلغ طوله 4,670 كم، بمعدل سرعة تدفق للمياه تصل 30,000 م3/بالثانية وهوثاني نهر بالعالم. متوسط الموارد المائية الداخلية المتجددة 900 مليار م3/سنة، ويقرب من ربع الموارد المائية العذبة في القارة الافريقية وهي امكانات هائلة غير مستغلة.

[1] http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/profile_segments/ERI-WR_eng.stm 1/22/2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سـد انغـا لتوليـد الطاقـة الكهرومائيـة بقـدرة نهائيـة 44,000 ميغـا وات علـى نهـر الكونغووهوقـادر علـى تغطيـة احتياجـات الطاقـة فـي كـل افريقيـا، لكنـه لا ينـتج الا (650–750) ميغاوات بسبب عدم تشغيل اثنين من التوربينات الثلاثة.[1]

كينيا

هنـاك سـتة مـصادر للميـاه وهـي: بحيرة فكتوريـا يقـع 6% منهـا فـي كينيـا[2]، منطقـة الـوادي المتصدع التي تضم بحيرات داخلية تغطي 22,5% من البلاد

تقـدر المـوارد المائيـة الـسطحية المتجـددة 20,2 مليـار م3/سـنة والميـاه الجوفيـة المتجـددة حـوالي 3,5 مليـار م3/سـنة، ولكـن 3مليـار م3/سـنة تـداخل بـين الميـاه الـسطحية والجوفيـة وبـذلك يصبح اجمالي الموارد المائية الداخلية المتجددة 20,7 مليار م3/سنة. تقدر اجمالي الموارد المائية الخارجية ب 10 مليار م3/سنة تدفق من بحيرة اومومن اثيوبيا الى بحيرة توركانا

مجموع الموارد المائية المتجددة 30,7 مليار م3/سنة او692 م3/سنة للفرد الواحد في عام 2014. ومن المتوقع ان يكون نصيب الفرد بحلول عام 2030 وذلك بسبب الزيادة السكانية تحت عتبة ندرة مطلقة في المياه اقل من 500متر.[3]

روانـدا: تقـدر المـوارد المائيـة الـسطحية المتجـددة 13,3 مليـار م3/سـنة والميـاه الجوفيـة المتجـددة حوالي 7 مليار م3/سنة، ولكن 7مليار م3/سنة تداخل بين المياه السطحية والجوفية وبذلك يصبح اجمالي الموارد المائية الداخلية المتجددة 13,3 مليار م3/سنة.[1]

[1] http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/profile_segments/COD-WR_eng.stm 1/22/2017.

[2] طه فيصل، مياه النيل السياق التاريخي والقانوني، مركزعبدالكريم ميرغني الثقافي، الخرطوم، ط1، 2005، ص20.

[3] http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/profile_segments/KEN-WR_eng.stm 1/22/2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بوروندي: تقدر الموارد المائية السطحية المتجددة 12,54مليار م3/سنة والمياه الجوفية المتجددة حوالي 7,47 مليار م3/سنة، ولكن 7,47مليار م3/سنة تداخل بين المياه السطحية والجوفية وبذلك يصبح اجمالي الموارد المائية الداخلية المتجددة 12,54 مليار م3/سنة. [2]

اوغندا: تقدر الموارد المائية السطحية المتجددة 60,1مليار م3/سنة والمياه الجوفية المتجددة حوالي 29 مليار م3/سنة، ولكن 29مليار م3/سنة تداخل بين المياه السطحية والجوفية وبذلك يصبح اجمالي الموارد المائية الداخلية المتجددة 60,1 مليار م3/سنة. ان 45% من مساحة بحيرة فكتوريا يقع في اوغندا[3]

تنزانيا: تقدر الموارد المائية السطحية المتجددة 92,27 مليار م3/سنة والمياه الجوفية المتجددة حوالي 30 مليار م3/سنة، ولكن 26مليار م3/سنة تداخل بين المياه السطحية والجوفية وبذلك يصبح اجمالي الموارد المائية الداخلية المتجددة 60,1 مليار م3/سنة. ان 49% من مساحة بحيرة فكتوريا يقع في تنزانيا[4].

2. الامطار

مصر: تسقط الامطار بكميات متواضعة حيث يصل متوسط الهطول المطري الى 200مم/سنه على الساحل الشمالي[5] بينما تزيد في بعض الاحيان لتصل الى 500مم/سنه على البحر الاحمر بينما يصل هذا المعدل الى 5مم/سنه في جنوب مصر حيث يبلغ متوسط الهطول المطري

---

[1] http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/profile_segments/RWA-WR_eng.stm 1/22/2017.

[2] http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/profile_segments/BDI-WR_eng.stm 1/22/2017.

[3] طه فيصل، مياه النيل السياق التاريخي والقانوني، مركزعبدالكريم ميرغني الثقافي، الخرطوم، ط1، 2005، ص20

[4] طه فيصل، مياه النيل السياق التاريخي والقانوني، مركزعبدالكريم ميرغني الثقافي، الخرطوم، ط1، 2005، ص20

[5] داود محمد،الأمن المائي العربي،2009.ص80.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

15مم/سنه. بينما يقدر متوسط معدل التبخر من سطح الارض بحوالي 35مم/سنه وبذلك نستطيع القول ان معظم مصر تقع تحت تصنيف المناطق شديدة الجفاف حيث يزداد معدل التبخر عن معدل الهطول المطري. يقدر اجمالي ما يسقط على البلاد من امطار سنويا بحوالي 1,8 مليار متر مكعب يستفاد فقط من حوالي 10% منها اي حوالي 180 مليون متر مكعب.

السودان:. تتراوح معدلات الهطول المطري في السودان ما بين 10 مم/سنه [1]في اقصى الشمال على حدودها مع مصر بينما يصل في الجنوب الى 2000مم/السنه بمتوسط يصل الى 500مم/سنه. تصل كمية الهطول المطري سنويا على جمهورية السودان حوالي 1000مليار متر مكعب /سنه. وبالرغم من ضخامة كمية الامطار الا انه لا يتم الاعتماد عليها كمصدر دائم للري نظرا لاختلاف توزيع الهطول المطري زمانا ومكانا.

جنوب السودان : تبلغ مساحة جنوب السودان (644,330)كم مربع[2]. وتبلغ مساهمتها في مساحة حوض نهر النيل (627,890)كم 2 بنسبة مئوية 97 %[3]من مساحة جنوب السودان.

أثيوبيا: متوسط الهطول المطري 1125مم/سنه ،تبلغ مياه الامطار 936 مليار متر مكعب في السنه ،وفي اريتريا متوسط الهطول المطري 520مم/سنه حيث تبلغ الموارد المائية من مياه الامطار فيها 45,16 مليار م3 /سنة، وفي الكونغو: متوسط الهطول المطري 1245مم/سنه ،وفي أوغندا متوسط الهطول المطري 1140مم/سنه ،وفي بوروندي متوسط الهطول المطري

[1] داود محمد،الأمن المائي العربي،2009.ص80.

[2] موقع البنك الدولي

[3] http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/profile_segments/SSD-WR_eng.stm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1110مم/سنه ،وفي تنزانيا متوسط الهطول المطري 1015مم/سنه ،وفي رواندا متوسط الهطول المطري 1105مم/سنه ،وفي كينيا متوسط الهطول المطري 1260مم/سنه .[1]

3. المياه الجوفية:

مصر: تعتبر من اهم المصادر المائية الهامة لمصر حيث يتم السحب من الخزانات الجوفية بكمية تقدر 6,5مليار متر مكعب سنويا. وتوجد هذه المياه في مجموعة من الاحواض والخزانات التي يمكن تقسيمها الى :

أ- حوض الحجر الرملي النوبي : تبلغ مساحته حوالي 30% من اجمالي مساحة مصر جنوب الصحراء الغربية كما يوجد في جزيرة سيناء ويقدر المخزون فيه بكميات هائلة تقدره بعض الدراسات ب500 مليار متر مكعب، الا ان المؤشرات تفيد ان الحوض من الانواع الحفرية الغير متجددة وتمتاز بجودة نوعيتها.[2]

ب- حوض الحجر الجيري : يظهر في مساحة تصل الى 50% من اجمالي مساحة مصر في الصحراء الشرقية والغربية وشبه جزيرة سيناء وتوجد المياه في التشققات التي تتسع احيانا لتصل الى ما يشبه الانهار الا ان نوعية هذه المياه ليست بمثل جودة مياه الحجر الرملي النوبي. ولم تستطع أي دراسة تقدير كمية المياه بالخزانات الجيرية المتشققة وذلك لصعوبة دراسة وتحديد الشقوق بتلك الصخور التي يتم تخزين المياه فيها.

[1] محمد نادر ،موارد دول حوض النيل المائية والارضية،القاهرة، ط1، 2011، ص51.

[2] http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/profile_segments/EGY-WR_eng.stm 1/22/2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت- حوض الساحلية : وتشمل الشريط الممتد على سواحل البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر وتعتمد تلك الخزانات في تغذيتها على التسرب من الهطول المطري على تلك السواحل وكذلك التغذية من بعض الاحواض والخزانات الجوفية العميقة.

ث- حوض نهر النيل : يقع هذا الحوض تحت وادي ودلتا نهر النيل ويعتبر من اغنى الخزانات الجوفية وتعتبر مياه ذات نوعية جيدة. وهذا الخزان متجدد حيث يعتمد في تغذيته على التسرب من فائض مياه ري الاراضي الزراعية فيها.

السودان: تتواجد المياه الجوفية في مجموعة من الخزانات الجوفية والتي تغطي تقريبا مساحة حوالي 50% من مساحة السودان في الطبقات الرملية [1]. ويتم السحب من الخزان الجوفي لاستخدامات الزراعة والري بما يعادل حوالي 4مليار متر مكعب سنويا. ويتم تغذية الخزانات الجوفية عن طريق مياه الامطار والمتسرب من نهر النيل وروافده. وتعتبر المياه الجوفية في خزان الحجر الرملي من حيث نوعيتها بين الممتازة والجيدة.

يعتبر خزان الحجر الرملي النوبي اكبر الخزانات الجوفية في العالم بمخزون يبلغ (7000) مليار متر3 ليجعل من السودان صاحب اكبر احتياطي مياه جوفية في العالم [2]ويشمل احواض الصحارى صحارى النيل، النيل الازرق، نهر عطبره، البقاره، اواسط دارفور، النهود ،شقره وساق النعام. وقد اثبتت الدراسات ضعف التغذية بأجزاء واسعة من هذا الخزان.

[1] محمد نادر،موارد دول حوض النيل المائية والارضية، ط1، 2011، ص 87.

[2] العاني فارس واخرون، السياسات المائية وانعكاساتها في الازمة المائية العربية، ط1، 2012، ص50.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشمل احواض رسوبيات الجزيرة وأم روابة وتعتبر الاهم بعد الرسوبيات النوبية، واحواض اكثر حداثة تشمل القاش ووادي نيالا تعتمد عليهم مدينتا كسلا ونيالا في امداد مياه الشرب والري بجانب احواض اودية سلسلة جبال البحر الاحمر وسلسلة جبل مرة في دارفور الكبرى وسلسلة جبال النوبة والبطانة واحواض الرسوبيات النيلية.

تعتبر الاحواض الجوفية بالرسوبيات الحديثة محدودة السعة واكثر عرضة للتلوث وعليها ضغط عالي يحتم اتخاذ اجراءات الحماية.

ومن مصادر المياه بالسودان خزانات الصخور القاعدية التي تعتبر ذات اهمية في مناطق الصخور القاعدية حيث التصدعات والتغذية من الامطار السنوية (اكثر من 300ملم) اومن مجاري الاودية.

جنوب السودان: اربع مليار متر مكعب.[1]

أثيوبيا: تقدر ب20 مليارم/3.[2]

المطلب الثالث: الموارد المائية غير التقليدية

ويقصد بها تلك الموارد التي لم يكن يستخدمها الانسان من قبل ولكنه اضطر في الفترة الاخيرة الى التفكير في استغلال تلك المصادر والاستفادة منها نظرا للنقص الحاصل في الموارد المائية التقليدية. ومن اهم هذه الموارد اعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة ومياه الصرف الزراعي وتحلية مياه البحر واستمطار السحب.

[1] http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/profile_segments/SSD-WR_eng.stm 1/22/2017.
[2] http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/profile_segments/ETH-WR_eng.stm 1/22/2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. مياه الصرف الصحي والصناعي والزراعي

مصر : وتقدر كميات الصرف الزراعي الذي يعاد استخدامه في الزراعة بمصر بحوالي 4,7 مليار م مكعب سنويا من مجموع 12 مليار م مكعب.[1]

هومقدار مياه الصرف الزراعي التي يتم صرفها الى البحر الابيض المتوسط، اما اعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالج(المياه العادمه) بمصر فتقدر بحوالي 2,5 مليار م مكعب سنويا ومن المتوقع زيادة هذه الكمية الى حوالي 5,5 مليار م مكعب سنويا بحلول عام 2025 اي حوالي 10% من حصة مصر من مياه النيل.

السودان: غير مستغلة لغاية الان.

جنوب السودان: غير مستغلة لغاية الان.

أثيوبيا : لا تزال عملية معالجة مياه الصرف الصحي هامشيا، يتم جمع 7,5 % فقط من مياه الصرف الصحي من قبل نظام الصرف الصحي.والبقية يتم التخلص منها عن طريق الشاحنات. في عام 2014 قدر انتاج من المياه المعاجة ب226 مليون م3 جمع منها بواسطة الشاحنات 0,8 مليون م3.[2]

اريتريا: غير مستغلة لغاية الان.

الكونغو: غير مستغلة لغاية الان.

كينيا: غير مستغلة لغاية الان.

رواندا: غير مستغلة لغاية الان.

---

[1] داود محمد، الأمن المائي العربي، 2009، ص181

[2] http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/profile_segments/ETH-WR_eng.stm 1/22/2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بوروندي: غير مستغلة لغاية الان.

اوغندا: غير مستغلة لغاية الان.

تنزانيا: نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي المحسنة 16%، تقدر الكمية التي جمعت ب 47 مليون م/3 في عام 2012.[1]

2. تحلية مياه البحر (المياه المالحة)

مصر : ويوجد بمصر عدد من محطات التحلية وذلك لامداد بعض المناطق السياحية والتجمعات السكانية بسيناء بموارد المياه اللازمة لها وتنتج مصر تقريبا 54,5 مليون م3 من المياه المحلاة سنويا.[2]

السودان: تم ادخال تحلية المياه في مدينة بورتسودان

جنوب السودان: لايوجد تحلية مياه كونها غير ساحلية

أثيوبيا : لا يوجد اي ممارسة لتحلية المياه في اثيوبيا كونها بلد غير ساحلي

باقي دول الحوض :لايوجد تحلية مياه كونها دول استوائية وتمطر معظم ايام السنة باستثناء تنزانياحيث هناك القليل من المياه المحلاة التي تستخدم في جزر زنجبار والتي تساعد على التقليل من نقص المياه في الجزيرة.[3]

3. نقل المياه. لا يوجد كونها دول الحوض تصنف من أفقر الدول النامية .

[1] http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/profile_segments/TZA-WR_eng.stm 1/22/2017.
[2] http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/profile_segments/EGY-WR_eng.stm 1/22/2017.
[3] http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/profile_segments/TZA-WR_eng.stm 1/22/2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. استمطار السحب. لا يوجد كونها دول الحوض تصنف من أفقر الدول النامية ،ولغزارة المياه في دول المنبع.

المطلب الرابع: الاحتياجات المائية المستقبلية لمصر والسودان

بعد دراسة المؤشرات المائية وتطبيقها تبين ما يلي:

أولاً : المؤشر الكمي للمحدودية

بتطبيق المعيار الكمي يمكن القول بأن دول حوض النيل لا تعاني من محدودية في مواردها المائية بل تمتاز بالوفرة والسبب أنه اعتمادًا على مؤشر خط الندرة المائية الذي تجاوزته جميع دول الحوض فيما لوتم اعتماد تقسيم الإيرادات المائية تقسيمًا متساويًا بين دول الحوض.

درجة اعتماد دول حوض النيل ليست متساوية في اعتمادها على مياه النيل فهي تقل كلما اتجهنا جنوبًا حيث تزداد الأمطار والأنهار والبحيرات وكلما اتجهنا إلى الشمال ناحية مصب الحوض قلت الأمطار ومن ثم زادت درجة الاعتماد على النهر وخصوصًا في شمال السودان وتصل إلى أقصاها في مصر التي تعتمد على النيل في توفير كل مواردها المائية السطحية تقريبًا. فهويوفر لمصر حوالي 95 % تقريبًا من إجمالي احتياجاتها المائية وبالإضافة إلى ذلك فأنه تجدر الإشارة إلى أن جميع دول الحوض باستثناء مصر لها مصادر مائية اخرى من داخل أراضيها أومن خارجها غير نهر النيل.واعتماد السودان بنسبة 77% على النيل.

وتعتبر مصر هي الدولة الوحيدة في حوض النيل التي تستخدم تقريبًا كل إيرادها المائي، ومصر قد تكون أكثر بلدان شمال أفريقيا وشرق أفريقيا معاناه حيث تتباعد فترات هطول الأمطار ويعتمد سكانها كليًا على مياه النيل، وتتزايد احتياجاتها من مياه الشرب والغذاء بشكل سريع بسبب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأعداد المتزايدة للسكان، وبذلك يرجح أن تتعدى احتياجاتها من مياه الشرب والغذاء (الاحتياجات المائية) الإمدادات السنوية للمياه.

وهو ما يعني أن مصر هي الدولة الوحيدة في حوض النيل التي تعاني من محدودية في مواردها المائية وذلك إذا ما تم مقارنة احتياجاتها المائية بما يتوافر لديها من مصادر للمياه المتجددة.

والخلاصة أن جميع دول الحوض لم تتعرض ولم تعاني من محدودية في المياه حيث لا يزال استخدامها أقل بكثير من مواردها المائية المتجددة سنويًا، وبالتالي فأن هناك محدودية في دولتي المصب في حين تتمتع دول المنبع بوفرة في مواردها المائية.واصبح هناك محدودية في السودان بعد انفصال جنوب السودان

ثانيًا : المؤشر النوعي للمحدودية :

تمتاز مياه نهر النيل في جميع أنحاء مجراه من أقصى منابعه وحتى السد العالي بالنقاء الشديد ويرجع ذلك إلى أن سماته الطبوغرافية والميكروبولوجية والهيدرولوجية للنهر تلعب دروا في جعل مياهه نقية باستمرار.

1- من الناحية الطبوغرافية : يمتاز النهر بالإنحدار الشديد من الجنوب إلى الشمال وضيق المجرى في بعض المناطق والعمق الشديد في مناطق أخرى وكل ذلك يساعد على جريان المياه باستمرار وبسرعة ومن ثم فهي ليست مياه راكدة كالمستنقعات.

2- من الناحية الميكروبولوجية: تعرض المياه للشمس يمنع تكون البكتريا والطحالب والفطريات في المياه وبالتالي تصبح مياه النهر نقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- الهيدرولوجية: تتعدد الروافد لحوض النيل وتتنوع في مواسمها وتتباين في كميات الإيراد المائي الذي تحمله، الأمر الذي يساعد باستمرار على التجدد المستمر لمياه النهر.لذا فأن مياه النهر من الناحية النوعية جيدة ونستطيع القول أنه ليس هناك محدودية من الناحية النوعية.

ثالثًا : المؤشر الاقتصادي للمحدودية :

ولكن يبقى هناك عامل غاية في الأهمية وهو المؤشر الاقتصادي وكيف يؤثر على استغلال مياه النهر ويخضع المؤشر الاقتصادي إلى عدة عوامل منها الفقر ونسبة السكان وهو ما سوف يتم التعرض له.

طبقًا لموقع البنك الدولي في عام 2017، تعتبر دول حوض النيل من أفقر الدول النامية، فهي جمعيًا – عدا مصر والسوان– تقع في فئة الدول الأقل دخلاً، وتعتبر مصر والسودان هما الدولتان الوحيدتان التي تقع في فئة الدول ذات الدخل المتوسط،[1] وقد انعكست حالة الفقر الشديد التي تعتبر السمة الرئيسية لدول حوض النيل – عدا مصر والسودان– على قدرات تلك الدول على توفير البنية الأساسية ذات الصلة بالمياه.[2]

تفتقر هذه الدول إلى بنية أساسية لازمة لنقل وتوصيل المياه إلى مواطنيها في المناطق الحضرية وذلك كما هو مبين في الجدول التالي رقم(2):[3]

[1] Data albankaldawli.org/?location=ET-XM . 2017/3/28.
[2] صفا شاكر إبراهيم محمد ،الصراع المائي بين مصر و دول حوض النيل : دراسة في التدخلات الخارجية، http://alalamy1.yoo7.com/t80340-topic تاريخ 2017/3/27.
[3] الجدول اعداد الباحث، مصدر المعلومات WHO/UNICEF Joint Monitoring Programme (JMP) for Water Supply and Sanitation (http://www.wssinfo.org/). تاريخ 2016/12/27.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توافر مصدر محسن لمياه الشرب في المناطق الحضرية																
البلد	الفترة الاولى								الفترة الثانية							متوسط التغير
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الوسط الحسابي	2011	2012	2013	2014	2015	2016	الوسط الحسابي		
أوغندا	89	89.7	90.4	91.2	91.9	92.6	90.8	93.3	94.1	94.8	95.5	95.5	94.64	94.64		3.84
إثيوبيا	89.1	89.5	89.9	90.3	90.7	91.1	90.1	91.5	91.9	92.3	92.7	93.1	92.3	92.3		2.2
إريتريا	70.2	70.6	71	71.4	71.9	72.3	71.23333333	72.7	73.2	73.2	73.2	73.2	73.1	73.1		1.866666667
السودان	71.2	70.1	69.1	68.1	67	66	68.58333333	66	66	66	66	..	66	66		-2.583333333
بوروندي	92.9	92.7	92.5	92.3	92.1	91.9	92.4	91.7	91.5	91.3	91.1	91.1	91.34	91.34		-1.06
تنزانيا	83	82.4	81.8	81.2	80.7	80.1	81.53333333	79.5	78.9	78.4	77.8	77.2	78.36	78.36		-3.173333333
جمهورية الكونغو الديمقراطية	49	49.3	49.7	50	50.4	50.7	49.85	51.1	51.4	51.8	52.1	52.4	51.76	51.76		1.91
جمهورية مصر العربية	98.9	99	99.2	99.3	99.5	99.6	99.25	99.8	99.9	100	100	100	99.94	99.94		0.69
جنوب السودان	..	..	..	..	..	..	..	66.7	66.7	66.7	66.7	66.7	66.7	66.7		..
رواندا	85.9	86	86	86.1	86.2	86.2	86.06666667	86.3	86.4	86.5	86.5	86.6	86.46	86.46		0.393333333
كينيا	85.4	85	84.6	84.1	83.7	83.3	84.35	82.9	82.5	82.1	81.6	81.6	82.14	82.14		-2.21

الجدول رقم 2

تفتقر هذه الدول إلى بنية أساسية لازمة لنقل وتوصيل المياه إلى مواطنيها في المناطق الريفية وذلك كما هو مبين في الجدول التالي رقم (3) :[1]

توافر مصدر محسن لمياه الشرب في المناطق الريفية																
البلد	الفترة الاولى								الفترة الثانية							متوسط التغير
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الوسط الحسابي	2011	2012	2013	2014	2015	2016	الوسط الحسابي		
أوغندا	**60.8**	**62.5**	**64.1**	**65.8**	**67.5**	**69.1**	64.96666667	**70.8**	**72.5**	**74.2**	**75.8**	**75.8**	73.82	73.82		8.853333333
إثيوبيا	28.8	30.8	32.8	34.8	36.7	38.7	33.76666667	40.7	42.7	44.7	46.7	48.6	44.68	44.68		10.91333333
إريتريا	49.8	50.3	50.8	51.3	51.8	52.3	51.05	52.8	53.3	53.3	53.3	53.3	53.2	53.2		2.15
السودان	53.1	52.5	51.9	51.4	50.8	50.2	51.65	50.2	50.2	50.2	50.2	..	50.2	50.2		-1.45
بوروندي	71.2	71.5	71.8	72.1	72.4	72.6	71.93333333	72.9	73.2	73.5	73.8	73.8	73.44	73.44		1.506666667
تنزانيا	45.4	45.4	45.4	45.4	45.5	45.5	45.43333333	45.5	45.5	45.5	45.5	45.5	45.5	45.5		0.066666667
جمهورية الكونغو الديمقراطية	83.5	83.3	83.1	82.8	82.6	82.3	82.93333333	82.1	81.8	81.6	81.3	81.3	81.58	81.58		-1.353333333
جمهورية مصر العربية	95.8	96.1	96.4	96.7	97.1	97.4	96.58333333	97.7	98	98.3	98.7	99	98.34	98.34		1.756666667
جنوب السودان	..	..	..	..	..	..	..	56.9	56.9	56.9	56.9	56.9	56.9	56.9		..
رواندا	65.9	66.5	67.1	67.7	68.3	68.9	67.4	69.5	70.1	70.7	71.3	71.9	70.7	70.7		3.3
كينيا	47.9	48.9	49.9	50.9	51.9	52.9	50.4	53.9	54.8	55.8	56.8	56.8	55.62	55.62		5.22

الجدول رقم 3

[1] نفس المصدر السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فضلاً عن عدم وجود تغطية معقولة لشبكات الصرف الصحي في معظم تلك البلدان في المناطق الريفية وذلك كما هومبين في الجدول رقم(4) :[1]

مرافق الصرف الصحي المحسنة في المناطق الريفية																
البلد	الفترة الاولى							الفترة الثانية							متوسط التغير
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الوسط الحسابي	2011	2012	2013	2014	2015	2016	الوسط الحسابي	
أوغندا	15.1	15.3	15.5	15.8	16	16.3	15.66666667	16.5	16.8	17	17.3	17.3	16.98	16.98	1.313333333
إثيوبيا	13.5	15	16.4	17.9	19.4	20.9	17.18333333	22.3	23.8	25.3	26.7	28.2	25.26	25.26	8.076666667
إريتريا	4.4	4.8	5.3	5.7	6.1	6.5	5.466666667	6.9	7.3	7.3	7.3	7.3	7.22	7.22	1.753333333
السودان	14.7	14.4	14.2	13.9	13.6	13.4	14.03333333	13.4	13.4	13.4	13.4	..	13.4	13.4	-0.633333333
بوروندي	46.3	46.5	46.8	47.1	47.3	47.6	46.93333333	47.8	48.1	48.3	48.6	48.6	48.28	48.28	1.346666667
تنزانيا	7.6	7.7	7.7	7.8	7.9	7.9	7.766666667	8	8.1	8.1	8.2	8.3	8.14	8.14	0.373333333
جمهورية الكو	22.2	22.9	23.5	24.2	24.8	25.5	23.85	26.1	26.8	27.4	28.1	28.7	27.42	27.42	3.57
جمهورية مصر	85.5	87.3	89.1	90.8	92.6	93.1	89.73333333	93.1	93.1	93.1	93.1	93.1	93.1	93.1	3.366666667
جنوب السودار	..	..	..	..	..	..	..	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5	..
رواندا	50.4	51.7	52.9	54.2	55.4	56.7	53.55	57.9	59.2	60.4	61.7	62.9	60.42	60.42	6.87
كينيا	27.6	27.9	28.1	28.3	28.6	28.8	28.21666667	29	29.3	29.5	29.7	29.7	29.44	29.44	1.223333333

الجدول رقم 4

فضلاً عن عدم وجود تغطية معقولة لشبكات الصرف الصحي في معظم تلك البلدان في المناطق الحضرية وذلك كما هو مبين في الجدول رقم(5):[2]

توافر مصدر محسن لمياه الشرب في المناطق الحضرية																
البلد	الفترة الاولى							الفترة الثانية							متوسط التغير
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الوسط الحسابي	2011	2012	2013	2014	2015	2016	الوسط الحسابي	
أوغندا	89	89.7	90.4	91.2	91.9	92.6	90.8	93.3	94.1	94.8	95.5	95.5	94.64	94.64	3.84
إثيوبيا	89.1	89.5	89.9	90.3	90.7	91.1	90.1	91.5	91.9	92.3	92.7	93.1	92.3	92.3	2.2
إريتريا	70.2	70.6	71	71.4	71.9	72.3	71.23333333	72.7	73.2	73.2	73.2	73.2	73.1	73.1	1.866666667
السودان	71.2	70.1	69.1	68.1	67	66	68.58333333	66	66	66	66	..	66	66	-2.583333333
بوروندي	92.9	92.7	92.5	92.3	92.1	91.9	92.4	91.7	91.5	91.3	91.1	91.1	91.34	91.34	-1.06
تنزانيا	83	82.4	81.8	81.2	80.7	80.1	81.53333333	79.5	78.9	78.4	77.8	77.8	77.2	78.36	-3.173333333
جمهورية الكونغو الديمقراطية	49	49.3	49.7	50	50.4	50.7	49.85	51.1	51.4	51.8	52.1	52.1	52.4	51.76	1.91
جمهورية مصر العربية	98.9	99	99.2	99.3	99.5	99.6	99.25	99.8	99.9	100	100	100	100	99.94	0.69
جنوب السودان	..	..	..	..	..	..	..	66.7	66.7	66.7	66.7	66.7	66.7	66.7	..
رواندا	85.9	86	86	86.1	86.2	86.2	86.06666667	86.3	86.4	86.5	86.5	86.6	86.6	86.46	0.393333333
كينيا	85.4	85	84.6	84.1	83.7	83.3	84.35	82.9	82.5	82.1	81.6	81.6	81.6	82.14	-2.21

الجدول رقم 5

ويلاحظ أن جميع دول حوض النيل باستثناء مصر تعجز عن إيصال إمدادات المياه بصورة دائمة لنسبة كبيرة من مواطنيها وهوما يجعلنا نستطيع القول أن دول حوض النيل تعاني من

[1] الجدول اعداد الباحث، مصدر المعلومات WHO/UNICEF Joint Monitoring Programme (JMP) for Water Supply and Sanitation (http://www.wssinfo.org/). تاريخ 2016/12/27.

[2] نفس المصدر السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقر مائي بالمفهوم الاقتصادي بمعنى عدم توافر الموارد المالية اللازمة لتشييد البنية الأساسية ذات الصلة بمنظومة نقل وتخزين وتوصيل المياه إلى القطاعات العريضة من شعوب تلك الدول.

وبعد استعرض المؤشرات الثلاث لقياس " محدودية الموارد المائية " يتضح أن حوض نهر النيل غني كما ونوعًا بموارده المائية، بيد أنه فقير جدًا بموارده الاقتصادية، وفقير في قدراته التنظيمية اللازمة لإدارة تلك الموارد المائية، ويترتب على ذلك أن المحصلة النهائية هي توفر المياه مع عدم استطاعة نسبة كبيرة من شعوب تلك الدول على استخدام المياه في الشرب أو الصرف الصحي، والنتيجة النهائية على وجه العموم هي محدودية الموارد المائية في حوض نهر النيل وذلك نظرًا لضالة القدرة على استخدام المياه، وسوء إدارتها والتخطيط لها من ناحية أخرى وإذا كنا قد وصلنا إلى نتيجة مؤداها محدودية في الموارد المائية في حوض النيل استنادًا إلى تفاعل المؤشرات الثلاثة (الكم والنوع والموارد الاقتصادية) معًا فأن هذه المحدودية قد تزداد حدتها مع الوقت وذلك بسبب تأثير عوامل متعددة منها : التغيرات المناخية التي يترتب عليها ارتفاع في درجة الحرارة بشكل عام، وما يصحب ذلك من دورات الجفاف، والتأثيرات الناتجة عن التلوث البيئي، بالإضافة إلى التغيرات الديمغرافية المتمثلة بالزيادة الكبيرة في أعداد السكان مع ما يترتب عليها من ضغوط اقتصادية وخصوصًا في مجال الزراعة، للوفاء بالاحتياجات الغذائية المتزايدة.

وقد تفاعلت هذه العوامل والمتغيرات في منظومة واحدة في حوض نهر النيل خلال الفترة محل البحث (2005 – 2022) لتفضي إلى قيام ظاهرة النزاع المائي الدولي بين دولتي المصب والتي تعاني من محدودية المياه مع دول المنبع التي تتمتع بوفرة المياه وتعاني من فقر الموارد الاقتصادية لاستغلال المياه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموارد المائية المتاحة في السودان:

وتقدر جملة الموارد المائية المتاحة حاليا ب30.5 مليارمترمكعب (النيل وروافدة ،الانهار الموسمية والوديان والمياه الجوفية) ومعظمها تقع خارج النطاق الجغرافي للسودان وفي مناطق مفتوحه لاحتمالات التدخل الاجنبى كمنطقة البحيرات العظمى اومناطق صراع اقليمى قائم او محتمل فى القرن الافريقى وتتزايد احتمالات استخدام المياه سلاحا فى هذه الصراعات.

كان نصيب الفرد السنوي من المياه لعام 2015 في كل من : مصر (684 م3)، والسودان (954 م3)، (واثيوبيا 1227 م3)، ورواندا (1,120 م3)، وتنزانيا (1,800 م3)، وجنوب السودان (4382 م3 عام 2013م)، وارتيريا (1466 م3 عام2004م)، وجمهورية الكونغو الديموقراطية (23577 م3 عام 2004م)، وكينيا (692 عام 2014م) ، واوغندا(1599 م3 عام 2013 م)، وبوروندي(1774 م3 عام 2004 م).[1]

[1] pdf.html?f=ETH-CF read_eng.pdf/cf/data/aquastat/water/nr/www.fao.org

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم(6)

نصيب الفرد من المياه سنويا						
الفترة الثانية						
البلد	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مصر	747	731	714	699	684	669
السودان	1040	1018	997	975	954	934
اثيوبيا	1357	1323	1290	1258	1227	1197

نصيب الفرد المتوقع من المياه سنويا						
الفترة الثالثه						
البلد	2017	2018	2019	2020	2021	2022
مصر	655	641	627	614	600	588
السودان	914	895	876	857	839	822
اثيوبيا	1167	1139	1110	1083	1056	1030

عدد السكان المتوقع						
البلد	2017	2018	2019	2020	2021	2022
مصر	95549112	97636062	99768594	101947705	104174410	106449750
السودان	41992280	42899558.2	43826438	44773345	45740710	46728976

حيث نجد انه باستثناء كينيا والتي من المتوقع حصة الفرد عام 2014 هي 692 متر مكعب/فرد فان بقية الدول لا تعاني نقص من المياه ولكن تعاني سوء ادارة وتخطيط العجز المائي في مصر والسودان مع ازدياد عدد السكان والتوسع فى الأراضي الزراعية وثبات الموارد المائية ستشهد مصر ملامح أزمة مائية تزداد عاماً بعد عام، ويتوقع أن يصل العجز المائي فى مصر إلى 42 مليار متر مكعب فى عام 2022 م. وبمعيار متوسط نصيب الفرد من المياه سنوياً فقد دخلت مصر إلى ما دون حد الأمن المائي منذ عام 2001م.

ويتوقع أن يصل العجز المائي فى السودان إلى 13 مليار متر مكعب فى عام 2022 م. وبمعيار متوسط نصيب الفرد من المياه سنوياً فقد دخلت السودان إلى ما دون حد الأمن المائي منذ عام 2011م أي منذ انفصال جنوب السودان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: مشاريع الأمن المائي لدول الحوض

لقد بذل الأنسان جهود فى دول حوض النيل للتحكم فى مياة النيل وضبط مياهه ،للنيل مصدران للمياه يختلفان فى التضاريس وموسم سقوط الأمطار ولذلك اختلف جريان النهر من وقت لاخر احيانا يطغى جزء من ماء النيل على الأخر فيقل الأنتفاع به.

على الرغم من فقد مياه بحر الجبل فى السدود الا ان مياهه تكون منتظمة نسبيا ما بين حزيران وتموز ويغذى النيل بالمياه خلال هذه الفترة النيل الأبيض.عندما يفيض النيل الأزرق وعطبرة تقل اهمية بحر الجبل والسوباط وتحتجز مياه النيل الأبيض بسبب تدفق المياه من هضبة الحبشة ويتحول النيل الأبيض لخزان طبيعى. تجرى مياه النيل الأزرق من اكتوبر الى ديسمبر ويصل بحيرة ناصر ما بين كانون ثاني وشباط وتكون مياه بحر الجبل مخزونة فى بحيرة نو ولا تتجدد اهمية هضبة البيحرات الا فى شهر اذار.

المطلب الأول: نبذه عامة للمشاريع المقامة على نهر النيل:

يتضح اهمية التفكير فى انشاء مشروعات للأستفادة من مياه النيل واكثر الدول احتياجا لهذه المشروعات هي مصر ففي الجنوب لا تتعدى احتياجات الدول الأفريقية للنيل فى توليد الكهرباء مثلما حدث فى سد اوين عند بحيرة فكتوريا فهو يولد الكهرباء لأوغندا.اما فى مصر فإن النيل ومشروعاته مصدر حياة لذلك اقيمت مشروعات تهم مصر مثل :سد اسوان، جبل الأولياء، السد العالى وفى السودان سنار، الرصيرص، خشم القربة ثم السدود فى اثيوبيا واعالى النيل.

ان الهدف من اقامة مشروعات على النيل هو توفير مياه للري والزراعة وتوليد الكهرباء وتيسير الملاحة وحماية المناطق المحاذية من خطر الفيضان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان المشروعات التى تقوم على النيل نوعان هما :-

1. اقامة السدود (الخزانات) على النهر بغرض تخزين المياه تخزين موسمى او قرنى

أ. التخزين الموسمى :هو تخزين المياه موسم الفيضان والأستفادة منها بعد ذلك عندما تقل المياة وذلك مثل :(خزان اسوان – سنار – خشم القربة – الرصيرص – الأولياء) وتخزن الماء لمدة عام.

ب. التخزين القرنـي:وهو تخزين المياه فترات الفيضان وزيادة المياه للأستفادة منها فترات الجفاف والحاجة ولمدة طويلة قد تصل عدة سنوات مثل (اوين، السد العالى) وقد ترتفع المياه امام الخزانات فتغذى الترع الصغيرة كما فى خزان سنار بالسودان

2. القناطر:والغرض منها رفع مناسيب المياه لاماكن تغذية الترع وتخزين المياه وهي لا تخزن المياه لكن تخدم توليد الكهرباء والري والملاحة او لهذه الأغراض مجتمعة.

مشروعات التخزين الموسمى

سد اسوان(مصر): يقع على النيل عند اسوان على بعد 946 كم من قناطر الدلتا.وبدأ بناؤه 1898 وافتتح 1902 بسعة واحد مليار متر مكعب وتمت تعليته عام 1912 ثم في عام 1932 تم تعليته بسعة 5 مليار متر مكعب ثم تم تعليته 1955 بسعة 5,4 مليار وساعد على توليد الكهرباء.

سد جبل الأولياء: يقع بالسودان على جبل الأولياء على بعد 40 كم من الخرطوم على النيل الأبيض.وانشأ ما بين 1933 – 1937 وتم الحجز به تدريجيا حتى 1942 بسعة 3 مليار لمصر يصل منها لأسوان 2,5مليار م 3. ويتكون السد من جزء به 50 فتحة ويمتد حوض التخزين حتى قرية ملوت على بعد 635 كم جنوب السد وانشأ ليوفر الماء لمصر من شباط لتموز.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سبب اختيار هذا الموقع بسبب فيضان النيل الأزرق وحجزه لمياه النيل الأبيض وتحويله لخزان طبيعى لكن بعد بناء السد العالى قلت اهمية هذا السد بسبب كثرة مياه السد العالى وكثرة الفاقد من هذا السد وقد سلمته مصر للسودان 1977

سد سنار:يقع بالسودان على النيل الأزرق على بعد 354كم من الخرطوم.بدأ بناءه 1920 وافتتح 1925 جنوب سنار ب8كم خلف الروصيرص ب270كم.السعة 0,93مليار م3/ والفاقد 314 مليون م3/ (23%).والسعة الحالية 0,37 مليار م3/ واختير موقعه بسبب قربه من النيل لأزرق لزراعة الأرض قطن فى السودان ولا ينتفع الإ بالجزء الأعلى منه لان قاعه صخرى صلب وترتفع أرض الجزيرة الزراعية عنه.وهو يروى ترعة الجزيرة ولتخزين مليار متر مكعب وتغذية الطلمبات وهو يزرع 300 الف فدان زادت لمليون وأنشات له محطة كهرباء 1962م بوحدتين طاقتهما 15 الف كيلوواط.[1]

سد الروصيرص(السودان):يقع على النيل الأزرق عند بلدة الدمازين والتى تبعد عن مقياس الرصيرص ب 6كم.بدأت مباحثات بناءه 1954 وبدأ بناءه 1961.وافتتح 1966 لتخزين المياه فى السودان وزياده الأرض المزروعة على بعد 265كم من سنار و106 كم من اثيوبيا.وبسعة 3,35 مليار م3/ والفاقد من التبخر 12%.حاليا السعة 2,23 مليار م3/ وأنشأت وحدة لتوليد الكهرباء.

سد خشم القربة (السودان):عند نهر عطبرة على بعد 438 كم من التقاء العطبرة بالنيل الرئيسى.وكان مقياس خشم القربة ينبىء مصر بكميات الفيضان حتى أنشات السودان سد خشم القربة من 1961-1964 لزراعة 500 الف فدان فى منطقة البطانة لتوطين أهالى وادى حلفا

[1] http://www.diu.gov.sd/ar/home/pages/url/78/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللذين غرقت أراضيهم بسبب السد العالى. السعة 1.3 مليار متر مكعب تقل بسبب رسوب الطمى،السعة حاليا0,6 مليارم/3 ويستخدم لتوليد الكهرباء والري.

ثانياً : مشروعات التخزين القرنى المستمر

سد أوين (أوغندا):يقع على نيل فيكتوريا على بعد 2 كيلومن بحيرة فيكتوريا.أنشأ عام 1954 للإستفادة من مساقط 20متر عند اوين وريبون لتوليد الكهرباء فى أوغندا وتخزين المياه فى بحيرة فيكتوريا.ساهمت مصر مع اوغندا فى تنفيذه (ب4.5 مليون جنية من أصل 8 مليون جنية) يولد كهرباء 150 الف كيلوواط فى الساعة لصالح أوغندا وكينيا.ومنذ انشاءه حتى الآن تتصرف المياه طبيعيا دون سحب أو تخزين لحين الأتفاق بين الدول حول موازانات لتشغيله هو وبحيرة كيوجا كوحدة واحده.

السد العالي:كانت كل السدود على النيل صغيرة ثانوية ففكرت مصر فى انشاء سد ضخم لحمايتها من الفيضان والجفاف وتخزين المياه الزائدة.وهو من اكبر المشروعات لتخزين المياه وتوليد الكهرباء والزراعة والحفاظ على مياه النيل من الضياع فى البحر المتوسط اكتمل عام 1970 السعة 165 مليار م/3، وقد تشكلت خلف السد بحيرة ناصر الصناعية بمسطح قدره 6500كم مربع[1].

(سد بليز):في اثيوبيا بحيرة تانا وهي خزان كبير بسعة 3.5 مليار متر مكعب وممكن ان تصل إلى 5 مليار ويعوض هذه الكمية القليلة النيل الأزرق بمياهه الوفيرة ويزيد من الأراضي الزراعية فى ارض الجزيرة ويمكن استخدام البحيرة فى التخزين القرني عند سقوط الأمطار القليلة وتصرف 3.8 مليار متر مكعب وافتتح السد ابريل 2010.

[1] سلامة رمزي، مشكلة المياه في الوطن العربي، منشاة المعارف، الاسكندرية، ط1، 2001، ص42.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سد تاكيزي:تم الانتهاء من العمل به عام 2011 في اثيوبيا على نهر تاكيزي بسعة 9مليار م/3 والغرض توليد الكهرباء

سد جيبي 1:اثيوبيا اكتمل عام 2000على نهر اوموسعة التخزين 2مليار م/3 الغرض توليد الكهرباء

سد جيبي 2 :اثيوبيا اكتمل عام 2002 على نهر اوموسعة التخزين 2مليار م/3 الغرض الري والكهرباء

سد جيبي 3 :اثيوبيا اكتمل عام 2011 على نهر اومو سعة التخزين 4مليار م/3 الغرض الري والكهرباء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: دراسة حالة سد النهضة الأثيوبي[1]

يقع سد النهضة في نهاية النيل الأزرق في منطقة بني شنقول جوموز وعلى بعد نحو 20–40 كم من الحدود السودانية، علي ارتفاع نحو 500–600 متر فوق سطح البحر. ويصل متوسط الأمطار في منطقة السد إلى حوالي 800 مم/سنة.

لقد تم اختيار مكان السد بذكاء شديد قرب حدود السودان، كان أولها "مكتب الولايات المتحدة للاستصلاح الذي قام بمسح شامل للنيل الأزرق بين 1956 إلي 1964، واقترح تقريره 33 مكانا لإنشاء سدود للري، وأخرى للكهرباء، أو متعدد الأغراض، وكان أكبرها قرب الحدود السودانية، أي مكان سد النهضة الحالي، وكان يسمي عندئذ سد الحدود. من المحتمل ان اختيار هذا المكان بالتحديد ردا أمريكيا على اتفاقية 1959 بين مصر والسودان، وبداية إنشاء السد العالي. السد في هذا المكان يتحكم في كل مائية حوض النيل الأزرق، بما يرفده من شبكته النهرية، فيما عدا نهري الدندر والرهد اللذين يدخلان السودان مباشرة.

---

1 http://arabic.irib.ir/news/item/10/131352/16/index.php?option=com_k2&view=item&id=131352&Itemid=38&tmpl=component&print=1 موقع سد النهضة تاريخ 2017/7/5م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبلغ تكلفة إنشاء سد النهضة حوالى خمسة مليارات دولار، وتقول إثيوبيا إنه سينجز في عام 2017، وسيصبح أكبر سد كهرومائي في القارة الأفريقية، والعاشر عالمياً في قائمة أكبر السدود إنتاجاً للكهرباء، حيث ان الطاقة التوليدية للكهرباء لسد النهضة تبلغ حوالي 6000 ميجاوات، وتخطط الحكومة الإثيوبية لتصدير حوالى 2000 ميجاوات من الكهرباء إلى دول الجوار علما أن الطاقة التوليدية للكهرباء للسد العالي المصري تبلغ حوالي 2100 ميجاوات.

مواصفات السد:

ارتفاع جسم السد 170 مترا وطوله 1800 متر، وتمتد البحيرة لمسافة 175كم بحجم مياه حوالي 74 مليار متر مكعب. إنتاج الطاقة من 16 توربين مقسمة علي الجانبين كل منهما يحتوي ثمانية توربينات تنتج كل منها 375 ميجاوات. الطاقة المصممة تبلغ 6000 ميجاوات، لكن خبراء أجانب يشككون في هذه الأرقام ويرجحون أنها 2000 ميجاوات فقط.[1]

منها 1.8 مليار دولار قيمة التوربيات من شركة فرنسية، قيل إن بنوكا صينية مولتها أوستمولها، وتمول الحكومة المليارات الثلاثة الباقية بسندات تباع للشعب والعاملين في الخارج.

عُهد بناء السد بالأمر المباشر للشركة الإيطالية ساليني التي سبق لها بناء سدود كثيرة في إثيوبيا، منها جلجل 1 و2، وسد بيليز قرب بحيرة تانا، بينما تورد ألستوم الفرنسية توربينات فرانسيز للطاقة. يطرح سؤال هل كان اختيارموقع السد مبنيا علي حسابات فنية أم أسس سياسية، بغرض ضغوط سياسية حياتية على مصر تقوم بها إثيوبيا، أوقد تنفذها بالوكالة عن قوى أخرى.

[1] https://www.internationalrivers.org/campaigns/grand-ethiopian-renaissance-dam

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكثير من الأرقام الآتية مجرد تقديرات وتخمينات من مصادر مختلفة، حيث إن البيانات الدقيقة غير متوافرة إما لعدم وجودها، أولأنها طي الكتمان، فهل ستحظي المكاتب الاستشارية الفرنسية والهولندية بالبيانات المطلوبة لكتابة تقرير موضوعي غير منحاز

المخاطر الفنية والبيئية علي سد النهضة:

المخاطر البيئية:

1. تتعرض كل الأنهار التي تجري على الهضبة الاثيوبية إلى إطماء بحيرات السدود، نتيجة للتركيب الجيولوجي الصخري كثير الفوالق والانكسارات. هذا الطمي المرسب في قاع البحيرة سرعان ما يقلل حجم حوض التخزين للسد. فإن سد خشم القربة على نهر عطبرة في السودان فقد 21% من حوض التخزين في نحو عشر سنوات من بنائه إلى جانب التسرب والتبخر، بما يساوي 17% أخرى من المياه، وكذلك سد نهر أواش الذي بني 1966 قد قارب الآن نهاية عمره بالإطماء الكامل لحوض التخزين.

2. شرق إفريقيا من المناطق النشطة زلزاليا مع تكوين الأخدود الإفريقي في إثيوبيا والبحر الأحمر. وخلال القرن العشرين، سجل 16 زلزالا قوتها أكثر من 6.5 درجة حسب مقياس ريختر. ومعروف أيضا أن بحيرات السدود حين تكتمل تحدث كثيرا من الزلازل مختلفة الدرجات لفترة زمنية محدودة، لثقل كمية المياه المخزنة، وذلك حسب نظرية التوازن الأرضي.[1]

[1] http://www.thawabitna1.com/Article/article16-09-12/8215.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المخاطر الفنية:

1. انتقد اصفاوبييني أستاذ الهندسة الميكانيكية، بجامعة سان دييجو –كاليفورنيا– سد النهضة وحجم الطاقة المنتجة على أنها مضخمة بشكل كبير فحجم الطاقة المولدة سيكون في حدود 2000 ميجاوات، وليس 6000، لأن القياس بجب أن يكون على متوسط تصريف النهر على مدى العام، وليس تصريف أشهر قمة الفيضان الثلاثة التي بنيت على أساسها التقديرات المبالغة المعلنة.

وقال الخبير نفسه أن سرعة جريان المياه في النيل الأزرق تتراوح حسب قوة الفيضان بين 3000 متر مكعب في الثانية في شهر تموز، ثم إلى 5000 في اب وتنخفض الى 2500 في ايلول، وإلى 1000 بقية أشهر السنة. ويتابع: نظريا إذا كان المتوسط طول السنة 2350 مترا/ثانية، فإن سبعة توربينات تنتج نحو 3000 ميجاوات. أما إنتاج 6000 ميجا فيحتاج إلى تصريف نهري دائم قدره 4700 متر/ثانية، وهو أمر غير ممكن على مدى السنة.[1]

2. أن مدة امتلاء بحيرة السد ليس فقط حول خمس سنوات، بل هي أكثر حسب ارتفاع منسوب التخزين في الوقت نفسه الذي يجب أن تمرر فيه إثيوبيا حجما كبيرا من المياه إلى السودان ومصر.

3. يرى د. بييني أن إنشاء نظام لتشغيله قرب الحد الأعلى على الدوام أمر غير متعارف عليه هندسيا خاصة في السدود النهرية التي تتأرجح مائيتها سنويا. ولهذا، فمن الممكن هو إنتاج كهرباء في حدود 2800 ميجاوات (السد العالي 2100 ميجاوات)، وبالتالي تنخفض تكلفة بناء وتجهيز السد إلى 2.5 مليار دولار.

[1] http://www.siyassa.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsContentID=76

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا فضلا عن أن تسرب الماء في الفوالق والانكسارات الكثيرة في الهضبة الاثيوبية يؤدي إلى انزلاقات صخرية كبيرة وصغيرة غير محسوبة، نظرا للسرعة المرغوبة في تنفيذ المشروعات، كأنه سباق محموم، بينما المطلوب نماذج معملية وعملية بالقدر الكافي لضمان أمان السد من التعرض للانجراف. وقد حدث في شمال شرق إيطاليا في أكتوبر 1963 انزلاق صخري على طول كيلومترين وبسمك 500 متر إلى حوض بحيرة سد فايونت، رافد نهر بيافا، فانقضت المياه فجأة بارتفاع 200 متر فوق السد فدمرت جزأه العلوي، وانقضت أيضا بسرعة هائلة على مدينة لونجارون وعدة قرى مجاورة مؤدية إلى خسائر في الأرواح بلغت أكثر من 2000 شخص، مع خسائر فادحة في الممتلكات تقدر بالمليارات ويعد متحفا للعبرة من مشاريع متعجلة لا تتوافق مع مكونات البيئة الطبيعية.[1]

وفي منطقة بناء سد النهضة، تم فعلا تهجير نحو 20 إلى 30 ألفا من السكان إلى مناطق أخرى. معظم عقود السدود مُنحت لشركات محددة، مثل شركة ساليني الإيطالية بالأمر المباشر أكبرها الآن في سد النهضة، وحازت شركة الصين هايدروثلاثة عقود دون إعلان عروض دولية، وهو ما يعطي انطباعات بوجود فساد.[2]

إثيوبيا لم تحظ بمانحين من الخارج، لأن المشروع لم يعلن دوليا للمناقصة، لأنه يتضمن مشكلات سياسية بين دول الحوض، خاصة بين مصر وإثيوبيا، بعد أن أعلن السودان موافقته على السد. ولهذا، تمول إثيوبيا المشروع داخليا بإصدار سندات تضمنها الحكومة ويشتريها الأهالي والموظفون قسرا حسب رؤية بعض هيئات حقوق الإنسان.

[1] http://www.mashahed.info/10172
[2] http://www.bowenpublishing.com/edf/paperInfo.aspx?ID=457

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدف سد النهضة:

هدف سد النهضة إنتاج طاقة أكبر من الاستهلاك المحلي لعرضها للبيع إلى دول الجوار، لكن دول الجوار كلها نامية وفقيرة ومصادر الطاقة التقليدية تفي باحتياجات نصف سكانها. إريتريا والصومال في حالة عداء مستمر مع إثيوبيا. وفي إثيوبيا مشاكل تنموية وسياسية كبيرة بين المجموعات الإثنية، خاصة الأورومو وأوجادين. السودان الشمالي والجنوبي في حاجة الى شبكات كهربائية تغطي مساحاتهما الكبيرة. جيبوتي هي للآن الدولة التي تشتري كهرباء من إثيوبيا، مقابل نحو مليون ونصف مليون دولار سنويا. الخلاصة أنه ما لم تكن الطاقة المباعة داخليا رخيصة ومدعومة حكوميا، فإن فائض الكهرباء قد يركد ما لم تزد أنشطة الصناعة والخدمات في المدن، بحيث تستهلك جانبا من الطاقة المنتجة. فحتى الآن 80% من القوة العاملة الإثيوبية تعمل في الزراعة، أو الرعي التقليدي، وأكثر إنتاجها موجه للكفاية الذاتية، والقليل للسوق المحلي، وهي بذلك لا تخلق سكنا مدنيا، بل آلاف القرى الصغيرة في الهضاب والسهول، يسكنها 81 %من مجموع السكان، مقابل 19 % سكان مدن وذلك عام 2015.[1]

أكدت منظمة الأنهار الدولية في عدة نشرات أن سد النهضة لا يفيد معظم سكان إثيوبيا، كونهم إما صغار مزارعين أورعاة منتشرين مكانيا على مساحات واسعة تتطلب إنفاقات ضخمة لمد شبكة طاقة لأسر فقيرة محدودة الدخل. وتصف المنظمة قرارات إنشاء السدود بأنها غير شفافة لا تطرح على الرأي الخبير، ولا يناقشها المجتمع، وتنفذ بغض النظر عن الإضرار بمواطنين. لهذا، تحث المنظمة المانحين علي عدم الاشتراك في مشروعات لا تراعي التنمية البشرية.[2]

[1] مؤشرات التنمية العالمية

[2]http://www.skynewsarabia.com/web/article/497865/%D8%A7%D9%95%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ– قرار البدء بتنفيذ سد النهضة كان مفاجئا للجميع. على سبيل المثال، كانت النرويج تدرس إنشاء سدين على النهر بتكليف إثيوبيا. وحين فوجئت بقرار البدء في سد النهضة، توقفت وضاعت جهودها وتكلفة بحوثها هباءً.

ب– بعد أن بدأت العمل في السد، وافقت إثيوبيا على تشكيل لجنة خبراء مشتركة لدراسة الآثار البيئية والاجتماعية للسد، وسلمت اللجنة تقريرها في حزيران 2013، وجاء في وثيقة المشروع كثير من النواقص والثغرات، وأكدت أن الدراسة المائية المقدمة هي بشكل اولي تحتاج إلى دراسات تفصيلية على مستوي اليقين لكي ترقى إلى حجم مشروع بهذه الضخامة والأهمية، وكذلك لاحظت ندرة وجود مقاييس لتصريف النيل الأزرق في إثيوبيا، بما يعني معلومات غير كافية.[1]

الأمر الواضح أن إثيوبيا عكست الأوضاع، فبدأت التنفيذ قبل تشكيل اللجنة ووضعت أمام أمر واقع، وعليها أن تتصرف بدءا من هذا الوجود بدلا من دراسة مشروع يمكن رفضه، أو الموافقة عليه، أو تعديله، هذا فضلا عن تصلب إثيوبيا بإعلانها أنها لن تقبل أي تغيير في مشروع السد.

%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-
%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B3%D9%85

[1] http://www.youm7.com/story/2014/4/27/%D9%86%D9%86%D8%B4%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-
%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-
%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%B3%D8%AF-
%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9-
%D9%88%D9%8A%D9%83%D8%B4%D9%81-
%D9%8A%D9%85%D9%83%D9%86/1633825

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث: العلاقات المائية لدول حوض النيل

إثيوبيا هي الدولة الأكثر رغبة في تغيير الواقع القائم وتحديه لدول حوض النيل؛ حيث ترى أن الدور البريطاني وسياساته تجاه مياه النيل وارتباط مصر بهذه السياسة، قد أفرز الكثير من التعقيدات والحساسيات التي وجدت سبيلها إلى جملة التفاعلات السياسية في منطقة حوض النيل؛ بحيث لم يشكل قيام ثورة تموز 1952م بداية مرحلة جديدة، بقدر ما تأثر بتاريخ تلك العلاقات وما أفرزته من حساسيات وخاصة بالنسبة لإثيوبيا، كما كان لإقدام مصر على اتخاذ قرار بناء السد العالي دون استشارة دول المنبع أثره الواضح في إقرار العديد من التعقيدات والهواجس التي وجدت سبيلها في الظهور مرة أخرى مع توقيع مصر والسودان لاتفاقية 1959م.

وهذا ما سعت معه إثيوبيا لاتخاذ مجموعة من الإجراءات المقابلة التي يأتي في مقدمتها عقد اتفاقية مع الولايات المتحدة تقدم بمقتضاها الخبرة بعمل دراسة شاملة عن نهر النيل في إثيوبيا لبحث إمكانية إقامة السدود والزراعة وتوليد الطاقة، كما سعت إلى تطوير علاقتها مع إسرائيل بقبول استقدام قنصل عام لإسرائيل في أديس أبابا عام 1956م، لتدخل العلاقات الثنائية منحى جديداً تستخدم فيه ورقة المياه كأداة ضغط وتوتر متبادل على الرغم من أن بناء السد لم يكن ليؤثر في قدرة إثيوبيا على استخدام مواردها من المياه ولا على مشروعاتها التي لم تكتمل بسبب قصور إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية.

وتنطلق التحركات الإثيوبية مما تسميه "رداً على سعي مصر للسيطرة والهيمنة"، هذا فضلاً عن اختلاف توجهات النظم في كل من أثيوبياً ومصر والسودان، والتي دفعت إلى التوتر، فقد أعلن الرئيس السادات في 1979/12/16م عن نيته توجيه قدر من مياه النيل إلى القدس، مما أثار إثيوبيا وقدمت مذكرة لمنظمة الوحدة الإفريقية في ايار 1980م وهددت بإجراء تغييرات في مجرى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النهر بالقوة العسكرية إن اقتضى الأمر ذلك مما حدا بوزير خارجية مصر آنذاك إلى أن يصرح في مجلس الشعب المصري: "إن مصر ستمضي إلى خوض الحرب من أجل تأمين استراتيجيتها".

أما الطرف المصري والسوداني فيرى أن الاحتياجات المائية لدول أعالي النيل المعلنة مبالغ فيها، وأنها لا تقوم على أساس سليم، وهذه الدول مطالبة بأن تدرس مطالبها من مياه النيل على أسس علمية سليمة. والرؤية المصرية تعتمد تقليدياً على نظرية الحقوق المكتسبة والتاريخية والقائمة على الممارسة الظاهرة للحقوق المصرية بشكل مستمر ومؤكد، وقد استمر الموقف السلبي طوال فترة زمنية كبيرة من قِبَلِ دول أعالي النيل كقرينة على حقوق مصر. كما أن مصر تعتمد على الاتفاقيات الموقعة مع أثيوبيا في الماضي وهي: البروتوكول الأنجلوإيطالي في 15 إبريل عام 1891م، والمعاهدة المبرمة بين بريطانيا وإثيوبيا في 15 مايو 1902م.

تقوم الرؤية المصرية على أن منظمة الوحدة الإفريقية قد أقرت مبدأً عرفياً ينص على أن الحدود والاتفاقيات التي تم توريثها من الاستعمار تظل كما هي تجنباً لإثارة النزاعات والحروب بين دول القارة. وهذا المبدأ أقرته إثيوبيا نفسها في نزاعها الحدودي مع الصومال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول: الاتفاقيات الدولية والمبادرات المائية لدول حوض النيل

لم يتم الاهتمام بالقانون الدولي للأنهار الدولية إلا حديثًا، وفي السنوات الأولى من القرن العشرين عندما بدأت تتعقد العلاقات الدولية المتعلقة باستخدام مياه الأنهار الدولية. إذ لم تكن الأنهار الدولية واستخداماتها واستغلالها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من الأهمية بحيث تتطلب تنظيمًا دوليًا، حيث كانت احتياجات الناس محدودة، وكان التطور العلمي والفني في مراحله الأولى من التقدم ومن ثم انحصرت الاتفاقيات التي ابرمت على تنظيم الملاحة في الأنهار الدولية. وبالنظر إلى حالة حوض نهر النيل والنزاع المائي بين دول الحوض فأننا نستطيع القول أنه لا يوجد إطار قانوني جامع مانع يحدد بشكل واضح ومتفق عليه مختلف المسائل الإجرائية، وينظم بدقة سائر الشئون القانونية للنظام الهيدرولوجي لحوض النيل.

وبالتالي فإنه من البديهي أن غياب الإطار القانوني الجامع الذي يحظى بقبول الجميع يفتح مجالاً للنزاع المائي الدولي بين دول حوض النيل وسوف يتم استعراض ذلك من خلال الاتفاقيات بين دول حوض النيل وتحليلها ثم بيان كيف يفتح ذلك مجالاً للنزاع وما هي مجالات النزاع بين الدول.

المطلب الاول: الاتفاقيات الموقعة ابان الفترة الاستعمارية

لقد تم عقد العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بين دول حوض النيل والتي كان معظمها ثنائيًا. حيث يوجد ما يزيد على عشر اتفاقيات دولية قائمة على تنظيم واستغلال المياه في النهر منها ما تم توقيعه في الفترة الاستعمارية بواسطة القوى الاستعمارية كدول متعاقدة نيابة عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستعمراتها في ذلك الوقت ومنها ما تم توقيعه بعد حصول تلك الدول على الاستقلال كاتفاق 1959 الموقع بين مصر والسودان. [1]

تتمثل الإشكالية الرئيسية التي تواجه الأمن المائي في منطقة حوض النيل في التداخل الشديد فيما بين عاملين رئيسيين هما: الندرة النسبية للموارد المائية، وغياب الأطر القانونية والسياسية لتنظيم مسألة الانتفاع بالمياه فيما بين دول النهر وكان من شأن هذين العاملين أن نشأت حالة من التباين الشديد في المواقف فيما بين بعض دول الحوض بشأن حصص المياه، وهي مسألة تلقي بظلالها بقوة في ظل النقص الفعلي، والمتوقع لموارد المياه، جنبا إلى جنب مع ازدياد احتياجات هذه الدول من المياه لتلبية الاحتياجات التنموية ومواجهة الزيادة السكانية.[2]

وفي ظل مشكلة ندرة المياه، فإن الاشكالية الرئيسية التي تواجه مسألة الانتفاع بالمياه فيما بين دول النهر تتمثل في عدم كفاية الأطر السياسية والقانونية للتعامل مع مسألة تقاسم مياه نهرالنيل، إذ لا توجد اتفاقيات شاملة فيما بين جميع دول النهر، ناهيك عن أنه حتى الاتفاقيات المبرمة بين بعض دول النهر باتت تشهد مطالبات متزايدة بالمراجعة واعادة النظر من جانب تيارات سياسية داخلية في بعض الدول الموقعة على هذه الاتفاقيات، إما باعتبارها مجحفة لحقوق الدولة، أولكونها قديمة وغير مطابقة للواقع القائم.

وتطبيقا على ما سبق، فإن هناك العديد من الاتفاقيات المنظمة لمسألة الاتفاق بمياه النهر التي أبرمت بين الأطراف المعنية على فترات تاريخية مختلفة، إلا أن هناك عدة اتفاقيات تعتبر هي

[1] Schwebel, op. cit., p.145, McCaffrey, S.C., The Law of Non-Navigational Uses of International Watercourses, Second Report, vol. II, part I, Y.B.I.L.C., 1986, p.56., Handle, op. cit., pp.56-61

[2]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأبرز فيما بين هذه الاتفاقيات، وهناك إشكاليات وتحديات عدة تحيط بكل منها، وذلك على النحوالتالي:

1. بروتوكول روما (1891)[1]:

بين كل من بريطانيا وإيطاليا الموقع في 15 أبريل 1891، باعتبار أن إيطاليا كانت تحتل إريتريا. ويتناول هذا البروتوكول تحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين في منطقة شرق أفريقيا، حيث تعهدت إيطاليا في المادة الثالثة من هذا البروتوكول بعدم إقامة أية منشآت لأغراض الري على نهر عطبرة يمكن أن تؤثر على موارد النيل.

2. اتفاقية أديس أبابا (1902)[2]:

بين بريطانيا وإثيوبيا، الموقعة في 15 مايو1902، ووقعتها بريطانيا بالنيابة عن السودان، وأهم ما فيها المادة الثالثة التي تنص على: إن الإمبراطور الإثيوبي منليك يعد بألا يبني أو يسمح ببناء أي أعمال على النيل الأزرق وبحيرة تانا أو السوباط.

3. اتفاق 1906 بين بريطانيا وبلجيكا (نيابة عن دولة الكونغو)[3]:

وقعت كل من بريطانيا ودولة الكونغو على اتفاق بلندن في 9 ايار 1906 تعهدت فيه حكومة الكونغو بألا تقيم أو تسمح بإقامة أي اشغال على نهر " سمليكي" أونهر " سانجو" أو بجوار أي منهما، يكون من شأنها خفض حجم المياه التي تتدفق في بحيرة ألبرت، ما لم يتم ذلك بالاتفاق مع الحكومة السودانية.

---

[1] داود محمد،الامن المائي العربي،ط1، 2009، ص235

[2] طه فيصل، مياه النيل السياق التاريخي والقانوني، مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي، ط1، 2005، ص28

[3] الربيعي صاحب، صراع المياه وأزمة الحقوق بين دول حوض النيل،دار الكلمة ،دمشق ط1 2001،ص110.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. اتفاقية 1906 بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا [1]

ينص البند الرابع منها على أن تعمل هذه الدول معًا على تأمين دخول مياه النيل الأزرق وروافده إلى مصر. وتتعهد بعدم إجراء أية إشغالات عليهما من شأنها أن تنقص من كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسي.

5. اتفاقية عام (1925) [2]

مجموعة من الخطابات المتبادلة بين بريطانيا وإيطاليا وتعترف فيها إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والأبيض وتتعهد بعدم إجراء إشغالات عليهما من شأنها أن تنقص من كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسي.

6. اتفاقية عام 1929 بين مصر وبريطانيا:[3]

كون بريطانيا الدولة الإستعمارية النائبة عن مستعمراتها في كل من السودان وأوغندا وتنزانيا وكينيا، ومنحت هذه الاتفاقية مصر حصة ثابته من مياه النيل، كما منحتها حق الاعتراض (الفيتو) على اقامة مشروعات جديدة على النهر وروافده، اذا كان بناء هذه المشروعات سوف يترتب عليها التأثير على نصيب مصر من واردات المياه.

---

[1] محمد نادر، موارد دول حوض النيل المائية والارضية، الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت،ط1 2011، ص159.

[2] سلامة رمزي، مشكلة المياه في الوطن العربي، منشاة المعارف،الاسكندرية، ط1، 2001، ص 71.

[3] طه فيصل، مياه النيل السياق التاريخي والقانوني، مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي، ط1، 2005، ص35.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7. اتفاقية لندن 1934 :[1]

بين كل من بريطانيا نيابة عن تنزانيا وبين بلجيكا نيابة عن روندا وبوروندي وتتعلق باستخدام كلا الدولتين لنهر كاجيرا وهو احد الروافد الرئيسية لبحيرة فكتوريا، وقد نصت المادة السادسة في حال رغبت اي من الحكومتين المتعاقدتين استغلال مياه اي نهر او مجرى على الحدود باستخدام هذه المياه لاغراض الري، يترتب على تلك الحكومة الاخطار المسبق ومدته ستة اشهر قبل البدء في عملية استغلال تلك المياه حتى يتسنى النظر في اي اعتراضات قد ترغب الحكومة الاخرى في اثارتها.

8. اتفاقية عام (1953):[2]

موقعة بين مصر وبريطانيا نيابة عن أوغندا بخصوص إنشاء خزان أوين عند مخرج بحيرة فكتوريا وهي عبارة عن مجموعة من الخطابات المتبادلة خلال عامي 1949 و1953 بين حكومة مصر وبريطانيا، وأهم نقاطها هي :

أ- أشارت الاتفاقيات المتبادلة إلى اتفاقية 1929 وتعهدت بالالتزام بها ونصت على أن الاتفاق على بناء خزان أوين سيتم وفقًا لروح اتفاقية 1929.

ب- تعهدت بريطانيا في تلك الاتفاقية نيابة عن أوغندا بأن إنشاء وتشغيل محطة توليد الكهرباء لن يكون من شأنها تخفيض كمية المياه التي تصل إلى مصر.

[1] العضايلة محمد، الصراع على المياه في الشرق الاوسط، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص192.

[2] طه فيصل، مياه النيل السياق التاريخي والقانوني، مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي، ط1، 2005، ص44.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: اتفاقيات ما بعد الاستقلال:

1. اتفاقية عام 1959 بين مصر والسودان:[1]

وجاءت مكملة لاتفاقية عام 1929، وليست لاغية لها، وتناولت مسألة الضبط الكامل لمياه النيل التي تصل لكل من مصر والسودان، في ضوء رغبة مصر في إنشاء السد العالي، كما جاءت بعدها كان السودان قد حصل على استقلاله عام 1955، وإعلانه أنه لم يعد ملزما باتفاقية عام 1929 بين مصر وبريطانيا، وأن هذه الاتفاقية غير عادلة وتحد من قدرة السودان على تطوير نظام الري لديه.

هو الأساس الذي انطلقت منه المفاوضات، وتوصل الجانبان خلالها إلى اتفاقية جديدة عام 1959، ونصت على تقاسم موارد المياه البالغة 84 مليار متر/3، وفقا لحجم السكان وحجم الاحتياجات الفعلية والمتوقعة في البلدين، بحيث تحصل مصر على 55,5 مليار م/3 من مياه النيل، بينما يحصل السودان على 18,5 مليار م/3 من هذه المياه، كما نصت الاتفاقية على موافقة الدولتين على قيام مصر بإنشاء السد العالي وقيام السودان بإنشاء خزان الروصيرص على النيل الأزرق، وما يستتبعه من أعمال تمكن السودان من استغلال حصته، إلا أن هذه الاتفاقية تظل ثنائية بين مصر والسودان، ولا تتطرق إلى تنظيم مسألة الانتفاع بمياه النيل بصورة شاملة، كما يرى بعض المحللين الأفارقة أن إبرام هذه الاتفاقية بين مصر والسودان يعتبر نموذجا على الموقف الرافض للاتفاقيات الموروثة من العهد الاستعماري.[2]

---

[1] الربيعي صاحب، صراع المياه وأزمة الحقوق بين دول حوض النيل،دار الكلمة ،دمشق ط1 2001،ص114.

[2] الصياد، محمد محمود. سيد الانهار ، بيروت ، ط1، 1971،ص139-140،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. اتفاقية مصر وأوغندا في 1991[1]:

في شكل خطابات متبادلة بين وزيري خارجية الدولتين، بعد مفاوضات مكثفة بينهما، بشأن مشروع إنشاء محطة لتوليد الكهرباء على بحيرة فيكتوريا، كانت أوغندا قد تقدمت به إلى البنك الدولي لتمويل عملية إنشائه. وقد تضمن هذا الاتفاق التزام أوغندا بتمرير التصرفات الطبيعية طبقا للمعدلات المعمول بها وقت إبرام الاتفاق، كما تضمن التزامها بما سبق أن اتفقت عليه الدولتان عند إنشاء خزان أوين عام 1953 من الحفاظ على مدى التخزين البالغ قدره ثلاثة أمتار لصالح مصر، وقد ورد بالفقرة الثالثة منه أنه يمكن النظر في تعديل هذه المعدلات لصالح أوغندا لتوليد الكهرباء، بناء على اتفاق الطرفين، وبما لا يضر بدول المصب.

3. اتفاقية القاهرة 1993:[2]

وقع الرئيسان المصري والإثيوبي في الأول من يوليو 1993 اتفاق القاهرة، الذي وضع إطارا عاما للتعاون بين الدولتين لتنمية موارد مياه النيل، وتعزيز المصالح المشتركة. هذا الاتفاق شمل تعهدا من الطرفين بالامتناع عن أي نشاط يؤدي إلى إلحاق ضرر بمصالح الطرف الآخر فيما يختص بمياه النيل. كما تعهدا بالتشاور والتعاون في المشروعات ذات الفائدة المتبادلة، عملا على زيادة حجم التدفق، وتقليل الفاقد من مياه النيل في إطار خطط تنمية شاملة ومتكاملة. كما اتفق الطرفان على إنشاء آلية للتشاور حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك مياه النيل، وتعهدا بالعمل على التوصل إلى إطار للتعاون بين دول حوض النيل لتعزيز المصلحة المشتركة لتنمية نهر النيل.

---

[1] http://machahid24.com/etudes/116296.html

[2] سلامة رمزي، مشكلة المياه في الوطن العربي، منشاة المعارف،الاسكندرية، ط1، 2001، ص 74.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. اتفاقية عنتيبي عام 2010:[1]

فى 14 ايار 2010، وقعت أربعة من دول حوض نهر النيل (إثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا)، في مدينة عنتيبي الأوغندية على اتفاقية إطارية في غياب دولتي المصب مصر والسودان، حيث وقع ممثلو هذه الدول على الاتفاق الذي يجري التفاوض حوله منذ حوالي عشر سنين بين الدول التي يمر عبرها النهر من أجل تقاسم أفضل لمياه النهر. وأعلنت وزيرة المياه الأوغندية أن الاتفاقية الجديدة ستضمن تقاسما أكثر عدالة لمياه نهر النيل، بحسب ما ترى هذه الدول. وأوضحت أن الدول التي على استعداد للانضمام إلى الاتفاقية ستمنح مهلة سنة. وأكدت أن بنود الاتفاقية لن تتغير، معربة عن الأسف لرغبة مصر والسودان في الإبقاء على الوضع القائم. وقالت إن البلدين سيتأكدان من صدقنا وجديتنا دون الوصول للمواجهة مع مصر والسودان.

وبعد ذلك شن رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي هجوما حادا على مصر، منتقدا موقفها الرافض لإعادة توزيع حصص المياه، قائلا: "مصر مازالت تسيطر عليها أفكار بالية وهي أنها تمتلك مياه النيل وهي من تحدد وحدها الحصص بين دول حوض النيل ". وشدد على أن مصر ليس من حقها منع إثيوبيا من إقامة سدود على نهر النيل، وزعم أن السودان ليس المشكلة وإنما مصر هي المشكلة فقط".[2]

[1] محمد نادر، موارد دول حوض النيل المائية والارضية،ط1،الدار العربية للعلوم ناشرون،لبنان، 2011 ،ص165.

[2] https://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/149440.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد دل التوقيع على الاتفاقية، وتلك التصريحات على ما يلي:

- فرض أمر واقع جديد على مصر والسودان وذلك بمحاولة وضع نهاية للمفاوضات، وفرض رؤية خاصة تتجاوز مصالح دولتي المصب.

- معادلة التفاوض التي حكمت المسار التفاوضي، والتي ثبت عدم فاعليتها في تجاوز العقبات. فقد استندت هذه المعادلة إلى رؤية مصرية سودانية تقوم علي الحقوق التاريخية المكتسبة مع تصور تنموي يساهم في زيادة كميات المياه بالقدر الذي يلبي احتياجات الجميع من المياه، في المقابل استندت دول المنبع إلى أبعاد سياسية تتعلق بمفهومها للسيادة الوطنية ومفهوم مختلف للتنمية في الحوض لا يرتبط بالتعاون مع مصر بشكل رئيسي.

- الخطر على مستقبل التعاون الجماعي في الحوض والذي ارتبط بمحاولة تسويق رؤية الدول الموقعة، بأنها تمتلك من موازين القوى والأوراق التي تمكنها من الاستغناء عن التعاون مع مصر، وبالتالي طرحت مهلة زمنية تمتد عاما للتوقيع (تنتهي في أيار 2011)، أو الخروج من المبادرة، بما يعني عدم قابلية الإطار الموقع للتغيير.

وتدل الاتفاقية على محاولة تخلص دول المنبع من القيد المصري على مشاريعها ورؤيتها ولو نفسيا مع الاحتفاظ بورقة الجهات المانحة والراعية للمبادرة، والسعي نحو ما اسماه البعض "معادلة صفرية من جانب دول المنبع حيث تحصل على كل شئ، ومصر والسودان لا تحصلان على شئ".

فقد كانت مصر ومعها السودان، مستعدة لقبول بعض التعديلات في الاتفاقية بما يراعي حصص الدول الجديدة ومشروعاتها، كما أنها كانت مستعدة لزيادة المساعدات والمشروعات التنموية، لكن هذه الدول أصرت على نقض اتفاقية الإطار، وإعادة توزيع الحصص على أساسين:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. نسبة مساهمة كل دولة في مياه النيل.

2. وتطورات الأراضي والموارد والحاجة للمياه في السنوات الخمسين الأخيرة. وبذلك انفض اجتماع شرم الشيخ على خلاف كبير.

وهذا الاجتماع وما انتهى إليه من خلاف، أكد تراجع دور مصر ونفوذها في القارة، وتهدد موقعها الأفريقي بالأخطار. خاصة فى ظل تعدد الأبعاد الدولية، السياسية والأمنية التي تثيرها أزمة المياه، وخاصة مع الحديث عن دور إسرائيلي نشط في هذه القضية، وكذلك قيام دولة جديدة فى جنوب السودان والتي قامت بالتوقيع على اتفاقية عنتيبي، ستسعى للحصول على حصتها من المياه. وغياب رؤية مصرية استراتيجية حول كيفية استيعاب آثار تفكك السودان على الأمن الاستراتيجي لمصر.

المطلب الثالث: مبادرات دول حوض النيل

بين دول الحوض إلى جانب الاتفاقيات الثنائية الموقعة بينها، وقد بدأت بالفعل هذه الآليات منذ الستينيات من القرن العشرين على النحو التالى:

1- هيئة مياه النيل: تم إنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان تحت مظلة اتفاقية 1959، تعمل على دراسة وإنشاء مشروعات زيادة إيراد النهر، وكان أهم دراساتها أربعة مشروعات تقع جميعها داخل حدود السودان وتوفر 18 مليار متر مكعب سنوياً بعد انتهائها. تمثلت هذه المشروعات في: مرحلة أولى من مشروع قناة جونجلى، مرحلة ثانية من مشروع قناة جونجلى، مشروع مشار، ومشروع بحر الغزال. وتضم هيئة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مياه النيل لجنة فنية تجمع خبراء من مصر والسودان، وتجتمع دورياً لحل أى مشاكل تعترض تنفيذ اتفاقية 1959.

2- مشروع الهيدروميت[1]: ويعنى بدراسة الأرصاد الجوية والمائية لحوض البحيرات الاستوائية، وقد انطلق هذا المشروع عام 1967 بمشاركة خمس دول فقط من دول الحوض العشر وهى مصر وكينيا وتنزانيا وأوغندا والسودان، وانضمت إليه بعد ذلك رواندا وبوروندى والكونغوالديمقراطية، ثم انضمت إثيوبيا بصفة مراقب. وبمقتضى هذا الاتفاق أقيمت محطات رصد فى مجمعات الأمطار الرئيسية – بحيرات فيكتوريا وكيوجا وألبرت وقد حظى بتمويل دولى من العديد من الدول المانحة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومنظمة الأرصاد العالمية، وقد تم هذا المشروع على ثلاثة مراحل: الأولى من 1967 وحتى 1972 بتمويل من برنامج الأمم المتحدة، والثانية من 1976 وحتى 1980 بتمويل من برنامج الأمم المتحدة، والثالثة من 1981وحتى 1992 بدعم من دول الحوض.

3- تجمع الأندوجو:[2] اندوجو كلمة باللغة السواحلية، تعني الإخاء بالعربية وهو تجمع إقليمي للدول المطلة على نهر النيل، يهتم أساسًا بتنظيم الاستفادة من مياه النيل وتحقيق المصالح المشتركة بين دول الحوض في مياهه. وكانت مصر صاحبة فكرة إنشائه بتأييد من جمهورية الكونغو الديوقراطية والسودان، ويضم أغلب دول حوض النيل فى منطقة شرق ووسط أفريقيا، وقد أعلن عن إنشائه أثناء انعقاد المؤتمر الوزارى الأول لدول حوض النيل فى الخرطوم فى نوفمبر 1983، وكانت أهداف التجمع: التشاور والتنسيق فى المواقف بين دول المجموعة تجاه القضايا الإقليمية، ودعم التعاون بين دول المجموعة فى مجال التنمية،

[1] بريشيريري ستيفن، أزمة المياه في العالم، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2010، ص 122.
[2] داود محمد،الامن المائي العربي،ط1، 2009، ص339.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتبادل الخبرات فى كافة المجالات بهدف دعم التعاون الإقليمى، على أن تنعقد اجتماعات الأندوجو فى إطار التعاون الإقليمى الوارد طبقاً لخطة عمل لاجوس الاقتصادية الصادرة فى 1980، سعياً نحو دعم التكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء في الاتفاقية.

غير أن هذا التجمع صادفته كثير من العقبات التى حالت دون تحقيق أهدافه ومن أهم تلك العقبات: نقص التمويل الكافى لتمويل مشروعاته، والتنافس الدائم بين إثيوبيا والسودان على استضافة لجنة المتابعة الدائمة.

4- تجمع التيكونيل:[1] وهو تجمع للتعاون الفنى بين دول حوض النيل للتنمية وحماية البيئة، وقد أنشئ هذا التجمع فى ديسمبر 1992 بمشاركة ست دول كأعضاء كاملين (هي: مصر، السودان، تنزانيا، أوغندا، رواندا، الكونغ والديمقراطية). وحصلت باقي الدول على صفة مراقب، واستمر مشروع التيكونيل خلال الفترة من 1992 وحتى 1998، بخطة شاملة تضمنت 22 مشروعاً من أهمها مشروع إعداد إطار للتعاون الإقليمى القانونى والمؤسسى بين دول حوض النيل الذى شكلت له لجنة فنية قانونية تضم ممثلين من دول حوض النيل تجتمع بشكل دوري عدة مرات كل عام، وقد تحولت تلك اللجنة عام 2002 إلى لجنة تفاوضية مشتركة.

5- مبادرة حوض النيل: تأسست عام 1999، بهدف وضع استراتيجية للتعاون بين الدول النيلية، ورفعت المبادرة شعار تحسين معدلات التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر. ولأول مرة انضمت كافة دول حوض النيل إلى آلية من آليات التعاون بينهم بصفة أعضاء عاملين باستثناء إريتريا التى اكتفت بصفة مراقب.

[1] داود محمد،الامن المائي العربي،ط1، 2009، ص339.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد بدأت محاولات الوصول إلى صيغة مشتركة للتعاون بين دول حوض النيل في 1993 من خلال إنشاء أجندة عمل مشتركة لهذه الدول للاستفادة من الإمكانيات التي يوفرها حوض النيل. في 1995 طلب مجلس وزراء مياه دول حوض النيل من البنك الدولي الإسهام في الأنشطة المقترحة، وأصبح البنك الدولي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي والهيئة الكندية للتنمية الدولية شركاء لتفعيل التعاون ووضع آليات العمل بين دول حوض النيل.

وفي 1997 قامت دول حوض النيل بإنشاء منتدى للحوار من أجل الوصول لأفضل آلية مشتركة للتعاون فيما بينهم، وفي 1998 تم الاجتماع بين الدول المعنية (باستثناء إريتريا في هذا الوقت) على أجل إنشاء الآلية المشتركة فيما بينهم. وفي فبراير 1999 تم التوقيع علي هذه الاتفاقية بالأحرف الأولي في تنزانيا من جانب ممثلي هذه الدول، وتم تفعيلها لاحقا في مايومن نفس العام، وسميت باسم: "مبادرة حوض النيل".[1]

واتفقت دول حوض النيل فى اجتماعها الوزارى فى العاصمة الأثيوبية أديس أبابا على ضرورة عقد اجتماعات وطنية بكل دولة من دول الحوض لتعرف بأهمية مبادرة آلية "نهر النيل الجديدة"، ومدى تقدم المشروعات الجارى العمل بها لصالح شعوبها والتى بدأت منذ ست سنوات وشرح الفائدة التى ستعود على كل شعب على أن تضم ممثلى الصحافة والبرلمان والمرأة والهيئات غير الحكومية والاجتماعية والأهلية والجمعيات الوطنية، وذلك لدرء أى محاولات للوقيعة بين شعوب وحكومات دول الحوض الذين اتفقوا فى اجتماعهم على البدء فى تنفيذ أول المشروعات المشتركة طبقًا للآلية الجديدة فى بداية شهر أكتوبر المقبل، والممولة من الجهات الدولية المانحة بمبلغ (25) مليون دولار على أن يتم طرحها على المكاتب الاستشارية الدولية.

[1] إيمان الديب، الطبيعة القانونية للمعاهدات الخاصة بالانتفاع بمياه الأنهار الدولية في غير أغراض الملاحة مع دراسة تطبيقية للاتفاقيات المتعلقة بنهر النيل، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007، ص399-401.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتمت اجتماعات بين الخبراء والفنيين بالتعاون مع خبراء البنك الدولى للإنشاء والتعمير والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة لتناقش الإطار المؤسسى والقانونى لدول الحوض والذى يتم من خلال مفاوضات الدول العشر لاقتسام مياه النيل. وتتم الاجتماعات بمشاركة ثلاثة خبراء على الأقل من الدول فى المجالين الفنى والقانونى. كما اتفق وزراء دول حوض النيل الشرقى مصر والسودان وإثيوبيا اتفقوا على طرح مشروع حماية التربة والهضبة الاثيوبية من الانجراف على المكاتب الاستشارية، ووضع الدراسات والشروط المرجعية لمشروعى الربط الكهربائي بين الدول الثلاث وتنمية المصادر المائية.

6- المكتب الفنى الإقليمى للنيل الشرقى (الإنترو): هومكتب إقليمى تم تأسيسه فى اذار 2001 بالاتفاق بين كل من مصر والسودان وإثيوبيا، مقره أديس أبابا بهدف بحث المشروعات المائية المشتركة والتى تم تجميعها فى برنامج العمل لحوض النيل الشرقى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الموقف القانوني والسياسي من الاتفاقيات السابقة

المطلب الاول: الموقف القانوني من الاتفاقيات السابقة:

ومن بين جميع الاتفاقيات سالفة الذكر، أثارت اتفاقية سنة 1929 بشكل خاص قدرا كبيرا من الجدل القانوني، لا سيما من حيث امكانية أو عدم امكانية استمرار العمل بها في مرحلة ما بعد حصول الدول الأفريقية الثلاث المعنية باستقلالها عن بريطانيا، وكان الموقف الشائع فيما بين أغلب هذه الدول يقوم على عدم جواز استمرار العمل بهذه الاتفاقية في مرحلة ما بعد الاستقلال وذلك تحت تأثير ثلاثة عوامل رئيسية هي:

1- أن الدولة الاستعمارية المعنية (بريطانيا)، لم تتشاور مع السكان المحليين أو مع أي سلطة وطنية بشأن إبرام هذه الاتفاقية، مما يعني بالتالي أن هذه الاتفاقية تمت بدون رضا السكان المحليين، ومن ثم يكون من غير المنطقي إلزامهم بمواصلة تنفيذها في مرحلة ما بعد جلاء الاستعمار عن بلادهم.

2- ان إستمرار الالتزام باتفاقية 1929 يتناقض مع واقع الاستقلال الذي حصلت عليه الدول الثلاث باعتبارها موروثا استعماريا، بما يتعارض مع مبادئ القانون الدولي التي تمنع الاستعمار بكافة أشكاله ومظاهره، مع الزعم بأن الاتفاقيات الموروثة من عهد الاستعمار تعتبر بحد ذاتها شكلا من أشكال الاستعمار.

3- أن اتفاقية 1959 اعترفت في الديباجة بالطبيعة المؤقته لاتفاقية 1929، حيث أشارت إلى: "أن اتفاقية مياه النيل لعام 1929 نظمت فقط الاستخدام الجزئي للنهر الطبيعي، ولم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعط الظروف المستقبلية لتدفقات النهر للسيطرة بصورة كاملة". ويذهبو بالتالي إلى أن هذا النص يعزز من مصداقية مواقف الدول الرافضة للامتثال لهذه الاتفاقية.

هذا الموقف الرافض للاتفاقيات الموروثة من العهد الاستعماري، لا سيما اتفاقية 1929، تكرر أيضا من جانب كل من أوغندا وكينيا عقب استقلالهما، وأصدرت الدولتان بيانات مماثلة لتلك التي صدرت عن تنزانيا وهوما بات يعرف لاحقا ب"القانون الدولي" الاقليمي لشرق وجنوب أفريقيا لتوارث المعاهدات.

وفي المقابل، فإن مصر أعلنت تمسكها بصلاحية اتفاقية 1929 وفقا لمبدأ التوارث الدولي للمعاهدات، وتأكيد مصر دوما على أن حقوقها في مياه النيل تندرج في إطار مبدأ الحقوق الطبيعية والتاريخية، والذي يعتبر أحد المبادئ المستقرة في القانون الدولي، ولا يتأثر بالتالي بتغير النظام السياسي الحاكم في الدول الأخرى المعنية، كما كانت مصر حريصة دائما على تأكيد أن المنهج السليم للتعامل مع قضية الانتفاع بمياه النيل يتمثل في التعاون المشترك من أجل تعظيم الاستفادة من الموارد المائية الهائلة المهدورة من مياه النهر، بدلا من التنازع على الكمية المحدودة المتاحة، وهو المنهج الذي سعت السياسة المصرية إلى تطبيقه بأشكال مختلفة.

لقد أبدى د.محمد شوقي عبد العال على المعاهدات الخاصة بتنظيم استغلال مياه النيل الملاحظات التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا– إن بعض هذه المعاهدات تناول الوضع الإقليمي والجغرافي للدول المتعاقدة. وكما هو معلوم، فإن هذا النوع من الاتفاقات الخاصة بالوضع الإقليمي والحدود إنما يشكل قيدا أو التزاما على عاتق الدولة وعلى إقليمها، لا يؤدي انتقال السيادة على الإقليم إلى التحلل منه. [1]

وهوما أكدته المادة 11 من اتفاقية فيينا بشأن التوارث الدولي في مجال المعاهدات لعام 1978، أخذا بنظرية الاتفاقات الموضوعية الممتدة).[2]

(متوافقا مع ما قررته المادة 62 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 من أنه لا يجوز الاستناد إلى التغير الجوهري في الظروف كسبب لإنهاء المعاهدة أو الانسحاب منها، إذا كانت من المعاهدات المنشئة للحدود). وعلى هذا، فإنه لا يجوز للدولة الجديدة الناشئة عن الاستقلال – كما هو حال دول حوض النيل – أن تحتج بأن واقعها الجديد يمثل تغيرا جوهريا في الظروف، يبرر لها إنهاء العمل بالمعاهدات المتعلقة بالحدود أوالمرتبطة بها، والتي سبق أن أبرمتها الدولة السلف.[3]

وقد ذهبت محكمة العدل الدولية في أحدث أحكامها بشأن الأنهار الدولية في النزاع بين المجر وسلوفاكيا، وفي النزاع بين أوروجواي والأرجنتين بشأن نهر أوروجواي عام 2010، إلى تأكيد أن المعاهدات ذات الطابع الإقليمي، ومنها الاتفاقات المتعلقة بالأنهار الدولية، هي من المعاهدات التي لا يجوز المساس بها نتيجة للتوارث الدولي، أي أنها من قبيل المعاهدات الدولية التي ترثها الدولة الخلف عن الدولة السلف، ولا يجوز لها التحلل منها لأي سبب من الأسباب.

---

[1] عدنان موسي النقيب، تغير السيادة الإقليمية وآثارها في القانون الدولي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 1989، ص118، وما بعدها.

[2] د. ممدوح شوقي، التوارث الدولي في المعاهدات الدولية: دراسة قانونية لاتفاقيات نهر النيل، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 45، 1989، ص190–191.

[3] د. إبراهيم العناني، إثيوبيا ومدى الالتزام باتفاقيات الانتفاع بمياه النيل، السياسة الدولية، العدد 129، يوليو1997، ص.57

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تقوم الرؤية المصرية على أن منظمة الوحدة الإفريقية قد أقرت مبدأً عرفياً ينص على أن الحدود والاتفاقيات التي تم توريثها من الاستعمار تظل كما هي تجنباً لإثارة النزاعات والحروب بين دول القارة. وهذا المبدأ أقرته إثيوبيا نفسها في نزاعها الحدودي مع الصومال.

وقد تناول فقه القانون الدولي المياه الدولية، والذي قدم اربع نظريات متعلقة بهذا الموضوع تفسر العلاقات الدولية حول احواض الانهار وهي:[1]

- نظرية السيادة المطلقة وتسمى نظرية هارمون (وهو قاضي أمريكي)، ويطبق القليل من دول العالم هذا المبدأ في استعمال مياه الأنهار والذي تتبناه تركيا وكما تحاول اثيوبيا تطبيقه على خطى تركيا.[2]

- نظرية الوحدة الإقليمية المطلقة ومفادها أن النهر من منبعه حتى مصبه يشكل وحدة إقليمية بغض النظر عن الحدود السياسية وهي النظرية التي يتمسك بها العراق.

- نظرية السيادة الإقليمية المقيدة والتي تطبيقا لها قام القاضي الأمريكي هارمون بتنفيذ هذا المبدأ في عام 1895 عندما حدث خلاف بين أمريكا والمكسيك حول استعمال مياه نهر (رايوكراند) حيث استعمل المزارعون وأصحاب الحيوانات في ولايتي (كلورادو ونيومكسيكو) كميات مفرطة من مياه النهر، باعتبار الاستعمال المفرط لمياه النهر اعتداء على حقوق سكان المكسيك، التي لها الحق التاريخي في استعمال مياه النهر المذكور أكثر من الأمريكيين

[1] http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=78507

[2] د. أحمد الرشيدي، مصر ومياه النيل: تحليل لبعض التوجهات المصرية إزاء العلاقات مع دول حوض النيل، في د. أحمد يوسف أحمد (محرر)، ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي (29-31 أكتوبر 1994)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1994، ص154- 155.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فخسرت المكسيك دعواها بعد أن رفض (هارمون) طلبها، وهذه النظرية هجرها الفقه والتطبيقات منذ زمن بعيد وأصبحت من النظريات البالية، تبعتها نظرية الانتفاع المشترك.

- أما النظرية الأخيرة فهي نظرية المنافع المتوازية والمستندة إلى مبدأ التقسيم العادل لمنفعة الأنهار ومبدأ منع التصرف بالمياه الذي يشكل خطرا على الدول الأخرى والذي تتبناه مصر والسودان.

وبناء على تباين تبني الدول لسياساتها المائية نتج عنه ظهور اسباب للنزاع المائي في أي حوض من احواض الأنهار الدولية :النزاع حول اتفاقيات المياه المبرمة في الحوض.النزاع حول معايير تقاسم المياه المشتركة في الحوض.النزاع حول شرط الأخطار المسبق قبل الشروع في تنفيذ أية مشروعات مائية في الحوض.[1]

المطلب الثاني: الموقف السياسي من الاتفاقيات السابقة:

وعلى صعيد الممارسة العملية (العلاقات الدولية)، كانت كل من تنزانيا وكينيا وأوغندا قد تبنت مواقف رافضة لاتفاقية 1929. وكان الموقف التنزاني هو الأعلى صوتا والأكثر قوة فيما بين هذه الدول. فقد أعلن جوليوس نيريري رئيس وزراء تنزانيا في عام 1962 بشأن رؤية بلاده إزاء اتفاقيات معينة ورثتها من العهد الاستعماري، ويقوم على أن كل الاتفاقيات التي أبرمتها بريطانيا بشأن تنزانيا سوف تعطي مهلة لمدة عامين لاعادة التفاوض بشأنها مع الأطراف المعنية، وسوف تعتبر الاتفاقيات التي لم يتم التفاوض بشأنها لاغية ما لم تنطبق عليها مبادئ القانون الدولي. وأعلنت تنزانيا عقب ذلك أنها غير ملزمة باتفاقية عام 1929 باعتبارها لا تتوافق مع واقع استقلالها

[1] R.K., The Utilization of Nile Waters, International and Comparative Law Quarterly,vol8., 1959, pp.550-551

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن بريطانيا. وقد عرف هذا الموقف لاحقا ب"مبدأ نيريري لتوارث المعاهدات"، وأرسلت تنزانيا مذكرات رسمية بهذا المعنى إلى كل من مصر والسودان وبريطانيا.[1]

المطلب الثالث: مواقف دول حوض النيل من الاتفاقيات

ان واقع دول الحوض داخليًّا وخارجيًّا هي كالتالي: المتأمل في واقع دول نهر النيل يجد أنها مجزأة ثقافيًّا بين عربفون (مصر والسودان)، وأنجلوفون (كينيا، تنزانيا، أوغندا، جنوب السودان)، وفرانكفون (رواندا، بوروندي، الكونغ والديمقراطية)، وأمهرية (إثيوبيا)؛ وهوما يعني أن احتمالات التنافس، بل والنزاع بين هذه الدول تظل احتمالاً قائمًا، ثم إن مجتمعات هذه الدول في معظمها مجتمعات تعددية (إثنية، ودينية، ولغوية... إلخ)، وهوما يعزز من احتمالات النزاع الداخلي، والحرب الأهلية، فإذا ما أضفنا إلى ما تقدم التأثير الصهيوني في بعض هذه الدول (إثيوبيا، جنوب السودان، كينيا، أوغندا) فضلاً عن قيام قوات الأفريكوم (القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا) لتدريب جيوش هذه الدول وقواها الأمنية، لأدركنا أن المسألة أخطر بكثير من وجود توتر حول مياه النيل.

ولقد تمكنت إثيوبيا منذ بداية هذا القرن من أن تصبح قوة إقليمية في المنطقة، بدعم صهيوني وأمريكي دفعها لمناجزة النفوذ المصري والسوداني في المنطقة، بل واحتوائها أيضًا، فهي تقيم علاقات أمنية وعسكرية قوية مع كينيا منذ عام 1964، عندما عقدت اتفاقية عسكرية معها؛ لمواجهة المطالب الإقليمية للصومال في أرض الدولتين، واستعرضت قوتها العسكرية في حربين متتاليتين مع إريتريا، وتدخلت في الصومال عسكريًّا ولا تزال وأسقطت حكم اتحاد المحاكم الإسلامية عام 2006، ثم استجلبت القوات الأوغندية والبوروندية تحت مظلة الاتحاد الإفريقي؛

[1] http://www.annaharkw.com/Annahar/Article.aspx?id=396050&date=13062013

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتواجه قوات شباب المجاهدين في الصومال، ولأول مرة يكون لإثيوبيا علاقات ذات شأن مع كل من أوغندا وبوروندي، ثم إن قواتها، وبدعم دولي (أكثر من أربعة آلاف جندي) موجودة على الحدود بين السودان وجنوب السودان.

واقع الأزمة مع دول إفريقيا ودول حوض النيل عمومًا، وإثيوبيا على وجه الخصوص، إنما تتعلق بمواريث تاريخية سلبية بين مصر والدول الإفريقية، وبواقع يتعلق بأوضاع دول الحوض داخليًّا وخارجيًّا، وبمدركات وممارسات سالبة من جانب كل من مصر والسودان تجاه دول الحوض. وتفصيل ذلك كالآتي:

فالاحتكاك التاريخي المصري والعربي بمنطقة حوض النيل ما زال يلقي بآثاره السلبية، خاصة حال نشوب أي خلاف ولو محدود بين الطرفين؛ إذ ترفع على الفور إعلاميًّا ودبلوماسيًّا راية الاستعمار المصري (إثيوبيا)، وراية تجارة الرقيق العربي (كينيا)، وراية الغزو العربي للشمال الإفريقي (أوغندا)، وراية العنصرية العربية (جنوب السودان). [1]

فلقد سقطت العديد من الرايات التي كانت ترفعها الدولتان في علاقاتهما مع دول الحوض؛ إذ توارت راية الاستقلال الاقتصادي (تأميم قناة السويس)، وسقطت راية النضال المشترك لمناهضة الاستعمار والعنصرية (عقب معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية)، وسقطت راية الوحدة الوطنية التي كان يمكن الترويج لها في دول الحوض ذات المجتمعات التعددية (بعد أحداث الفتنة الطائفية في مصر منذ سبعينيات القرن الماضي)، وسقطت راية المشروع الحضاري السوداني، الذي أريد الترويج له عنوة في دول حوض نهر النيل، فسقط المشروع، وقُسم السودان.

[1] http://www.acrseg.org/2240/bcrawl

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تواكب مع ذلك، ومنذ سبعينيات القرن الماضي، السعي من جانب مصر لتعزيز التعاون مع دول في الحوض تعمل تحت راية المشروع الغربي (موبوتو في الكونغو)، وهو ما أثار حفيظة دول اشتراكية في المنطقة آنذاك (إثيوبيا)، أو مع دولة كالصومال ومؤازرتها في اجتياحها إقليم أوجادين الإثيوبي، أو الدعم العربي لعيدي أمين (أوغندا)؛ وهو ما ولد مشاعر سلبية لدى حركة المعارضة لنظامه بزعامة يوري موسيفيني، وهي مشاعر مستمرة حتى الوقت الحاضر.

فإذا ما أضفنا إلى ما تقدم أن مصر، إلى جانب مساندتها لحركات الكفاح المسلح في إفريقيا (لم تكن هناك حركات كفاح مسلح ذات شأن في منطقة حوض نهر النيل)، كانت تعتمد في علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا على القطاع العام، المتمثل في شركة النصر للتصدير والاستيراد فضلاً عن خطين ملاحيين أحدهما بشرق إفريقيا والآخر لغربها؛ لأدركنا كيف أن عملية الخصخصة قد أسفرت عن تآكل القدرة المصرية على الفعل في منطقة حوض نهر النيل.

وبالتالي فإنه من البديهي أن غياب الإطار القانوني الجامع الذي يحظى بقبول الجميع يفتح مجالاً للنزاع المائي الدولي بين دول حوض النيل ثم بيان كيف يفتح ذلك مجالاً للنزاع وما هي مجالات النزاع بين الدول.[1]:

1. تفرضه مصادر مياه النيل، حيث تستأثر إثيوبيا وحدها ب 84% من هذه المصادر، وعليه فإن تلك الحقيقة تفرض ضرورة تأمين التدفق الحالي لمياه النيل.

2. طبيعة النزاعات القائمة في منطقة القرن الأفريقي(الصومال) وشرق أفريقيا عامة، بما في ذلك جنوب السودان، والتي تتعدى الاشكال المعتادة في الصراعات الافريقية، حيث أنها تدخل في إطار نمط الصراعات الاجتماعية الممتدة.

[1] Hirsh, A., Utilization of International Rivers in Middle East: A study of Conventional International Law, A.J.I.L.,vol50., 1956, p.81-83, Batston،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. يرتبط بمتغيرات النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وخاصة منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 وتعاظم الدور الامريكي في المنطقة، والذي ارتبط بوجود إسرائيلي مكثف في كثير من دول شرق افريقيا.

وهكذا، فإن امن الوطن العربي بشكل عام وامن مصر والسودان بشكل خاص يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعناصر السابقة. والامر الذي ينبغي تأكيده هو ان مفهوم الأمن الذي نعنيه هنا هو مفهوم مجتمعي متعدد الجوانب، ومتشابك الابعاد، وهو ليس مجرد مفهوم عسكري بحت، وإن كان في أبسط معانيه يتمثل في مبدأ أساسي وهو ضمان الحد الادنى للحماية الذاتية. بهذا المعنى، فإن الأمن القومي يعني ان هناك حدوداً لا يجوز لأي قوى ان تتعداها في التعامل، ولو حدث ذلك فلا بد من رد فعل حازم يضع حداً لمثل هذا التجاوز.

الموقف الإثيوبي:

ويقوم الموقف الإثيوبي على رفض الحلول الأحادية للتعامل مع قضايا المياه، وتفضل في المقابل منهج التعامل الثنائي أو الجماعي للوصول إلى حلول مفيدة لكافة الأطراف، مع قبول حق استخدام مياه النيل لتحقيق التنمية الاقتصادية – الاجتماعية لشعوب المنطقة ككل، وفقا لمبدأ الحقوق الطبيعية والاقليمية. وترى إثيوبيا أن الاطار السياسي –القانوني الحالي لتقاسم مياه النيل يخلق لها مشكلتين رئيسيتين الأولى هي عدم القدرة على استخدام مواردها المائية وأهمها النيل الأزرق، المشكلة الثانية هي عدم القدرة على الوصول للتمويل الدولي اللازم لاستصلاح أراضيها بسبب الفيتو المصري في المنظمات الدولية ذات الصلة.

ويعبر بعض كبار المسئولين الإثيوبيين عن هذا الموقف من خلال التأكيد على أن الاستخدام الفعال لمياه النيل لأغراض استهلاكية وغير استهلاكية يعتبر الخيار الوحيد أمام إثيوبيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من أجل حل مشكلة الغذاء والطاقة في البلاد، ودفع جهود التنمية، مع التأكيد على أنه ليست هناك آية التزامات قانونية أو مؤسسية تمنع صانعي القرار أو المخططين في إثيوبيا من تنفيذ هذا الخيار بما يحقق أفضل مصلحة للشعب الإثيوبي.

وتطالب إثيوبيا مصر والسودان إما بإعادة فتح ملف المياه لمفاوضات تدخل فيها إثيوبيا كشريك أصيل، أوإنها ستقوم بانتهاج سياسات مائية مستقلة، خاصة أن المستجدات القائمة، كالمجاعات وقضايا الأمن الغذائي، باتت تضغط على إثيوبيا للقيام بمبادرة موسعة لاقامة مشروعات مائية لضمان توفير احتياجاتها من المياه، جنبا إلى جنب مع خدمة متطلبات التنمية من خلال توليد الطاقة الكهربائية.

وترى إثيوبيا أنها لا تستطيع تحديث وسائل الزراعة، التي تعتبر النشاط الرئيسي في الاقتصاد الإثيوبي، إلا من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة في السيطرة على تدفق المياه والتحكم فيها، حتى يتم ري أربعة ملايين فدان من الأراضي الصالحة للزراعة من مياه النيل في إطار خطط تطوير استخدام المياه.

وترى إثيوبيا أن مصر يجب عليها إسقاط فرضية الحق التاريخي في مياه النيل وأن يكون البديل هو إبرام اتفاقية شاملة حول توزيع الحصص مع كل دول الحوض، إلا أن الساسة والأكاديميين والإعلاميين الإثيوبيين يرون أن المشكلة هنا تتمثل في أن مصر غير قادرة على التعاطي مع دول الحوض بشأن مسألة تقاسم المياه، وغير قادرة على فتح عقلها لمناقشة قضية المياه، وليس لديها من زاد سوى التوتر ولغة الحرب، وأنها قد تبدأ الضربة الأولى لايقاف منشآت إثيوبية على النيل الأزرق.[1]

[1] صفا شاكر إبراهيم محمد، الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل 1990-2010

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن غرض إثيوبيا الرئيسي من بناء السد يتجاوز توليد الكهرباء والتنمية الزراعية، وقد يصل مستقبلًا للتحكم في ضخ المياه لمصر وبالكميات التي تحددها إثيوبيا، سواء بالاتفاق أوبالبيع، بدليل كفاءة السد المنخفضة جدًّا في توليد الكهرباء والتي لا تزيد عن 30%، وفقًا لرأي العالم الإثيوبي-الأمريكي أصفوبيني، أستاذ الهندسة الميكانيكية بجامعة سان دييجوالأمريكية، الذي ينشره موقع الأنهار الدولية على شبكة المعلومات الدولية بعنوان سد إثيوبيا المبالغ في حجمه.

نجاح إثيوبيا في أخذ المفاوض المصري إلى الحديث بعيدًا عن جوهر المشكلة، المتمثل في حفاظ مصر على حصتها المائية كما كانت قبل بناء السد، نجحت إثيوبيا أيضًا في غل أيدي المصريين عن حفاظهم على كفاءة عمل السد العالي بمصر، الذي أُنشئ قبل السد الإثيوبي بخمسين عامًا.

يحدث هذا رغم ما يحدده قانون الأمم المتحدة لمياه الأنهار الدولية غير الملاحية لعام 1997 في مادة 26 البند (1) بألا يتسبب السد الجديد لدول المنابع في حدوث أضرار ملموسة بالسدود والإنشاءات الحالية للسدود القائمة والسابقة على هذا البناء الجديد[1].

لم تضمن مصر أي حصة مائية بعد بناء السد، ولم تشترط لهذا باتفاقية مكتوبة وموقعة من قادة الدول الثلاث، أسوة بإعلان مبادئ سد النهضة الموقع من نفس القادة، ولم يتم التفاهم في اتفاقية حول حد أدنى من المياه ينبغي أن تضمن إثيوبيا تدفقه من خلف السد يوميًّا أوسنويًّا، بما يكفل أي حصة محددة لمصر من المياه، يمكن الاحتكام إليها أمام المنظمات الدولية.

أن إثيوبيا تتهرب تمامًا من التعهد بكتابة أي حصة لمصر، وتكتفي بتصريحات شفهية عن عدم الإضرار بمصر والسودان كما جرى مع كينيا مسبقا.

[1] Convention on the Law of the Non-navigational Uses of International Watercourses 1997 (UN, 2014

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتذرع إثيوبيا مع المفاوض المصري أنها لا يمكن أن تتعهد لمصر بحصة محددة؛ لأن مياه النيل الأزرق متغيرة وتمر بسنوات عجاف وأخرى سمان، فخبراء المياه يعلمون أن حقيقة الأمر هي أن الدول تتعامل مع تدفقات الأنهار على أساس متوسط التدفق السنوي للنهر المحسوب عبر مئة سنة متتالية، لا وفق التدفقات المتغيرة.وعليه فإن متوسط التدفق السنوي للنيل الأزرق هو 50 مليار متر مكعب سنويًا، وهو الأساس في الاتفاق.

وثانيًا أن بحيرة سد النهضة الضخمة سوف تمنع التذبذب السنوي للنهر؛ لأن مهمة السد أصبحت قاصرة على استكمال ما ينقص من مياه البحيرة فقط، وبالتالي فإن حجم المخزون خلف السد، البالغ 74 مليار متر مكعب، يسمح بتعهد إثيوبيا بضمان مرور 50 مليار متر مكعب سنويًا من خلف السد، أو تقسيمها تدفقات يومية خلال 365 يومًا حصة ثابتة لمصر والسودان.

موقف أوغندا :

وبالمثل، فإن أوغندا وتنزانيا وكينيا يطالبون باعادة النظر في اتفاقية 1929، ويهاجمون السياسة المائية المصرية. ولعل أبرز أمثلة هذا الهجوم هي تصريحات الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني في أبريل 2004، حينما أشار صراحة إلى أنه لم يعد ممكنا أن تستمر مصر في احتكار استخدام مياه النيل، ودعا إلى إعادة النظر في الاتفاقية التي تمنحها السيطرة على النهر. ورغم أن موسيفيني أكد أنه لا أحد يريد أن تتضرر مصر جوعا، فإن هذا الموقف الأناني المصري، من وجهة نظره، من استخدام مياه النيل لابد من وضع حد له. وعبر موسيفيني عن رفضه الشديد لاتفاقية 1929، قائلا إن هذا "كان مع بريطانيا، وليس معنا، ينبغي أن نجلس مع مصر ونتفاوض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على اتفاقية أخرى. وينطلق هذا الموقف من أن أوغندا تريد أن تبني سدودا أكبر على النيل لتوليد الكهرباء للوفاء بحاجاتها المتزايدة.[1]

الموقف الكيني:

مرر البرلمان الكيني في 11 كانون اول 2003 بيانا للحكومة الكينية طالبها فيه بإعادة التفاوض على معاهدة حوض النيل، وذلك بعد انسحاب (مارثا كاروا) وزيرة المياه الكينية السابقة من مؤتمر وزراء الري الأفارقة والذي عقد في إثيوبيا في الفترة من 8- 12 كانون اول 2003، وكان مخصصا لمصادقة دول الحوض على الوضع الراهن للمعاهدة.

وردا على ذلك وجهت مصر تحذيرا إلى كينيا على لسان الدكتور محمود أبوزيد وزير الرى والموارد المائية، ردا على تهديدات كينيا بالانسحاب من المعاهدة، حيث أكد أبو زيد أن انسحاب كينيا من المعاهدة يعد خرقا للقانون الدولي، وإعلان حالة حرب، وأن لا أحد يستطيع منع مصر من أي إجراء تتخذه للدفاع عن نفسها.

وفي كانون ثاني 2007 أعلن وزير المياه الكيني (ميوتا كاتوكى) أن كينيا لا تعترف بمعاهدة دول حوض النيل، والتي تمنع استخدام مياه بحيرة فيكتوريا، أو إقامة أي مشروعات عليها إلا بموافقة مصر. وأضاف أن موقف كينيا منذ استقلالها من هذه الاتفاقية هو عدم الاعتراف بها، لأن بريطانيا وقعتها نيابة عن مستعمراتها في إفريقيا مع مصر، وكانت كينيا وقتها أحد تلك هذه المستعمرات البريطانية. وأكد كاتوكى أن حكومته ستشرع في بناء عدد من السدود ومشاريع للري خاصة في المناطق التي دمرتها الفيضانات بالقرب من نهرى ناى اندو، وانزويا.

[1] https://books.google.jo/books?id=Ko8mDAAAQBAJ&pg=RA1-PT308&lpg=RA1-PT308&dqالنيل+حوض+لاتفاقيات+الرافضة+الدول=

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموقف التنزاني:

تقع تنزانيا على الشاطئ الجنوبى لبحيرة فيكتوريا حيث النيل الأبيض، واعترفت عند استقلالها عام 1961، بمعاهدة 1929 التي تنظم مياه نهر النيل بين الدول المطلة عليه، إلا أنه في فبراير 2004، أعلن وزير المياه التنزانى عن رغبة بلاده في نقل مياه بحيرة فيكتوريا عبر أنابيب تمتد لمسافة 170 كم لتوصيلها إلى 24 قرية تنزانية، وإلى أجزاء أخرى في الشمال الغربي لتنزانيا. كما أكد أن بلاده لن تلتزم بمعاهدة 1929 أواتفاقية 1959.

وتأكيداً لهذا التوجه شهد اجتماع الجمعية الوطنية التنزانية "مجلس الشعب التنزاني" لمناقشة ميزانية وزارة المياه للعام المالي 2007/ 2008، مناقشات ساخنة بشأن اتفاقية 1929، وطالب بعض الأعضاء الحكومة العمل على إلغاء المعاهدة أو تعديلها، وطالب البعض الأخر بمقاضاة المملكة المتحدة على اشتراكها بشكل مباشر في إبرام هذه الاتفاقية.[1]

الموقف المصري:

يقوم الموقف المصري على أن نصيب مصر من مياه النيل الذي تثار بشأنه هذه المشكلات لا يفي إلا بالكاد باحتياجاتها المائية في الوقت الحالي، وربما لن يكون كافيا لتلبية هذه الاحتياجات في المستقبل القريب في ظل الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي، أي أن هذه الموارد تظل أدنى بكثير مما تتصوره المواقف الإثيوبية والأوغندية.

وعلى الرغم من أن مصر ظلت في فترات سابقة ترفض التفاوض على حقوقها في مياه النيل وتتمسك بالمعاهدات الدولية التي أبرمت في هذا الخصوص، بغض النظر عن موقف بقية الأطراف المعنية من هذه الاتفاقيات التي ترغب بالفعل في تغييرها، فإن هذا الموقف بات أكثر

[1] محمد نادر، موارد دول حوض النيل المائية والارضية، 2011، مرجع سابق، ص162.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرونة، ويركز على تعزيز مجالات التعاون بين دول الحوض، إنطلاقا من أن هناك الكثير من الإمكانيات غير المستغلة حتى الآن، بما يعني أن التعاون في إقامة مشروعات مائية وتنموية مشتركة من شأنه أن يوفر موارد مائية تكفي الجميع، وتنزع فتيل الخلاف، وهو ما تم التعبير عنه من خلال مبادرة حوض النيل.

وقد اهتمت مصر ببناء أكبر قدر ممكن من التوافق مع دول حوض نهر النيل بشأن قضايا المياه، ولا سيما إثيوبيا، وكانت مصر وإثيوبيا قد قطعتا شوطا بالغ الأهمية بالتوقيع على ما يعرف ب"اتفاقية إطار التعاون بين مصر وإثيوبيا في مجال مياه النيل"، في يوليو 1993، والتي وقعها الرئيس المصري محمد حسني مبارك ورئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي. وينص الاتفاق على عدم قيام أي من الدولتين بعمل أي نشاط يتعلق بمياه النيل قد يسبب ضررا بمصالح الدولة الأخرى. مع إلتزام الطرفين بمبدأ الحفاظ على مياه النيل وحمايتها، والالتزام أيضا باحترام القوانين الدولية، مع الاتفاق على استمرار التشاور والتعاون بين الدولتين بغرض اقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفواقد.

وقد ساعد هذا الاتفاق على وضع أساس لتسوية قضية مياه النيل. وعى الرغم مما أثاره هذا الاتفاق من جدل داخلي حاد في إثيوبيا، وما أفرزه من ضغوط من جانب المعارضين لحكومة زيناوي، فإنه ساعد كثيرا على تحسين العلاقات المصرية الإثيوبية في الفترة اللاحقة على توقيع الاتفاقية.

ومن ثم، فإن الإشكال هنا يتمثل في أن الأطر القانونية القائمة لتنظيم الانتفاع بمياه النيل كنهر دولي توفر فقط إطارا جزئيا ومنقوصا للتعامل مع مسألة حصص المياه فيما بين دول حوض النيل، فهي من ناحية لم تشكل كل دول الحوض، لاسيما إثيوبيا التي تعتبر دولة محورية، علاوة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على أن كلا من أوغندا وتنزانيا وكينيا ترفض الالتزام بنصوص اتفاقية فرضها عليهم الاستعمار البريطاني إبان فترة الاحتلال، إذ يرون أن هذه الاتفاقية لم تراع حقوقهم في مياه النيل

خيم على المصريين القلق من بدء إثيوبيا تخزين المياه فعليا بإعلانها عودة النيل الأزرق إلى سابق مجراه الذي يعترضه سدها الضخم، وعدم الانتظار حتى بداية الفيضان القادم –إذا أتى– لأن سنوات الجفاف تجاوزت حدها الأقصى المعروف بسبع سنوات متتاليات ووصلت إلى التاسعة، وليس هناك ما يبشر بقدوم فيضان غزير في عام 2016 طبقًا لتوقعات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أعوام(2007 و2008)[1].

وبنقص كميات الأمطار على المنابع الإثيوبية والتي من الواضح أنها بدأت تتحقق، كان ينبغي لإثيوبيا عدم الإعلان عن بدء تخزين المياه في ظل هذه الأجواء من الجفاف غير المسبوق، والانتظار حتى قدوم أول فيضان غزير يسمح–ولوجزئيًّا– للسدود الثلاثة السودانية: الروصيرص وسنار على النيل الأزرق، ومروي على النيل الموحد قرب الحدود المصرية، بالامتلاء أولًا، لا سيما بعد إعلان السودان توقفها جميعًا عن توليد الكهرباء بسبب النقص الشديد للمياه؛ نتيجة لطول فترة الجفاف وضعف المياه القادمة من إثيوبيا، وكذلك السماح لبحيرة السد العالي في مصر بتعويض ما فقدته طوال السنوات التسع الماضية[2].

ويزيد من القلق ما انتهجته إثيوبيا مسبقًا مع جارتها الجنوبية كينيا، وبناؤها ثلاثة سدود على نهر أومو المشترك بينهما، وقطع المياه عن شمال كينيا والإضرار ببحيرة توركانا وتشريد 200 ألف كيني في الشمال، والتسبب في أضرار بيئية بالغه للبيئة النهرية سواء في كينيا أو

[1] Climate Change 2007: Impacts, Adaptation and Vulnerability (Intergovernmental Panel on Climate Change, 2007(Climate Change and Water (Intergovernmental Panel on Climate Change, June 2008

[2] Avijit Gupta Large Rivers: Geomorphology and Management (Wiley, 2007(

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إثيوبيا، ما حدا بالهيئات الدولية إلى الاعتراض، ونجاحها في إيقاف تمويل السد الثالث جيلجل جيب 3، والانتظار لمراجعة آثاره البيئية، ولكن لم تستجب إثيوبيا للقرار، بل بدأت في بناء السد الرابع[1].

الموقف السوداني:

في عام 1929م توصلت بريطانيا ومصر إلى اتفاق أخذ شكل مذكرات تبادلية بين رئيس الوزراء المصري والمندوب السياسي البريطاني، وتُعد بريطانيا في هذه الاتفاقية نائبة عن السودان وكينيا وأوغندا وتنزانيا، ونصت الاتفاقية على عدم قيام أعمال ري، أو توليد طاقة كهرومائية على النيل أو فروعه، أو على البحيرات التي تنبع منها سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية من شأنها إنقاص مقدار المياه الذي يصل إلى مصر، كما نصت على حق مصر في مراقبة مجرى النيل من المنبع إلى المصب.

لذلك كان من الطبيعي أن تُواجَه هذه الاتفاقية بانتقادات عديدة من الجانب السوداني، تصاعدت حدتها بعد نيله استقلاله عام 1955م، فقد اعتبرها السودان جزءاً من تسوية سياسية مع طرف أجنبي وفي غياب القيادة السودانية وبغير إرادتها، وعلى ذلك فهي من طرف واحد لا بين طرفين، فضلاً عن أنها تعطي مصر حق النقض (الفيتو) بل والسيادة الهيدرولوجية المطلقة في كل حوض النيل وعلى كل مشاريعه المائية.

وبذلك امتنع السودان عن الموافقة على قيام مصر ببناء السد العالي في بادئ الأمر مما أدى بالفعل إلى تأخير بنائه بعض الوقت. وفي عام 1958م زادت الأزمة بين البلدين حيث أعلنت

[1] John Vidal Ethiopia dam will turn Lake Turkana into 'endless battlefield', locals warn (the Guardian, 13 January 2015

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السودان من جانب واحد عن نيتها بناء سد الروصيرص لأعمال التوسع في مشروع الجزيرة بالرغم من اعتراضات مصر على المشروع.[1]

ومع مجيء الفريق عبود بانقلابه في السودان تحسنت العلاقات بين البلدين، وأدى هذا إلى التوصل إلى اتفاق عام 1959م، ألغى حق مصر في أعمال الرقابة على المشروعات التي تقام على النيل، وتم الاتفاق على بناء خزان الروصيرص في السودان مقابل بناء السد العالي في مصر، وتم الاتفاق على توزيع حصص المياه: 48 مليار م3، لمصر، و4 مليار م3، للسودان. فضلاً عن ريع السد العالي بمعدل 5، 14مليار م3، للسودان، و5، 7 مليار م3، لمصر. التوتر في العلاقة بين مصر و السودان، تثار مسائل توزيع حصص المياه؛ ولكن سرعان ما تهدأ هذه المسائل عند بدء عودة العلاقات لطبيعتها.

أما بالنسبة للسودان، فيمكن تلخيص اعتراضات السودانيين حول قانونية وشرعية اتفاقية 1959م، وأن الاتفاقية التي أبرمت في عهد الحكم العسكري (حكومة إبراهيم عبود) قد افتقرت إلى التفويض الشعبي، وأنها غير عادلة سواء بالنسبة للحصة التي حصل عليها السودان من المياه، أو بالنسبة للتعويض المالي نتيجة غمر أراض من أرض السودان (حلفا).[2]

أحد أسباب تأزم مشكلة السد الإثيوبي هو نجاح إثيوبيا في إحداث انشقاق في الموقف المصري السوداني، الموثق في اتفاقية 1959 لتقسيم المياه بعد السد العالي، والذي ينص صراحة على دخول مصر والسودان صوتًا واحدًا مقابل أي مفاوضات مع دول المنابع، سواء لتخصيص

[1] أ. أيمن عبد الوهاب، العولمة والتعاون المائي في منطقة حوض النيل، بحث مقدم لندوة «إفريقيا والعولمة»، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002م، ص 6.

[2] أنس مصطفى كامل، «نحوبناء نظام جديد للتعاون الإقليمي في حوض النيل»، السياسة الدولية، العدد 105، يوليو 1991م، ص 14.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حصة مائية أو لبناء السدود، فصار السودان يدافع عن السد الإثيوبي أكثر مما تدافع إثيوبيا نفسها عنه.[1]

أن الجانب الإثيوبي يتلاعب ويسوف، متبعًا الاستراتيجية التركية التي اتبعتها مع سوريا والعراق عند بناء سد أتاتورك العظيم، ما أدى إلى خصم 25 مليار متر مكعب من المياه من حصتي سوريا والعراق، وانتهى بناء السد وعشرة سدود خلفه وما زالت المفاوضات مستمرة باستراتيجية مفاوضات لا تنتهي أبدًا، وعمل في السدود لا يتوقف، وهو ما نرى أن إثيوبيا تنتهجه مع مصر، وتقنع الجانب السوداني بالفوائد الناتجة من الآثار الجانبية للسد على السودان لا من السد نفسه، وكأنها تبني السد لصالح السودان، لا لأن كل السدود تمنع الفيضانات وتحجز الطمي خلفها

وماذا ستفعل إثيوبيا بحجم الطمي الهائل الذي ستمنعه عن الخزانات السودانية، وهو كفيل بردم السد كليًا خلال 50 عامًا، وهل هناك حل سوى بناء المزيد من السدود لتحجز كميات من هذا الطمي ولتطيل عمر سدها إلى 200 سنة.[2]

وماذا تفعل السودان ومصر بعد بناء أربعة سدود أخرى على النيل الأزرق تحجز وراءها 200 مليار متر مكعب سنويًا من نهر صغير مثل النيل الأزرق لا تزيد تدفقاته السنوية على 50 مليارًا فقط. وسيلتهم البخر وحده من بحيرات هذه السدود ما يعادل نصف حصتي مصر والسودان من المياه.[3]

[1] United Arab Republic and Sudan Agreement (With Annexes) For The Full Utilization of the Nile Waters (November 1959

[2] Belachew C. Tesfa Benefit of Grand Ethiopian Renaissance Dam Project (GERDP) for Sudan and Egypt (University of Huddersfield, December 2013

[3] نادر نور الدين. مصر ودول منابع النيل الحياة والمياه والسدود والصراع (دار نهضة مصر، فبراير 2015)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موقف جنوب السودان:

وقعت جنوب السودان على اتفاقية عنتيبي وهي تؤيد بناء السد. [1]

[1] http://www.archive.roayahnews.com/جنوب-السودان-وإثيوبيا-تنفيان-وجود-أزم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: إسرائيل والتهديدات المحتملة للأمن المائي المصري والسوداني

وتسعى القيادة الإثيوبية بعد إعادة ترتيب أوضاع الدولة الجديدة في مرحلة ما بعد عام 1991م الى تقديم نفسها كفاعل إقليمي قوي يمكن الاعتماد عليه، وهو ما أدى الى تدخلها في دول مجاورة مثل نزاعها الحدوي مع إريتريا، وتوتر علاقاتها بشكل قلق مع السودان.وتدخلها في الصومال.

ومن الامور الجديرة بالذكر هنا ما يتعلق بالسياسة الاسرائيلية في المنطقة، فالدولة العبرية تعلم جيداً، حتى بعد توقيع إتفاقية السلام مع مصر عام 1979م، أن الدولة الوحيدة القادرة على منعها من ممارسة الدور الإقليمي الذي تطمح إليه هي مصر، ومن ثم فهي تتجه الى محاصرة مصر بشتى الوسائل الممكنة في محيطها، وبصفة خاصة المحيط الإفريقي. [1]

ولا شك أن أحد أدوات ذلك الحصار وهي قضية مياه النيل، وبناء على ذلك تجد ان السياسة الاسرائيلية تتعامل مع إثيوبيا بمنطق معين، وتثير جنوب السودان من منطلق الهدف نفسه، وتحاول إسرائيل في ظل الأزمة المائية الحادة التي تواجهها أن تشارك في مصادر المياه في حوض النيل، ففي عام 1974م طرحت مشروع (أليشع كالي) مدير شركة (تاحال)، والذي يتمثل في نقل مياه النيل الى صحراء النقب عبر أنابيب تمر تحت قناة السويس، وهوالمشروع الذي أطلق عليه اسم (ترعة السلام). بل إنها أكدت موضوع المشاركة في الموارد المائية في منطقة الشرق الاوسط، وجعلها على قائمة أولوياتها التفاوضية في مباحثات السلام العربية الاسرائيلية غير أن هذه المحاولات باءت جميعها بالفشل. [2]

---

[1] عز الدين شكري، التعاون الاسرائيلى الاثيوبى والأمن القومي المصري، مرجع سابق ص 176

[2] حسام شحاتة، المياه العربية في دائرة الخطر (دمشق : مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، 1990) ص 49

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد استثمرت إسرائيل كل ذلك لصالحها من أجل تحقيق مآربها في المنطقة ،لقد ثبت أن الجانب الاقتصادي في التغلغل في أفريقيا يمثل حجر الزاوية في العلاقات الأفر وإسرائيلية يما يهدد بالضرورة الأمن القومي العربي الأمر الذي يتطلب من الجانب العربي العمل على توثيق العلاقات العربية – الأفريقية سواء من خلال العلاقات الثنائية أو جامعة الدول العربية أو منظمة الوحدة الأفريقية مع ضرورة التنبه للمشروع الصهيوني الذي يسعى للهيمنة على المنطقة.

المطلب الاول: العلاقات الإسرائيلية الإفريقية

تعود العلاقات الدبلوماسية بين إسرائل والدول الأفريقية إلى بداية ستينيات القرن الماضي، عندما كانت القارة تشهد حركات التحرر من الإستعمار الأوروبي، لكن تلك العلاقة تقلصت مع قطع معظم دول القارة علاقتها مع الكيان الصهيوني في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية عام1973، حيث وقفت معظم الدّول الإفريقية إلى جانب العرب، وانحازت للقضية الفلسطينية. فالاحتلال المستمر للأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات وجها ضربة قاسية إلى علاقة إسرائيل مع الدّول الإفريقية، إلى جانب عامل آخر أكثر قوة، وهو إقامة إسرائيل علاقات بلوماسية مع نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا قبل سقوطه في عام1994.[1]

فقد كانت إسرائيل من الدول المؤيدة لذلك النظام. مما جعل الدول الأفريقية تنظر إلى إسرائيل على أنها دولة احتلال تحتل أراضي الغير بالقوّة العسكريّة.

[1] http://mogadishucenter.com/2016/07/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%86%D8%AA%D9%86%D9%8A%D8%A7%D9%87%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومنذ ذلك التاريخ كان الاحتلال يحاول كسر عزلته في المجال الدّولي، وذلك بكسب ود الدول الأفريقية ومحاولة اعادة علاقته معها.

تعتبر زيارة نتنياهو هي أول زيارة من نوعها يقوم بها رئيس وزراء إسرائيلي إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء منذ زيارة إسحاق شامير التي شملت أربع دول في غرب أفريقيا عام1987.

تتمثل أهداف جولة رئيس الوزراء الاسرائيلي بما يلي:

أوّلًا: تعزيز التواجد الإسرائيلي داخل القارة الأفريقية

فمع قطع معظم الدّول الأفريقية علاقتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني إلّا أن إسرائيل ظلّت على علاقة وثيقة ولو بشكل غير رسمي مع معظم تلك الدول، مما يدل على ذلك أن التجارة الإسرائيلية مع أفريقيا في الفترة مابين عامين1973وحتى 1978 قد تضاعفت من54,8 مليون دولار إلى 104,3ملايين دولار. وتركزت هذه التجارة بالأساس في الزراعة والتكنولوجيا.[1]

ومن المفارقات العجيبة واللافت للنظر أن إسرائيل تمتلك مصداقية كبيرة لدى بعض الدّول الأفريقية في ميادين الاستخبارات والتدريبات العسكرية، وقد استمرت مساعداتها العسكرية المقدّمة لتلك الدول حتّى في ظلّ سنوات القطيعة الدّبلوماسيّة بينها وبين الدول الأفريقية،خاصة في مجال تدريب قوات الشرطة، وقوات الحرس الرئاسي لعدد من الدول الأفريقية مثل الكونغو الديمقراطية والكاميرون، كما تنشط هذا المساعدات في إثيوبيا ودول القرن الأفريقي، حيث ساهمت في نقل الخبرات الفنية إلى تلك الدّول عن طريق برامج تدريبية معينة.[2]

---

[1] حمدى عبد الرحمن:اسرئيل وافريقيا في عالم متغير في موقع الجزيرة نت وتم تصفحه بتاريخ2016/10 من تموز على الرابط

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/449795d8-9c7a-413b-8ce9-b863c5bb9be8

[2] مرجع سابق أنظر إسرائيل وأفريقيا في عالم متغير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرمي رئيس الوزراء الإسرائيلي من خلال هذه الزيارة إلى تعزيز تلك العلاقة وتقويتها على مستويات الدبلوماسيّة والتجارة والأمن، ومساعدة الدّول الأفريقية المعنيّة بالزيارة في مجالات مختلفة مثل تكنولوجيا المياه والزراعة والطاقة المتجددة وأمن الاتصالات والمعلومات والبنية التحتية، والثروات المعدنية، وبناء السدود على نهر النيل.

ثانيا: التنسيق الدبلوماسي

وذلك عن طريق توسيع العلاقات الدّبلوماسيّة مع الدّول الأفريقية المطلّة على حوض النّيل للتّأثير على هذه الدّول فيما يتعلق باستخدام مياه النيل بين دول المنبع والممر والمصبّ، وتشجيع إثيوبيا على المضيّ قدما في بناء سدّ النهضة، والذي يثور جدل حول تأثيره على حصّة الدّول العربيّة، وخاصّة مصر، كما تحاول الخروج من العزلة الدّولية التي يواجهها الكيان الصهيوني في المحافل الدّوليّة، لذا أقر مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي قبل بداية هذه الجولة فتح مكاتب الوكالة الإسرائيلية للتنمية الدّوليّة في البلدان الأفريقية الأربعة التي زارها نيتنياهو لتساهم الوكالة مع هذه الدول النامية في نقل التكنولوجيا والخبرات الإسرائيلية، كما أقر المجلس تخصيص مبلغ13مليون دولار لتعزيز الاقتصاد والتعاون مع الدول الأفريقية في مجالات الأمن والزراعة والصحة.

ثالثا: محاولة الخروج من العزلة

ومما لاشك فيه أن الكيان يعاني من عزلة دولية حيث يتعرض لانتقادات شديدة بسبب مواقفه المتعنتة والمتشددة حول الاحتلال واستمرار الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة،ورفضه لمبادرة السلام العربية وحلّ الدّولتين. وتأتى هذه الزيارة في إطار محاولة إسرائيل الرّامية إلى كسر تلك العزلة.حيث تحاول إسرائيل كسب شركاء آخرين في القارة السمراء، والهدف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من ذلك كسب أصوات الدول الأفريقية في المحافل الدّولية، كما تسعى إسرائيل الى الحصول على عضوية مراقب في الإتحاد الأفريقي، وطالبت بذلك كلًّا من كينيا وإثيوبيا مرارا، لما يحققه ذلك من ضمان تواجدها في القارة ، وقد رفض الاتّحاد الأفريقي استقبال نتنياهو في مقره بأديس أبابا على هامش زيارته إلى إثيوبيا.

رابعا: فتح أسواق جديدة في إفريقيا

تهدف إلى فتح أسواق جديدة في إفريقيا لمنتجاتها العسكرية والتكنولوجية وغيرها في ظل وجود أزمة اقتصادية عالمية ومحلّيّة، خاصة وأن أفريقيا قارّة صاعدة تم تصنيف سبع دول فيها من بين أعلى عشر دول في العالم من حيث معدّلات النمو، هناك نمو اقتصادي بحاجة ماسّة إلى استثمارات وتمويل إضافي فى ظل الأزمات الاقتصاديّة التي يمرّ بها العالم،كما يتطلع الأفارقة إلى الدخول إلى أسواق المال العالمية عبر بوبة إسرائيل، لكنّ الذي يستهويهم في هذا الصدد ويثير اهتمامهم هو الخبرات والتكنولوجيا الإسرائيلية في مجال الأمن والمياه، وتشير بعض الأرقام إلى ارتفاع مبيعات الأسلحة الإسرائيلية في أفريقيا.[1]

الاهتمام الإسرائيلي بإثيوبيا:

أن الاهتمام الإسرائيلي بإثيوبيا لا يأتي من فراغ، وإنما هنالك اسباب اقتصادية وسياسية ،منها وجود أقليّات يهوديّة فيها خاصة تلك المعروفة بالفلاشا،وقد تم تهجير أعداد من هذه الأقلّية إلى إسرائيل في فترات سابقة، كما يأتي هذا الاهتمام في سياق سعي إسرائيل إلى توطيد علاقتها مع الدول الأفريقية التي لها تأثير مباشر على الدول العربية المجاورة لأثيوبيا كالسودان والصومال، أو التي تربطها مع إثيوبيا مصالح استراتيجية مثل مصر والسودان. ويربط كثير من الخبراء بين

[1] http://www.roayahnews.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستفزازات الإثيوبية لمصر بخصوص سدّ النهضة وبين الدّعم الإسرائيلي الخفي لأديس أبابا لتمضي قدما في مشروعها.

وتتطلع إسرائيل من خلال هذا الدعم إلى ضمان أمنها المائي والحصول على حصة ثابتة من مياه النيل وهي فكرة قديمة تعود إلى فترة ما قبل تأسيس الدولة اليهودية. وهناك شراكة حقيقة مهمة بين البلدين في مجالات متعددة مثل المياه والرّي والتعاون وتوطيد العلاقة في المجالات التكنولوجية والأكاديمية، ويبلغ رأس المال الإسرائيلي المستثمر في إثيوبيا نحو مليار و57مليون دولار أمريكي في281 مشروعا 11 منها تحت التنفيذ.[1]

محاولة الحصول على تسهيلات عسكرية في دول القارة الأفريقية خاصة إثيوبيا كاستخدام القواعد الجوية وقواعد التجسس وإنشاء محطات للإنذار المبكر والاستطلاع لخدمة أنشطتها الاستخباريّة، ومشاركة إسرائيل في بناء وتنظيم الأجهزة الأمنية لبعض الدول في إفريقيا، وعقد صفقات تسويق إنتاجها العسكري.[2]

تعتبر إسرائيل واحدة من مصادر التهديد، الفعلية أو المحتملة، للأمن المائي المصري، في ظل ما دأبت عليه السياسة الإسرائيلية من تطبيق سياسة الالتفاف والتطويق الاستراتيجي لمصر والسودان والدول العربية، عبر محاولة استهداف عمقها الاستراتيجي، في إطار ما يعرف بإستراتيجية شد الأطرف التي شرعت إسرائيل في تطبيقها منذ فترة طويلة ضد الدول العربية، لاسيما الرئيسية منها. وفي مقدمتها مصر، واهتمت إسرائيل في هذا الصدد بتوثيق علاقاتها مع

[1] انظرالأ سباب الخفية لزيارة نتنياهو(بتصرف) على الرابط

http://www.cairoportal.com/story

[2] انظر خالد وليد محمود التغلغل الإسرائيلي في القارة السمراء على موقع الجزيرة للدراسات تم تصفحه بتاريخ 11يوليو2016-07-12

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/01/2012124112751652.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دول أعالي النيل، لاسيما إثيوبيا وكينيا، وسعت في هذا السياق إلى المشاركة في المشروعات المائية التي تنفذها تلك الدول، وهي المسألة التي ظلت مصر تنظر إليها دائما بقدر كبير من الريبة والشك، مع الخشية من إمكانية أن تسعى إسرائيل من وراء ذلك إلى التأثير سلبا على موارد مصر المائية.

المطلب الثاني: الدور الاسرائيلي في تهديد الامن المائي

وترتبط المخاوف المصرية من الدور الإسرائيلي الفعلي، أوالمحتمل، في تهديد الأمن المائي المصري من أن مسألة المياه كانت دائما واحدة من المجالات التي سعت قوى أجنبية إلى التأثير من خلالها على مصر، في المجالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. ووصل هذا التأثير إلى أعلى درجاته خلال معركة بناء السد العالي، لاسيما في عقد الخمسينيات من القرن الماضي، والتي لم يبد خلالها الغرب تجاوبا ملموسا مع رغبة مصر العارمة في استكمال عملية بناء السد العالي باعتبارها ركيزة محورية في خطط التنمية في مصر، وهوما كان قد انعكس في حرمان مصر من الحصول على قرض من البنك الدولي في الخمسينيات لتمويل عملية البناء، مما دفع مصر حينها إلى تأميم قناة السويس، سواء باعتبار ذلك حق أصيل لمصر في مرحلة ما بعد الاستقلال الكامل عن بريطانيا، أو باعتبار القناة مصدر دخل رئيسي لتمويل عملية بناء السد العالي، وهو ما كان بدوره سببا في اندلاع حرب السويس في عام 1956، والتي تعرضت مصر خلالها لعدوان سافر من جانب ثلاث دول هي بريطانيا، وفرنسا، وإسرائيل.

وعلى الرغم من أن مصر تمكنت من تحقيق انتصار سياسي كبير في تلك الحرب، إلا أن أحد أبرز الدروس التي خرجت بها مصر من هذه الحرب تمثل في أن المياه تظل أحد المجالات الرئيسية التي تسعى الدول المعادية إلى التأثير على مصر من خلالها، سواء من خلال محاولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منع مصر من تنفيذ مشروعات مائية كبرى داخل مصر لدفع جهود التنمية، أو من خلال محاولة التأثير سلبا على موارد مصر المائية عبر تحريض دول أعالي النيل ضد مصر، لا سيما في المجالات سالفة الذكر، وأبرزها رفض الاعتراف بالاتفاقيات القائمة لتنظيم عملية الانتفاع بمياه النيل.

وكان مما رسخ هذه المخاوف في الفكر السياسي والاستراتيجي المصري أيضا أن إسرائيل دأبت من جانبها على محاولة التدخل بقوة في منطقة حوض النيل، لا سيما دول أعالي النهر، من أجل تحقيق طائفة واسعة من المصالح السياسية والاستراتيجية والمائية والاقتصادية، تتمثل على وجه التحديد في ثلاث مصالح رئيسية هي:

أ- الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل: وهي أطماع قديمة قدم المشروع الصهيوني ذاته، حيث كان مؤسس هذا المشروع تيودور هرتزل قد تقدم منذ عام 1903 للحكومة البريطانية بفكرة تحويل جزء من مياه النيل إلى صحراء النقب عبر سيناء، وحاول حينها تسويق تلك الفكرة باعتبارها حيوية من أجل تعمير واستصلاح تلك الصحراء، وذلك عن طريق شق قناة توصل مياه النيل إلى إسرائيل عن طريق قناة السويس تمد إسرائيل بحوالي 1% من مياه النيل اي مايعادل 800 مليون متر مكعب سنويا[1].

وحاولت إسرائيل استغلال محادثات السلام مع مصر في أواخر السبعينيات من أجل الحصول على مكاسب مائية عبر اقناع مصر بالموافقة على مد فرع من مياه النيل إلى النقب.[2]

[1] العاني فارس واخرون، السياسات المائية وانعكاساتها في الازمة المائية العربية،دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2012، ص139-140.

[2] الطويل رواء. مخاطر الامن المائي العربي، دار زهران للنشر والتوزيع،ط1 ،2010 ،ص67.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان الرئيس أنور السادات قد وافق على تلك الفكرة في إطار جهوده لتسريع عملية التسوية بين مصر وإسرائيل، لكنه تراجع لا سيما بعدما أثارته من رفض عارم، سواء داخل مصر، أو من جانب بعض الدول الأخرى في الحوض. وقد استمرت إسرائيل في تلك المحاولات في فترة ثانية عبر طرح فكرة إشراك إسرائيل في الانتفاع بمياه النيل خلال أعمال لجنة المياه التي كانت جزءا من المفاوضات المتعددة الأطراف، في إطار عملية مدريد، خلال عقد التسعينات، إلا أن هذه الجهود لم تحقق نجاحا يذكر.

ب-تحقيق أرباح من خلال الاستثمار بمشروعات مائية في دول أعالي النيل، حيث تعتبر مشروعات المياه والري ركيزة أساسية في جهود التنمية التي تقوم بها أغلب دول أعالي النيل. وتخصص لها ميزانيات ضخمة من جانب تلك الدول، وتعتبر بالتالي مجالا للتنافس بين الكثير من الأطراف الدولية الراغبة في تحقيق مكاسب اقتصادية من خلال الفوز بنصيب من هذه المشروعات. وقد عملت إسرائيل على الفوز ببعض هذه المشروعات، سواء من خلال ما تروجه إسرائيل عن نفسها من إمتلاكها لخبرة كبيرة في استصلاح الصحراء وتنمية الموارد المائية أو من خلال حصولها على دعم كامل من الولايات المتحدة في هذا الشأن.

وقد نجحت إسرائيل بالفعل في الفوز ببعض المشروعات المائية المهمة في منطقة البحيرات، ومن بينها إعداد بحوث ودراسات تفصيلية للاستفادة من روافد مياه النيل وتنفيذ بعض مشاريع الدعم الفني والتكنولوجي في مجال بناء السدود المائية في كل من إثيوبيا والكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا. ومنها على سبيل المثال اتفاق التعاون المائي الذي وقعته إسرائيل مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوغندا في مارس 2000، وينص على تنفيذ مشاريع ري في عشر مقاطعات في شمال أوغندا بالقرب من الحدود المشتركة مع السودان وكينيا، من أجل الاستفادة من مياه بحيرة فكتوريا.[1]

ج- الضغط على مصر، حيث تسعى إسرائيل إلى الضغط على مصر من خلال محاولة التأثير على مواردها المائية، وهو ضغط يتوقف مداه على طبيعة العلاقات والتفاعلات بين الجانبين. وتتركز الضغوط الإسرائيلية في هذا الصدد على تحريض دول أعالي النيل ضد المصالح المائية لكل من مصر والسودان[2]، وكانت إسرائيل تقف وراء المطالب التي طرحتها كل من كينيا وأوغندا وتنزانيا في فترات سابقة، لاسيما خلال التسعينيات، حول تسعير المياه وإعادة النظر في الاتفاقيات القائمة بشأن الانتفاع بمياه النيل.

ومن المعروف أن فكرة تسعير المياه كانت قد طرحت في الأصل على أيدي الخبير الأمريكي "فرانكلين فيشر" وروجت لها إسرائيل والولايات المتحدة بقوة في المحافل الدولية، لاسيما البنك الدولي[3].

ويقوم جوهر الفكرة على إنشاء صندوق مشترك يضم حسابا لكل عدد من الدول يشتركون في مجرى مائي دولي واحد، يقدر من خلاله ثمن الماء دوليا على أساس معادلة قيمة المتر المكعب لأرخص مياه بديلة، مثل قيمة المتر المكعب من الماء المحلى من البحر، على أن تدفع الدولة قيمة كل الماء الذي تستهلكه، أوالذي تطالب الحصول عليه أولا، ثم تحتسب هذه القيمة من حصة الدولة في الصندوق المشترك، فإما أن يكون الحساب مدينا فتدفع الدولة الفرق، أودائنا

[1] https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=615035

[2] الطويل رواء. مخاطر الامن المائي العربي، دار زهران للنشر والتوزيع،ط1 ،2010 ،ص67.

[3] داود محمد، الامن المائي العربي، مؤسسة جائزة زايد الدولية للبيئة، ط1 2009، ص272.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فتحصل على الفرق بعد احتساب الحصص بالتساوي، بغض النظر عن الحقوق التاريخية والاتفاقيات الموقعة.

وقد لقيت هذه الأفكار قبولا عارما من جانب دول أعالي النيل التي سوف تحقق لها مكاسب هائلة في حالة تطبيق هذه الأفكار، برغم تناقضها مع مبادئ أخرى مستقرة في القانون الدولي، وأبرزها مبدأ الحقوق الطبيعية والتاريخية المكتسبة، وأيضا برغم تعارض هذه الأفكار مع مصالح دول المصب، وفي مقدمتها مصر والسودان. كما تشير بعض المصادر السياسية والاعلامية في بعض دول أعالي النيل إلى أن إسرائيل والولايات المتحدة حرضتا هذه الدول على استعمال موارد المياه واقامة السدود بدون التنسيق مع مصر والسودان.

وتسعى إسرائيل من خلال ممارسة هذه الضغوط على مصر إلى تحقيق أهداف متنوعة، إذ يعتبر تهديد الأمن المائي المصري ورقة بالغة الأهمية يمكن استغلالها من جانب إسرائيل في حالة حدوث توترات شديدة مع مصر أوباعتبار أن هذه الضغوط يمكن أن تساعد على تليين الموقف المصري الرافض لامداد إسرائيل بفرع من مياه النيل، انطلاقا من قناعة إسرائيلية مفادها أن مصر يمكن أن تجد نفسها مضطرة للتجاوب مع هذا المطلب الإسرائيلي، لوقف الضغوط التي تمارسها الأخيرة عليها، وحتى تكون إسرائيل صاحبة مصلحة في عدم المساس بموارد مصر المائية، حتى لا يؤثر ذلك على الحصة التي يمكن أن تحصل عليها إسرائيل منها.

وتعتبر مناطق أعالي النيل سواء القرن الأفريقي أوشرق أفريقيا أووسط أفريقيا، إحدى أبرز مناطق النشاط السياسي والعسكري والاقتصادي الإسرائيلي في أفريقيا، إن لم تكن أبرزها على الإطلاق، حيث تهتم بتعزيز نفوذها السياسي في تلك المناطق بالتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأنها منطقة تتفاعل فيها مصالح كبرى للطرفين، سواء على صعيد مكافحة الإرهاب أو التوترات الداخلية أو احتواء نفوذ قوى خارجية، مثل إيران والصين.

وتندرج الخطوات الإسرائيلية سالفة الذكر في إطار روابط سياسية وإستراتيجية وثيقة بين إسرائيل والولايات المتحدة من ناحية، وأغلب دول أعالي النيل من ناحية أخرى. إذ تضم تلك المنطقة بشكل خاص أغلب من أطلق عليهم في أواخر التسعينيات وصف "القادة الجدد" الذين أسبغت عليهم الولايات المتحدة وإسرائيل أهمية كبرى في الترويج لمفاهيم الليبرالية واقتصاد السوق. فضلا عن الاعتماد عليهم كدول حليفة أو صديقة لحماية مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل. وهي المسألة التي تبلورت بدرجة أكبر في السنوات الأخيرة في الحرب الأمريكية على الإرهاب، والتي جرى الاعتماد خلالها بشكل أساسي على كل من إثيوبيا وأوغندا وكينيا كرؤوس حربة في الخطوات التي قامت بها الولايات المتحدة في إطار تلك الحرب.

لقد استفادت مصر من ارتباطها بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة وأغلب دول العالم من أجل الحصول على فهم أفضل من جانب تلك الأطراف لطبيعة الموقف المعقد بشأن الانتفاع بمياه نهر النيل، ولمصالح مصر المائية فيه، وتسعى مصر في هذا الصدد أيضا للاستفادة من وجود علاقات سلمية بينها وبين إسرائيل من أجل إفهام الجانب الإسرائيلي أن هناك خطوطا حمراء للأمن القومي المصري لا تقبل مصر تجاوزها من جانب أي طرف أيا كان، وفي مقدمتها الأمن المائي وتأمين موارد مصر المائية، بحيث أن أي محاولة لتجاوز هذه الخطوط سوف يستثير ردود فعل عنيفة من جانب مصر بصورة مباشرة وغير مباشرة، وباستخدام كافة الأدوات المتاحة لدى مصر، بما في ذلك الأداة العسكرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الطرف المصري والسوداني فيرى أن الاحتياجات المائية لدول أعالي النيل المعلنة مبالغ فيها، وأنها لا تقوم على أساس سليم، وهذه الدول مطالبة بأن تدرس مطالبها من مياه النيل على أسس علمية سليمة. والرؤية المصرية تعتمد تقليدياً على نظرية الحقوق المكتسبة والتاريخية والقائمة على الممارسة الظاهرة للحقوق المصرية بشكل مستمر ومؤكد، وقد استمر الموقف السلبي طوال فترة زمنية كبيرة من قِبَلِ دول أعالي النيل كقرينة على حقوق مصر. كما أن مصر تعتمد على الاتفاقيات الموقعة مع أثيوبيا في الماضي وهي: البروتوكول الأنجلوإيطالي في 15 إبريل عام 1891م، والمعاهدة المبرمة بين بريطانيا وإثيوبيا في 15 مايو 1902م.

كما تقوم الرؤية المصرية على أن منظمة الوحدة الإفريقية قد أقرت مبدأً عرفياً ينص على أن الحدود والاتفاقيات التي تم توريثها من الاستعمار تظل كما هي تجنباً لإثارة النزاعات والحروب بين دول القارة. وهذا المبدأ أقرته إثيوبيا نفسها في نزاعها الحدودي مع الصومال.[1]

الذي شكل مجالاً لإسرائيل للتغلغل هناك من خلاله فمارست نشاطاتها هناك عبر إنشاء المستعمرات الزراعية وشراء المزارع وتملكها. اعتبار إسرائيل أن التوجه نحو شرق أفريقيا يمثل جزءاً رئيسياً في الصراع العربي الإسرائيلي وهو الذي أشار إليه بن جوريون بالبعد الثالث في النزاع2.

[1] http://essamashafy.blogspot.com.eg/2011/03/blog-post_03.html

[2] العاني فارس واخرون، السياسات المائية وانعكاساتها في الازمة المائية العربية،دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2012، ص 141.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: سد النهضة الاثيوبي

تمهيد:

تتمثل الخطورة الاستراتيجية التي تعد تهديداً للامن المصري والسوداني في ان مصادر نهر النيل تقع في اراضٍ غير عربية. ومن ناحية أخرى، فإن منطقة شمال وادي النيل . حيث توجد أكبر منطقة غنية بالمنتجات الزراعية- لا تعرف الامطار، بعبارة أخرى لا تعرف بديلاً للمياه العذبة الواردة من نهر النيل.

ان خبر بناء سد النهضة لم يكن مفاجئًا للمتابعين للملف المائي في مصر وتراجع الدور المصري على الساحة الإفريقية في العقود الثلاثة الأخيرة، خاصة بعد حادثة محاولة اغتيال الرئيس محمد حسني مبارك في أديس أبابا عام 1995. وإنما كان من المتوقع اتخاذ إثيوبيا هذه الخطوة منذ فترات، ومطالبتها ببناء السدود لتوليد الطاقة الكهرومائية وتحقيق التنمية، وكذلك تعديل الاتفاقيات التاريخية، والمفاجئ في الأمر هو توقيت بناء السد. الذي استثمر الربيع العربي في مصر بعد الثورة على نظام الرئيس المخلوع محمد حسني والفوضى التي تلتها.

المطلب الاول: النزاع حول سد النهضة

ان نهر النيل يتألف من دولتين عربيتين فقط، أما الدول الباقية فهي غير عربية، وتعاني بدورها من مشكلة إنفجار سكاني، الأمر الذي يفرض عليها التوسع الزراعي، ومن ثم تنشأ مشكل تنظيم هذه المياه وتوزيعها واستغلالها. وهذا لا يمكن ان يتم إلا بإنشاء السدود الضخمة القادرة على التحكم في هذه العملية. والسدود الضخمة سلاح ذو حدين وبصفة خاصة بالنسبة إلى مصر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسودان فكما أنه يمكن دول الحوض من عملية التوزيع التي يتم الاتفاق عليها، فإنه يسمح لدول المنبع بأن تتحكم ولو في حدود معينة وبفترات محددة في تدفق تلك المياه.

وتزداد خطورة قضية المياه في دول حوض النيل لأسباب معينة، منها:

1. عدم وجود تنظيم حقيقي بين دول حوض النهر يسمح ببناء حوار جاد وفعال بين هذه الدول ويحسم عملية توزيع مياه النيل واستغلالها.

2. وجود تنافس حقيقي بين دول حوض النيل حول إنتاج أنواع معينة من المحاصيل، وبصفة خاصة القطن وهوبحاجة الى مياه غزيرة.

3. ان العداوات بين دول الحوض قائمة على قدم وساق، الأمر الذي يمكن القوى الكبرى والأطراف الخارجية من استغلالها.[1]

أن المصالح المصرية والسودانية ترتبط بشكل وثيق بمنطقة منابع النيل، والتي تمثل عمقاً استراتيجياً للدولتين. حيث إن أي تهديد لتدفق مياه النيل يمثل في الوقت نفسه تهديداً مباشراً للامن القومي العربي. ومن المعروف تاريخياً أن إثيوبيا التي تسهم وحدها بحوالي 84% من جملة إيرادات مياه النهر- تمثل عقبة رئيسية امام قيام تنظيم قانوني حقيقي يجمع كل دول حوض النيل. فهي تعتقد بأنها نافورة مياه ومن حقها الاستفادة من هذه المياه ولعل ذلك يعكس رغبة إثيوبية في مبادلة المياه بمقابل مادي.

[1] http://afak-algeografyi.blogspot.com/2009/10/blog-post_29.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتمثل مخاطر بناء سد النهضة بمايلي:

1. بعد اكتمال بناء السد وملئه بـ74 مليار م3، سيكون هناك عجز، يقدر بأنه يتراوح ما بين 11 و19 مليار م3، بمتوسط 12 مليار م3، فكيف سيكون الوضع، ونحن نتحدث عن واحد من أربعة سدود مما يعني أن إثيوبيا ستتحكم في أربعة بوابات لتدفق المياه إلى باقي الدول؛ وبالتالي التأثير على تدفق المياه إلى دول المصب، وخاصة مصر، والتأثير على حصتها من المياه، وتخفيض حصتها إلى 20 مليار م3؛ مما سينتج عنه كارثة في مصر؛ نظرًا لاعتماد مصر شبه الكامل على مياه النيل؛ مما سيكون له أثر سلبي على الزراعة والثروة الحيوانية والتنمية، فضلاً عن تأثيراته البيئية المدمرة، ودخول دول حوض النيل في نزاعات وحروب على المياه.

2. خلال فترة ملء خزان السد، وهي تقدر بست سنوات، سيصاحب ذلك عجز في إنتاج الطاقة المائية في مصر، إلى جانب انخفاض مستوى بحيرة ناصر إلى حوالي 15 مترًا؛ وذلك إلى جانب حدوث فترات جفاف وتدهور في نوعية المياه.

مثل انسحاب المكتب الهولندي من اجراء الدراسات الفنية الخاصة بسد النهضة ومحاولة اثنائه عن قرار الانسحاب ثم التوافق بين الاطراف الثلاثة على تكليف مكتب فرنسي جديد للقيام ب 30% من الدراسات الفنية، استنزافا للوقت منذ التوقيع على وثيقة اعلان المباديء وحتى هذه اللحظة الراهنة، انعكس ذلك بوضوح على جولات التفاوض بين الاطراف الثلاثة وأدى الى تعثر مسار المفاوضات بعد أكثر من عشر جولات للتفاوض، مما دفع النظام المصري باصدار تلميحات من بعض المسؤولين، بمطالبة الجانب الاثيوبي بوقف بناء سد النهضة، بعد استشعاره بتعجيل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجانب الاثيوبي لعملية بناء السد، وفي ظل تبديد للوقت ومماطلة من الجانب الاثيوبي وتعثر للمفاوضات.

ولكن اثيوبيا استبقت أي مطالب متوقعة من الجانب المصري في الجولة الاخيرة، بالاعلان عن تحويل مجرى نهر النيل **تحويل مجرى النيل**(27 ايار 2013)، بالرغم من صدور تصريحات بأن عملية تحويل مجرى النهر تمت منذ شهر تقريبا منذ الاعلان الرسمي للحكومة الاثيوبية، لتنتقل اثيوبيا من المفاوضات الى فرض الامر الواقع، وتقليص اي مطالب من الجانب المصري والبدء في مسار تفاوضي جديد يعتمد على حقيقة تحويل مجرى نهر النيل واستحالة توقف العمل في بناء السد.[1]

يعد هذا التوتر من أكبر التحديات التي واجهت النظام المصري السابق بقيادة الإخوان المسلمين، الذي ورث ملفات شديدة التعقيد من النظام السابق، والتي لا يمكن أن ننكر مسئولية النظام السابق المسئولية الأكبر عن هذا التوتر، وكذلك تحميل النظام الراهن المسئولية؛ نتيجة عدم تعامله بجدية وبصورة مناسبة مع الموقف، ووضع هذا الملف على قمة أولوياته عند وصوله للحكم؛ حيث اهتم فقط بالصراعات الداخلية.

فالتحركات على المستوى المصري الرئاسي والدبلوماسي كان بطيئًا للغاية، حيث كانت هناك لجنة ثلاثية من المفترض أن تنتظر إثيوبيا قرارها في مشروع سد النهضة، الذي صدر في 30 ايار 2015، إلا أن إثيوبيا استبقت الأحداث ولم تنتظر قرار اللجنة.

وقد صدر تقرير اللجنة الثلاثية لتقييم سد النهضة، الذي أعده 10 خبراء ومسئولين من مصر وإثيوبيا و4 خبراء أجانب. وقد احتوى التقرير على 4 تحفظات تتعلق بسلامة السد والتأثيرات

[1] http://www.almasryalyoum.com/news/details/863630

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجتماعية والاقتصادية على الفئات الفقيرة في مناطق إنشاء السد، وكذلك تحفظات تتعلق بتأثيره على الموارد المائية لدولتي المصب وقلة تدفق المياه إليهما، وهذه أمور تحتاج إلى مزيد من الدراسات التفصيلية من جانب الحكومة الإثيوبية؛ لمنع الآثار السلبية للسد.

كما أكد التقرير ضرورة التنسيق بين الدول الثلاث لإدارة السد على المستوى السياسي من قادة الدول المعنية. وقد زاد الأمر تعقيدًا إذاعة حوار الرئيس محمد مرسي مع الأحزاب على الهواء؛ لمناقشة أزمة سد النهضة، وهو ما يمثل كارثة محققة لأزمة مياه النيل وللموقف المصري، حيث سينتج عنه موجة عارمة من العداء في إفريقيا تجاه مصر؛ ومن ثم انتهت أزمة سد النهضة لصالح إثيوبيا، التي سترفض أي تفاوض أو حلول وسط. [1]

وبالتالي؛ فالإدارة المصرية الراهنة لهذه الأزمة تتميز بالسوء إلى حد كبير، فضلاً عن الجهل في إدارة الأزمات وعدم الخبرة.

وقد أدى هذا المؤتمر إلى توتر العلاقات وزيادة العداء مع دول حوض النيل، بل وكسبت إثيوبيا المعركة لصالحها؛ من خلال حصولها على المزيد من التأييد لبناء هذا السد؛ إذ أعلن الأمين العام للحركة الشعبية في جنوب السودان (الحزب الحاكم) باقان آموم عن عزم بلاده الانضمام إلى الاتفاقية الإطارية لتقسيم مياه النيل (اتفاقية عنتيبي)مؤكدًا دعم بلاده لبناء سد النهضة الإثيوبي.

وفيما يتعلق بالتحركات الدبلوماسية المصرية، وزارة الخارجية، فقد جاءت متأخرة إلى حد كبير، وعلى غير المستوى؛ إذ إن وزير الخارجية المصري بعد زيارته لأثيوبيا صرح بأن هناك

[1] http://www.acrseg.org/2240/bcrawl

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشاورات على المستوى الفني عن طريق الوزراء، وعلى المستوى السياسي ممثلة في وزارة الخارجية، دون إبراز نتائج واضحة وملموسة.

أن القيادات المصرية تعاملت مع الموضوع بداية بصورة فنية؛ إذ صرح وزير الري المصري أن السدود التي تنشئها أوغندا وتنزانيا على نهر النيل غير مؤثرة على تدفق مياه النيل، وأنه لن يتم استيراد الكهرباء من إثيوبيا لعدم وجود اتفاق بين الدولتين على آليات ملء وتشغيل السد، وأن الربط الكهربائي مقتصر فقط بين إثيوبيا والسودان بقدرات ضعيفة لا تسمح بنقل الكهرباء من سد النهضة. [1]

وفيما يتعلق بمواقف دول حوض النيل الأخرى من هذا الإجراء الإثيوبي، كانت دول المنبع، وخاصة الموقعة على اتفاقية الإطار (اتفاقية عنتيبي 2010)، مؤيدة لهذا الإجراء، بل وانضمت لها دولة جنوب السودان.

وفي هذا الإطار أعلن الرئيس الأوغندي دعمه الصريح والمباشر لخطط إثيوبيا لبناء سد النهضة على النيل الأزرق المورد الأساسي لنهر النيل والذي يستهدف توليد طاقة كهربائية،. كما طالب النظام المصري الكف عن التصريحات الفوقية، والتي بها قدر من الاستعلاء تجاه دول القارة. وقد جاءت هذه التصريحات بالتزامن مع تصديق البرلمان الإثيوبي على معاهدة عنتيبي، وهو التصديق الخامس. مما سبق يتضح لنا أن النظام المصري الراهن يواجه العديد من التحديات على المستوى الداخلي والخارجي فيما يتعلق بإدارته لملف سد النهضة.

[1] http://www.acrseg.org/2240/bcrawl

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتمثل هذه التحديات في الآتي:

1. على المستوى الداخلي: تمر مصر بأضعف حالاتها؛ نظرًا لانشقاق الصف الداخلي والشد والجذب بين النظام والمعارضة، كذلك التخبط في القرارات التي يصدرها النظام، وعدم التنسيق والإعداد الجيد لإدارة هذا النزاع. هذا بجانب انغماس الجيش المصري والقوات المسلحة بقضايا داخلية وقضايا فرعية، مثل تهريب الأسلحة من الحدود الغربية، وكذلك التصدي للجماعات الإرهابية والجهادية في سيناء، وكذلك التصدي للفوضى الأمنية بالتعاون مع الشرطة، التي لم يعد لها القدرة بمفردها على مواجهة الخلل الأمني في مصر.

2. على المستوى الخارجي: ملف مياه النيل من أخطر الملفات وأهمها في إقليم حوض النيل، وكما سبق وأكدنا فإنه يعتبر ملف أمن قومي، بل أهم؛ إذ توجد بعض الآراء التي تؤكد أن الحروب والصراعات القادمة ستكون صراعات حول المياه.

ومما سبق يتضح لنا أن النظام الحالي لديه موروث لا بأس به من التحديات على المستويين الداخلي والخارجي، يمثل عبئًا في مواجهة أزمة سد النهضة؛ وبالتالي على النظام الراهن الاستعانة بأهل الخبرة، والتعامل بحنكة وجدية مع هذا الملف، والتحرك على جميع المستويات.

المطلب الثاني: قيام سد النهضة وتدني المطالب المصرية في المفاوضات

بعد قيام اثيوبيا بسياسة الامر الواقع تحول الخلاف من بناء السد الى النقاط التالية في الخلاف بين الجانبين المصري والاثيوبي:

1. تحديد المدة الزمنية لسنوات الملء والتشغيل لسد النهضة.

2. السعة التخزينية للسد (حجم بحيرة التخزين الصناعية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.الية تشغيل سد النهضة.

وحتى نفهم الاسباب الرئيسية لتركز الخلاف حول هذه النقاط علينا أن ندرك أن سد النهضة بتصميمه الحالي قادر أن يستوعب في بحيرة التخزين الصناعية حوالي 74 مليار م3، مع العلم أن النيل الازرق يدخل السودان بإيراد مائي حوالي 50 مليار م3.[1]

بما يعني أن اثيوبيا قادرة على ملء البحيرة الصناعية في مدة زمنية تقدر بعامين (حوالي 37 مليار م3 / عام يمكن ان تخزنها اثيوبيا حتى تستطيع ملء البحيرة) ومن ثم القدرة الكاملة للسد على انتاج الطاقة التوليدية له والبدء في التصدير لدول الجوار، وهو ما تسعى اليه اثيوبيا في أقل وقت ممكن، وهذا يعني احتمالية عدم حصول مصر على جزء كبير من حصتها، من مياه النيل الازرق خلال عامي التخزين، أي أن 55.5 مليار م3 من مياه النيل التي تمثل حصة مصر سنويا، سوف تتقلص الى حوالي 18.5 مليار م3 سنويا ولمدة عامين، وهذا بدوره سوف يؤدي الى أزمة مائية كبيرة في مصر خلال عامي ملء خزان السد.

أبرز الاثار السلبية المترتبة بعد البدء بملء سد النهضة:

1. تزرع مصر حوالي 8 مليون فدان سنويا، حيث يحتاج كل مليون فدان لحوالي 5 مليار متر مكعب من المياه، اي ان مصر تحتاج تقريبا حوالي 40 مليار متر مكعب من المياه فقط للزراعة، وهذا يعني انه خلال عامي التخزين لن تستطيع مصر الا زراعة من 2 الى 3 مليون فدان سنويا على اقصى تقدير، مما يمثل خسائر اقتصادية كارثية للمزارعين وللاقتصاد المصري، بالاضافة الى الاضرار البالغة للاراضي الزراعية.[2]

[1] http://www.ahram.org.eg/NewsQ/260213.aspx
[2] http://www.eipss-eg.org/%D8%B3%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9_%D9%85%D8

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. الطاقة التوليدية للكهرباء للسد العالي، تبلغ حوالي 2100 ميجاوات، بما يمثل حولي 10% من استهلاك مصر السنوي للكهرباء، وهي نسبة ليست بالقليلة في ظل ازمة الكهرباء التي تعاني منها مصر في السنوات القليلة الاخيرة، وحيث انه من المؤكد ان حجم المياه التي ستفقدها مصر خلال عامي التخزين، سينعكس بالسلب على مستوى المياه المخزنة في بحيرة ناصر، مما سيترتب عليه التأثير بشكل بالغ على حجم الطاقة التوليدية للسد العالي، خلال عامي التخزين.

يمكن القول أن التخوفات المصرية من المدة الزمنية لملء خزان سد النهضة وحجم التخزين والية تشغيل السد، لها مبرراتها، وهو ما جعل الجانب المصري يسعى الى الوصول لاتفاق مع الجانب الاثيوبي بشأن هذه التخوفات.

أعلنت إثيوبيا وذلك يوم 26 ديسمبر 2015 وقبل يوم واحد فقط من انعقاد اللجنة السداسية لسد النهضة، إعادة تحويل مجرى النيل الأزرق مرة أخرى، لتمر المياه للمرة الأولى عبر سد النهضة، بعد الانتهاء من إنشاء أول أربعة مداخل للمياه، وتركيب مولدين للكهرباء، كانت اثيوبيا قد بدأت عملية تحويل مجرى النيل الازرق في أيار 2013، تمهيدا لبدء العملية الفعلية لبناء سد النهضة.[1]

%B5%D8%B1_%D9%88%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B9%D8%A8%D8%A9/2/0/294

[1] http://www.youm7.com/story/2015/3/23/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6-%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%B3%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D8%AF-%D8%AA%D8%A4%D9%83%D8%AF/2115504#.VoQK8fl97IU

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإعادة تحويل مجرى نهر النيل ربما تعني بدء تخزين مياه النيل الازرق من الآن دون الانتظار الى شهر حزيران من العام الجاري، حيث بداية الفيضان الجديد، ودون التفات اثيوبيا الى شركائها في المفاوضات القائمة، حيث ان وثيقة اعلان المباديء، تنص في البند الخامس منها على مبدأ التعاون بين الاطراف الثلاث، في الملء الأول لخزان سد النهضة وإدارة السد.[1]

المطلب الثالث: وثيقة الخرطوم وتباين المواقف:

في إطار استمرار اثيوبيا في سياسة إطالة زمن المفاوضات بالتوازي مع سرعة وتيرة بناء سد النهضة، وفي ظل الإعلان عن تأجيل جولة المفاوضات الخاصة بسد النهضة، أكثر من مرة خلال شهري نوفمبر وديسمبر، بدا النظام المصري واقعا بين ضغط الوقت الذي بات واضحا أنه يسير في اتجاه إتمام الجانب الاثيوبي لبناء السد وبين ضغط تحقيق اتفاق ملزم للجانب الاثيوبي يمنعه من المساس بحصة مصر من مياه النيل، عن طريق مشاركة الجانب المصري في سياسة تشغيل السد وتحديد المدة الزمنية لملء البحيرة والسعة التخزينية لها.

ويبدو أن هذه الضغوط على النظام المصري قد انعكست بشكل صريح على مشهد الاجتماع الاخير للجنة السداسية حول سد النهضة، حيث بدا واضحا اصرار النظام المصري على الخروج من جولة المفاوضات بالاتفاق على نقاط محددة يلتزم بها جميع الاطراف، مهما بدت متواضعة، مما ادى الى استمرار الخلاف بين الجانبين المصري والاثيوبي والاضطرار الى مد المفاوضات الى يوم اضافي، حيث تقلص النقاش حول نقطتين رئيسيتين:

[1] http://www.elwatannews.com/news/details/881539

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. اقتراح فني مقدم من مصر لزيادة عدد فتحات تمرير المياه من جسم سد النهضة إلى أربع فتحات بدلا من اثنتين، كما كان مصمما له، حيث ان تصميم سد النهضة يشمل فتحتين لتمرير المياه تحت جسم السد، وأربع فتحات لتوليد الكهرباء في مستوى جسم السد نفسه.

2. الاتفاق على مكتب فني بديل للمكتب الهولندي الذي انسحب من اجراء الدراسات الفنية المتفق عليها في وقت سابق، على ان يتولى المكتب الجديد نسبة 30 في المائة من الدراسات الفنية الخاصة بالسد، إلى جانب استمرار المكتب الفرنسي، محتفظاً بنسبة 70 في المائة من الدراسات.

وجاء التوقيع على "وثيقة الخرطوم" ليُشكل المشهد الأخير في هذه الجولة، حيث انتهت جولة المفاوضات إلى توقيع مصر والسودان وإثيوبيا يوم الثلاثاء 29 ديسمبر 2015، على "وثيقة الخرطوم"، والاتفاق على استكمال المفاوضات في منتصف شهر كانون ثاني 2016 في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، واشتملت وثيقة الخرطوم على خمس محاور رئيسية، وهي كالاتي:[1]

- الالتزام الكامل بوثيقة إعلان المبادئ التي وقعت عليها الدول الثلاث في مارس الماضي بالخرطوم.

- تحديد مدة زمنية لتنفيذ دراسات سد النهضة، تتراوح ما بين 5 أشهر إلى عام.

[1] http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2015/03/23/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6-%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B1%D8%B7%D9%88%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%AF%D9%85-%D9%84%D8%B3%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اختيار شركة "ارتيليا" الفرنسية لمشاركة مكتب "بي أر ال" الفرنسي للقيام بالدراسات الفنية الخاصة بالسد.

- تشكيل لجنة فنية لبحث إمكانية زيادة عدد الفتحات الإضافية التي طلبتها مصر.

- استمرار عمل اللجنة السداسية على مستوى وزراء الخارجية والري.

وتعتمد مصر بالاساس على استراتيجية تعطيل أي بدء فعلي لتشغيل سد النهضة سواء عن طريق تخزين المياه اوعن طريق توليد الكهرباء، الى حين الانتهاء من الدراسات الفنية الخاصة بالسد، حيث ان نتائج المكاتب الفنية المكلفة باجراء الدراسات، تلزم الاطراف الثلاثة بسياسة ملء الخزان وسعة الخزان بحسب نص اتفاق المباديء الموقع عليه في الخرطوم في آذار 2015.

في المقابل تعتمد استراتيجية إثيوبيا على إطالة المدة الزمنية للتفاوض، بالتوازي مع تسارع وتيرة بناء السد، بما يمكنها من الانتهاء من بناء السد قبل الوصول لاي نتائج للدراسات الفنية قد تلزمها بما لا ترغب، حيث ان اثيوبيا تدرك ان النتائج المتوقعة للدراسات سوف تؤكد ان للسد أضرارا مائية وبيئية واقتصادية بالغة على مصر.

والمتابع لمسار المفاوضات يستطيع ان يلحظ استمرار اخفاق الجانب المصري في إحداث اي تغيرات تذكر في الموقف الإثيوبي من الجوانب الانشائية والفنية الخاصة بالسد، وهو ما انعكس بشكل واضح على مفاوضات الجولة الاخيرة، والتوقيع على وثيقة الخرطوم والتي من خلالها يمكن أن نحدد المحصلة النهائية للجولة الاخيرة للمفاوضات كما يلي:

انخفاض مستوى المطالب المصرية من المطالبة بوقف العمل بسد النهضة ووقف تخزين المياه، لحين الانتهاء من الدراسات الفنية، الى طلب زيادة عدد الفتحات في جسم سد النهضة، وهو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما يعني اعتراف ضمني بعدم جدوى الدراسات الفنية في ظل استمرار اثيوبيا في بناء السد بوتيرة متسارعة والرضوخ للامر الواقع بتحويل مجرى نهر النيل، والدخول في مساحة التفاوض على اجراءات فنية، ربما تخفف من الاثار السلبية المترتبة على تعنت الجانب الاثيوبي لإتمام بناء السد بنفس المواصفات موضع الخلاف.

خلال هذه الجولة من المفاوضات كان السودان ليس طرفا من أطراف الخلاف وانما بدا واضحا انها تريد ان تلعب دور الوسيط بين الجانبين المصري والاثيوبي، بحيث تحافظ على ميزان المصالح المشتركة مع كلا الطرفين، وهو ما ادى بشكل غير مباشر الى اضعاف الجانب المصري الذي بات وحيدا في مواجهة التعنت الاثيوبي.[1]

الاستمرار في الاعتماد على الدراسات الفنية للسد وتكليف مكتب فرنسي جديد بديلا عن المكتب الهولندي المنسحب، ليستمر مسلسل اضاعة الوقت الذي لا يخدم الا الجانب الاثيوبي.

وأكد وزير الخارجية الاثيوبي أن بلاده لم توقع خلال هذه المفاوضات أي اتفاقيات قانونية جديدة مع مصر قد تؤثر على استمرار البناء فى مشروع السد، وأن المفاوض الإثيوبى قبل الدخول في أي مفاوضات مع مصر يفكر دائما فى عدم إضاعة أي مجهود شارك فيه المواطنون الفقراء في إثيوبيا لصالح استكمال البناء فى السد.[2]

[1] http://www.christian-dogma.com/t1276864--%D8%B1%D8%AF-%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%B3%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9

[2] http://www.shorouknews.com/news/print.aspx?cdate=04012016&id=713480c9-bc8b-491b-931a-b5c0ea5a0e7d

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأضاف: "إن الهدف الرئيسى للسد وفقا للمخطط له هو تخزين المياه من أجل توليد الطاقة، وأن إثيوبيا لن تقوم ببناء سور الصين العظيم لحجب المياه ومنع وصولها إلى مصر أو السودان".

وقال: "لا نريد إشعال الأمور بتداول أخبار خاطئة نحن نريد أن نعطي الأولوية لبناء مشروعنا الأساسي واستكمال السد".

وأضاف: «إثيوبيا أنهت مهمتها الأساسية مع مصر بتوقيع اتفاق المبادئ بين الروساء الثلاثة» مضيفا: «هذه الاتفاقية أعطت إثيوبيا واعترفت بحقها السيادي فى استخدام مياه النيل من أجل التنمية لصالح الشعب الإثيوبي للمرة الأولى".

وأكد "أن أهمية اتفاق المبادئ تكمن فى إقرار واعتراف مصر والسودان للمرة الأولى باستخدام مياه النيل بشكل عادل ومنصف من دون الحديث المعهود بالحقوق التاريخية والمكتسبة لهم فقط فى مياه النيل".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع: الاستقرار السياسي في مصر والسودان حسب المؤشرات

إن الاستقرار السياسي في الدول الحديثة، لا يمكن تحقيقه بالقمع والغطرسة وتجاهل حاجات الناس وتطلعاتهم المشروعة. فالقوة العسكرية ليست هي وسيلة جلب الاستقرار وحفظه. كما أن زهوالقوة وخيلاءها وأوهامها، ليس هوالذي ينجز مفهوم الاستقرار.. فالعديد من الدول تمتلك ترسانة عسكرية ضخمة وأجهزة أمنية متطورة، وكل مظاهر القوة المادية إلا أن استقرارها السياسي هش وضعيف، ومع أي ضغط أوتحول، نجد التداعي والاهتراء والضعف. وفي المقابل نجد دولاً لا تمتلك أسلحة عسكرية ضخمة، ولا مؤسسة أمنية متطورة، إلا أن استقرارها صلب ومتين، وقادرة بإمكاناتها الذاتية من مواجهة الأزمات ومقاومة المؤامرات، وحفظ استقرارها وأمنها العام

ويتجه فريق آخر إلى القول بأن الاستقرار السياسي يعني غياب العنف بكافة مستوياته، فالدول التي لا تتأثر بأعمال الشغب والاضطرابات والتظاهرات والاغتيالات تعتبر دولاً مستقرة". وهذا يعني كذلك أن الاستقرار السياسي يعني، قدرة النظام على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه ،وقدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها ،والقيام بما يلزمه من تغييرات للاستجابة للحد الأدنى من توقعات وحاجات المواطنين، ويكون ذلك مصحوباً بعدم استخدام العنف السياسي من جهة، وتزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول: الاستقرار السياسي في مصر حسب المؤشرات

أن"الاستقرار السياسي لا يعني الجمود أوعدم التغيير،بل يتمثل في كونه ميزة للنظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل والنزاعات بطرق سلمية مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام ويخل به.ويعني أيضاً قدرة المؤسسات السياسية على الاكتفاء الذاتي، بحيث تستطيع الاستمرار والعمل بشكل طبيعي في أقسى الظروف". وهذا معناه أن الاستقرار السياسي مرتبط بطبيعة وبشكل النظام السياسي، فكلما كان للنظام الدراية الكاملة بطريقة التعامل مع الأزمات، حيث يستغل القوة ويستعمل الحل السلمي في الوقت المناسب، أمكننا القول أن النظام العام داخل الدولة مستقر

- نمط انتقال السلطة في مصر.

ويمكن القول بأن الظروف التي مرت بها مصر خلال سنوات الدراسة (2005-2016) كانت صعبة ومن اسوا الفترات، حيث كانت مصر تسير نحو الانحدار بفعل تعرض الشعب لقوانين الاستبداد. سيطرت نخب السلطة التي تجمّعت داخل المؤسّسات العسكرية والأمنية والإدارية على الدولة القديمة.

تولّى الجيش والبيروقراطية المدنية إدارة الدولة والمجتمع. وقد قامت نخب الدولة بتعريف وتحديد المصلحة الوطنية بصورة حصرية، حيث تصرّفت أخلاقياً وسياسياً بوصفها وصيّة على الناس. وقد نوّه القادة بثقافة مصر الأبوية ومبادئ وصاية الدولة ورعايتها لتبرير هذا النظام. كان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"الشعب" مجرّد ضرورات للسياسات العامة للدولة. استخدمت مؤسّسات الدولة العنف لضبط المصريين.[1]

كان من الممكن تبرير هذه الجرعة الزائدة من سلطوية الدولة فيما لوتمكّنت من تقديم انجازات كبيرة. فقد طوّر العديد من الأنظمة السلطوية في أجزاء أخرى من العالم بلدانها. بيد أن هذا لم يكن واقع الحال في مصر. كانت الدولة القديمة غير ديمقراطية وعاجزة عن تحقيق التنمية. وكانت سيادة القانون غائبة حتى وفق أبسط التعريفات المحافظة، ليس من حيث المحسوبية والتعسّف في تطبيق القانون وحسب، بل أيضاً من حيث تدنّي نوعية قدراتها التنظيمية. [2]

كانت انتفاضة العام 2011 نتيجة تراكمية لعقد من الاحتجاجات ضد الدولة القديمة من جانب قطاعات مختلفة من السكان، بما في ذلك الحركات الشبابية والعمالية والتجمّعات السياسية غير الحزبية. كانت هذه الأطراف الفاعلة إما غير ممثّلة في الدولة أو لم تعد قادرة على تحمّل الظروف المعيشية المزرية ووطأة استبداد الدولة العاجزة والخاوية سياسياً. مما ادى الى الانتفاضة احتجاجاً على الفساد الحكومي وانعدام الشفافية والمساءلة لأن رأسمالية المحسوبية في مصر تشكّل تبديداً للموارد ولا تطوّر الاقتصاد أو تجعله قادراً على المنافسة.

ومع ذلك، وفرت انتفاضة العام 2011 وإطاحة نظام الشرطة القمعي التابع لمبارك جماعة الإخوان فرصة ذهبية لكسب الاعتراف والشرعية، والحق بالمشاركة في النظام السياسي.

أشاح الإخوان بوجوههم عندما كان الأمر يتعلّق بالانتقال السياسي والاقتصادي الديمقراطي. عمد الإخوان المسلمون، على نحو يتجاوز الإهمال، إلى استرضاء أصحاب المصالح القديمة وانتقدوا حركات الاحتجاج خلال الفترة الانتقالية بين عامي 2011–2012. كان النظام

[1] http://carnegie-mec.org/2014/01/29/ar-pub-54638
[2] http://carnegieendowment.org/sada/?fa=54638&lang=ar

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي لجماعة الإخوان المسلمين ببساطة زعامة قديمة بأثواب جديدة. كان نظامهم ديمقراطياً بمعنى أن هناك منافسة انتخابية مفتوحة حرّة ونزيهة نسبياً. غير أن الانتخابات كانت الصيغة الشرعية الوحيدة للمشاركة السياسية الشعبية.

وقد وقعت أحداث عنف بما فيها الهجمات التي قام بها الإخوان المسلمون على المتظاهرين في ميدان التحرير في تشرين الأول 2012، والهجوم الذي شنّه الإخوان على خصومهم أمام قصر الرئاسة يوم 5 كانون الأول 2012. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك حملات متكرّرة قام بها الإخوان المسلمون على المعارضة والمارّة خلال الاحتجاجات والمظاهرات التي هزّت البلاد في كانون الثاني وشباط 2013. كما تم الإبلاغ عن هجمات طائفية ضد الأقباط والشيعة.[1]

صمد نظام الإخوان العنيد والمتصلّب إلى أن نزلت الجماهير إلى الشوارع بأعداد كبيرة جداً في 30 حزيران2013، في تحدّ للنظام مطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. كان هذا التحوّل مؤشراً على انتهاء حكم مرسي. قام الجيش بانقلاب في 3 تموز ، واستولى على السلطة لاحتواء موجة الاحتجاجات الشعبية المعادية لمرسي.

لقد تميز نمط انتقال السلطة بالثورات والانتفاضات والانقلابات العسكرية.

بدأت الثورة بمطالبات بالإصلاح، وما لبثت أن تحولت إلى مطالبات برحيل النظام، رغبة في تغيير ممارسات سياسية واقتصادية وأمنية، والقضاء على الخوف والتجاوزات الكبيرة لأجهزة

[1] https://arabic.rt.com/news/638813-%D8%AA%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB_%D9%81%D9%8A_%D9%85%D8%B5%D8%B1_%D9%81%D9%8A_%D8%B9%D8%A7%D9%85_2013/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمن، وتوفير حياة كريمة للفرد، تتمثل في الخدمات والتعليم والصحة والقضاء على الفقر، وغير ذلك مما لسنا بصدد رصده الآن.[1]

– شرعية النظام السياسي في مصر

على الرغم من مضى أكثر من ثلاثة عقود على الانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة التعددية الحزبية المقيدة في مصر، إلا أنها لم تشهد تحولاً ديمقراطيًا حقيقيًا؛ حيث أفضت عملية الانتقال إلى مجرد هامش ديمقراطي يتسع أحيانًا ويضيق أحيانًا أخرى طبقًا لإرادة السلطة الحاكمة. وبالتالي فهولا يستند إلى أسس دستورية وقانونية تجسد ما يُعرف بـ " الدستور الديمقراطي"، ولا إلى تعددية سياسية حقيقية تشكل ركيزة لتحويل مبدأ التداول السلمي للسلطة إلى واقع ملموس، ولا إلى مقومات اقتصادية واجتماعية وثقافية تعزز عملية التحول الديمقراطي وتسهم في ترسيخ ثقافة الديمقراطية؛ ولذلك تصنِّف أدبيات متخصصة في التحول الديمقراطي النظامَ السياسي المصري ضمن فئة النظم المسماة بـ: "شبه التسلطية" أو"التسلطية التنافسية" أو"الديمقراطية الشكلية"؛ ولذلك فقد أصبح النظام السياسي المصري يمثل حالة نموذجية لنجاح النخبة الحاكمة في تفريغ عملية التحول الديمقراطي من محتواها الحقيقي؛ حيث هندست هذه العملية على النحو الذي يعزز من قدرة النظام على الاستمرار في السلطة، وذلك اعتمادًا على آليات دستورية وقانونية وسياسية وأمنية.[2]

[1] http://www.aljazeera.net/news/survey/2016/1/21/%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%87%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B6%D8%AD%D9%8A%D8%A9-%D8%AB%D9%85%D9%86

[2] د. حسن نافعة ،" خصائص نظام الحكم المصري من منظور علم السياسة ،" الجزيرة.نت، 17/ 5 / 2005.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة المصرية

الدولة المصرية دولة قوية عسكريا ولها وزنها الاقليمي الا انها أثبتت عجزها عن حماية أرواح المواطنين المصريين، على سبيل المثال، في حالات الاضطرابات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن العنف الرمزي الذي مورس ضدّ المرأة والأقليّات الدينية والعرقيّة (كالأقباط والبدو والنوبيين).

- محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية في مصر.

لم يواجه الحزب الوطني مشكلة بالنسبة لتولي منصب رئيس الحزب، فبعد اغتيال رئيسه الأول محمد أنور السادات، تولى حسني مبارك رئاسة الحزب، حيث استمر الطابع الخاص للحزب والمتمثل في ارتباط رئاسته برئاسة الدولة.وقد عقد الحزب الوطني ثماني دورات لمؤتمره العام حتى سبتمبر 2002، ولم تحدث انتخابات للمكتب السياسي في أي منها.

وعلى عكس ما يجري في أي نظام حزبي تعددي، ففي مصر يظل الحزب الحاكم بعيداً عن عملية التشكيل الوزاري أو التأثير على هذه العملية.ويعبر التقرير الإستراتيجي العربي عن هذه الحالة بقوله "لا يعرف رئيس الوزراء في معظم الأحوال شيئاً عن الحزب الحاكم الذي يفترض أنه يرأس الحكومة التي تنتسب إليه.

فعندما يقال حزب حاكم فهذا يعني أنه هو الحزب الذي يقوم بتشكيل الحكومة، أو على الأقل يساهم في تشكيلها. ولكن الوضع القائم في مصر بشأن العلاقة بين الحكومة والحزب الحاكم مختلف". فبعد أن تتشكل الحكومة من وزراء معظمهم من خارج الحزب الحاكم، فإنه في محاولة للتغطية على هذا الانفصام يجري ضم بعضهم إلى المكتب السياسي للحزب، حتى لو كانوا ليسوا من أعضاء الحزب أصلاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالطبع فإنه عند حدوث أي تعديل وزاري (وهي حالات محدودة جداً في مصر على الأقل في السنوات الأخيرة) فإنه يلي ذلك بالتبعية حدوث تعديل في المكتب السياسي للحزب الوطني وهو ما حدث على سبيل المثال في عامي 1979، 1984.[1]

وخلال التطورات التي شهدها الحزب الوطني قبل وخلال انعقاد مؤتمره العام الثامن في سبتمبر 2002، فإنه لم تجر انتخابات بالترشيح والتصويت للأمانة العامة أوالمكتب السياسي، ولكن كل ما جرى هوعملية تسمية واختيار معلن وسط دعاية كبيرة، وشائعات حول وجود صراعات بين جيل شباب الحزب وجيل الحرس القديم.[2]

نسبة التغيير في القيادة العليا للحزب الوطني محدودة، ونسبة التغيير في التشكيلات القاعدية محدودة أيضاً، طالما أنه لم يفسح المجال الحقيقي للشباب والاكتفاء بمجرد نسبة 10% لمن هم دون الأربعين عاماً ،فمحاسبة القيادات ظاهرة لا تعرفها الأحزاب المصرية أوالحياة السياسة بوجه عام.

ومن ملاحظة الحياة الحزبية تتضح محدودية توجيه النقد للقيادات، فإذا ما وجدت خلافات مع رئيس الحزب، فإن هذا يعني الخروج من الحزب أساساً.ولأن قيمة النقد وإمكانية ممارسته ليست متداولة داخل الحزب، فإنها أيضاً ليست من شيم أعضائه داخل البرلمان.

[1] http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/c636bbb0-c77f-43f0-98c8-e5c01e999819
[2] http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-13-25/11244-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الاستقرار البرلماني في مصر

وفي ظل وجود أغلبية للحزب الوطني الديمقراطي في مجلس الشعب، إلى الحد الذي يصدق معه وصف المجلس بأنه هيئة برلمانية للحزب، بحيث لا يوجد ممارسة حقيقية لأعضاء المجلس لرقابة برلمانية في مواجهة الحكومة

وإذا كانت مسألة التماسك الحزبي البرلماني، موجودة في كل أحزاب العالم، إلا أن ممارستها في مصر، في إطار الحزب الوطني، قد تكون لصالح العضو أو الحزب على حساب المصلحة العامة.

- الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية في مصر

كانت الدولة القديمة غير ديمقراطية وعاجزة عن تحقيق التنمية. وكانت سيادة القانون غائبة حتى وفق أبسط التعريفات المحافظة، ليس من حيث المحسوبية والتعسّف في تطبيق القانون وحسب، بل أيضاً من حيث تدنّي نوعية قدراتها التنظيمية.

أشارت الدكتورة إكرام بدرالدين، أستاذ السياسة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، إلى الفرق ما بين الوعي السياسي والمشاركة السياسية، مشيرا إلى تزايد الوعي السياسي لدى الشباب قبل إندلاع ثورة 25 يناير، لكن المشكلة كانت في عدم ترجمته لمشاركة إيجابية فعالة من جانب الشباب كونهم جزء من المجتمع المصري الذي كان يعانى من السلبية السياسية وعزوف الكثير من الشعب المصري عن الذهاب للتصويت نتيجة فقدان الثقة في قيمة مشاركتهم في العملية الانتخابية، وإقتناع الغالبية العظمى منهم بأن أصواتهم تذهب هباء، وخوفا على أنفسهم من عمليات البلطجة، وظاهرة شراء الأصوات التي أدت إلى التلاعب في نتائج الانتخابات، وهو ما دفع الكثيرين والشباب خاصة إلى العزوف عن المشاركة الفعالة في النظام الإنتخابى السابق، لافتا إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج انتخابات مجلس الشعب عام 2010، التي أظهرت الأرقام الواردة في الأوراق الرسمية عن مشاركة 25% فقط، وفي التعديل الدستوري عام 2007، فقد شارك نحو 23% من إجمالى من لهم حق التصويت، وجميع النسب السابقة لم تتعدى حتى 30% رغم أن هذه التقارير مشكوك فيها، أما عن عدد المشاركين بالفعل وفقا لشهادة بعض القضاة فهى لم تتعدى ال 3%، وهو ما يعنى أن كل أربع أفراد يشارك منهم فرد واحد فقط، وهذا ما يحدث بصفة عامة من جانب جموع الشعب المصري الذى يشكل الشباب غالبيته. [1]

- غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات في مصر.

في الأغلب، صمدت الدولة القديمة التي تعاني من أزمة مزدوجة تتمثّل بالشرعية وعدم وجود إنجازات بسبب ضرورات صنع الحرب، ومن ثمَّ السلام، مع إسرائيل. وقد أصبحت محاربة الإسلام المتطرّف والعنيف في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي سبباً آخر لوجود الدولة التي تعصف بها الأزمات. وعندما هدأ التهديد الإسلامي الراديكالي في مصر بحلول العام 2000، بعد أن تم التوصّل إلى سلام مع إسرائيل قبل عقدين من الزمن، بدأت التعبئة السياسية ضد النظام بالتطوّر بين عامي 2004 و2011.[2]

استخدمت مؤسّسات الدولة العنف لضبط المصريين. وقد تراوح العنف الذي لجأت إليه الدولة من القانوني إلى ما هوخارج نطاق القانون، وتم توظيفه في بعض الأحيان بحيث أدّى إلى نتائج فادحة. كما أثبتت الدولة عجزها عن حماية أرواح المواطنين المصريين، على سبيل المثال، في حالات الاضطرابات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن العنف الرمزي الذي مورس ضدّ المرأة والأقليّات الدينية والعرقيّة (كالأقباط والبدووالنوبيين).

[1] http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=28217
[2] http://www.alhak.org/vb/archive/index.php/t-27933.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتساهم التركيبة السكانية بمصر في تنامي ظاهرة العنف السياسي بشكل غير مباشر، حيث يوجد نحو 24 مليون فرد تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاما، وهو ما يطلق عليه في العلوم الاجتماعية "سن القتال"، نظرا لأنه يميل بطبيعته لاستخدام العنف وتنامي احتمالات تحول أي تظاهرات أوفعاليات سياسية إلى مواجهات عنيفة. [1]

ويُعد سعي الرئيس السابق محمد مرسي، المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين، إلى السيطرة على الحكم والانفراد بصنع القرار السياسي وإصدار إعلان دستوري في نوفمبر 2012 أطاح فيه بالنائب العام عبدالمجيد محمود وحصن لجنة إعداد الدستور ومجلس الشورى– ذوي الأغلبية الإسلامية– من الطعن عليهما قضائيا، أحد أهم أسباب تصاعد الإحتجاجات الشعبية وتفاقم ظاهرة العنف السياسي في عام 2013.

وحذر الباحث السياسي من خطورة تنامي ظاهرة العنف السياسي على عرقلة عملية التحول الديمقراطي في مصر، مؤكدا أن تصاعد نبرة العنف غالبا ما ينتهي بتوحش السلطة وتحولها إلى سلطة مستبدة جديدة تعيد استخدام جميع الأدوات القمعية لتثبيت حكمها في البلاد.

واندلعت أعمال عنف شرسة عقب إطاحة الجيش بالرئيس الإسلامي محمد مرسي في يولي والماضي، كما تصاعدت عقب فض قوات الأمن اعتصامي رابعة العدوية والنهضة في منتصف أغسطس 2013، والتي أسفرت عن مقتل المئات من أنصار جماعات الإسلام السياسي ونحو 150 من رجال الشرطة وإصابة المئات، كما تصاعدت أعمال عنف طائفي ضد الأقباط في مختلف محافظات الجمهورية.[2]

[1] http://www.mcndirect.com/showsubject_ar.aspx?id=53828#.WXZkYPmGPIU
[2] http://www.mcndirect.com/showsubject_ar.aspx?id=53828#.WWuElojyvIU

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية (الأولية) في مصر

كانت الدولة هي الطرف الفاعل السياسي والاجتماعي المهيمن في البلاد. قامت نخب الدولة بتعريف وتحديد المصلحة الوطنية بصورة حصرية، حيث تصرّفت أخلاقياً وسياسياً بوصفها وصيّة على الناس. وقد نوّه القادة بثقافة مصر الأبوية ومبادئ وصاية الدولة ورعايتها لتبرير هذا النظام. كان الشعب مجرّد ضرورات للسياسات العامة للدولة. كما أثبتت الدولة عجزها عن حماية أرواح المواطنين المصريين، على سبيل المثال، في حالات الاضطرابات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن العنف الرمزي الذي مورس ضدّ المرأة والأقليّات الدينية والعرقيّة (كالأقباط والبدو والنوبيين).

- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام المصري

لم تنجز الدولة التنمية الاقتصادية المستدامة أوالتصنيع الذي يولّد الثروة، ولم تكن هناك مؤسّسات مؤهّلة تابعة للدولة، فارتفعت معدّلات البطالة وانتشر الفقر وازدادت مشاعر انعدام الأمن الغذائي، وتفشّت الأنشطة القائمة على الريع، وتضخّم عجز الميزانية، كما تضخّمت الأحياء الحضرية الفقيرة والعشوائيات، وانهار النظام التعليمي

– قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية في مصر

تضخّمت الأحياء الحضرية الفقيرة والعشوائيات، وانهار النظام التعليمي. كان حجم الإهمال واضحاً في تدهور نوعية المرافق العامة وتوفير الخدمات الأساسية كذلك. بحلول نهاية حكم مبارك، احتلّت مصر مرتبة متدنية في تقارير التنمية البشرية التي تقيّم مستويات المعيشة ونوعية الحياة والحصول على الاحتياجات الأساسية مثل السكن والغذاء والتعليم والرعاية الصحية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي في السودان حسب المؤشرات

أن الاستقرار السياسي يعني غياب العنف بكافة مستوياته، فالدول التي لا تتأثر بأعمال الشغب والاضطرابات والتظاهرات والاغتيالات تعتبر دولاً مستقرة". وهذا يعني كذلك أن الاستقرار السياسي يعني، قدرة النظام على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه ،وقدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها ،والقيام بما يلزمه من تغييرات للاستجابة للحد الأدنى من توقعات وحاجات المواطنين، ويكون ذلك مصحوباً بعدم استخدام العنف السياسي من جهة، وتزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة أخرى.

- نمط انتقال السلطة في الدولة السودانية

لم تستطع فيها الطبقة السياسية الحاكمة (حكومة ومعارضة) التوافق على قواعد اللعبة السياسية وترتضي بها، اذ سرعان ما تتدخل القوات المسلحة بايعاز من القوى الحزبية للانقلاب على التجربة الديموقراطية، ثم تستعيد القوى الوطنية والديموقراطية عبر انتفاضات شعبية الحكم الديموقراطي وتدخل البلاد في مرحلة انتقالية.

كان اخرها انقلاب عسكري عام1989, وجد سندا سياسيا ولوجستيا من الجبهة الاسلاميه القوميه التي حكمت تحت نظام الانقاذ من 1989 حتى التوقيع على اتفاقية السلام في عام 2005 وجاءت فترة انتقال رابعة من 2005-2011. [1]

[1] http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-279512.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- شرعية النظام السياسي في السودان

وان ضعف الترتيبات الدستورية الشيء الذي اكدته عجز الحكومات الانتقالية عن تحقيق المهام المطروحه والمنوطة بانظمة الانتقال تحقيقهالوحدة الوطن،والدوله المدنية –العصريه ،والتنميه الاقتصادية. فتؤجل المهام لفترات قادمة، وتزداد مهام الانتقال صعوبة ومهمة الترتيبات الدستورية تعقيدا بقيام الانظمة العسكرية بتصفية القوى الوطنية والديمقراطية في كل مره تعتلي فيها كرسي السلطة حيث يهدم كل نظام عسكري في هذا المجال من سبقوه، فيتآكل الرصيد التراكمي للديمقراطية والثقافة المدنيه، وبالتالي يبدأ النظام الجديد العمل من الصفر.[1]

– قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة السودانية.

فقد ورثت الحكومات نظام اجتماعي معقد ومتباين (اثنيا، طبقيا، دينيا، ثقافيا) يتسم بعدم المساواة البنيويه بين مكوناتة وأطيافه.ويسوده اقتصاد غير انتاجي وثقافة غير نقدية

- محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية السودانية.

منذ إعدام السكرتير العام الاسبق للحزب الشيوعي عبد الخالق محجوب على أيدي نظام الرئيس الأسبق جعفر نميري سنة ١٩٧١، تولى محمد إبراهيم نقد، منصب السكرتير العام لمدة واحد وأربعين سنة، انتهت برحيله في العام ٢٠١٢.

ومن هنا احتدم الصراع داخل الحزب الشيوعي بين الشباب والحرس القديم حول تولي القيادات الشابة زمام الأمور في الحزب العجوز.

---

1 http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2011/7/31/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D8%B1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قال الشفيع خضر موضحا موقفه لـ 'النيلان': "قناعتي الراسخة أن الصراعات الفكرية في الأحزاب والمؤسسات السياسة هي ظاهرة صحية وضرورية لتطويرها، ما دامت هذه الصراعات تدار بنزاهة وديمقراطية. وبهذا الفهم سأظل أخوض الصراعات الفكرية داخل الحزب الشيوعي السوداني منطلقا من منصة البحث عن أفضل السبل للمساهمة مع الآخرين لتحقيق أماني وتطلعات الشعب والوطن."[1]

يعتبر المحلل السياسي والباحث الاكاديمي النور آدم، المحاضر في جامعة الزعيم الأزهري في كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، في حديثه لـ 'النيلان'، أن تشبث القيادات بمقاليد الأمور داخل الأحزاب السياسية ألقت بظلال سالبة عليها، حيث خلقت مسافة شاسعة بين الأجيال داخل الاحزاب.[2]

"شهدت هذه الأحزاب تراجعا ملحوظا في عضويتها، وقد انعكس هذا التراجع بشكل ملحوظ على تأثير هذه الأحزاب ونفوذها السياسي في المجتمع، حيث لا يمكن لهذا التطور أن يستمر ويتقدم في غيبة تعددية حزبية فاعلة."

ولليمين نصيب:لم ينحصر الصراع في مقاعد القيادة لدى الشيوعيين فقط، بل كان للجانب الآخر، أحزاب اليمين، نصيب الاسد، رغم أن حدته كانت أقل.

لم يطالب الكثيرون بضرورة إصلاح الحال داخل الحركة الاسلامية، ولم يتذمروا من سيطرة الترابي على مقعد الأمين العام لعقود، بل أحاطوه بهالة وقدسية جعلته يبعد عن تفكيره مسألة التنحي عن الموقع المعني، حتى أبعده الموت قسرا.

[1] http://www.theniles.org/ar/articles/politics/20458/
[2] http://www.theniles.org/ar/articles/politics/20263/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ودعت المذكرة إلى تفعيل جميع المؤسسات الحزبية القائمة بما يتيح أن تؤدي الأدوار المناطة بها، والاستناد إلى التفكير الجماعي وما يستتبعه من تدبير تشاركي في اتخاذ القرارات المصيرية، وألا يمنح تفويض لشخص ما مهما كان ليقرر ما يراه مناسباً هو وحده.

بقاء القيادات في مواقعها لفترة طويلة لا يقتصر على رؤساء الأحزاب وحدهم كما يقول الباحث أسامة بله إبراهيم، باحث مستقل يحلل لقناة فرانس ٢٤. إنه "يمتد إلى بقية أعضاء نخبة الحزب، وإن كان بشكل أقل، ونقصد هنا بنخبة الحزب أصحاب المواقع القيادية مثل نائب رئيس الحزب، وكيل الحزب، الأمين العام، الأمين العام المساعد، سكرتير عام الحزب ومساعدوه، أعضاء الهيئة العامة في الحزب."[1]

"لا شك أن طول فترة بقاء تلك القيادات، ولاسيما رؤساء الأحزاب، في مواقعها يجعل هناك ارتباطا وثيقا بين الحزب ورئيسه وهو ما يطلق عليه ظاهرة 'شخصنة القيادة' أو أحزاب الأشخاص. كلما زاد دور شخص معين أو مجموعة من الأشخاص في السيطرة المطلقة على الحزب وإدارته، كلما ضعفت إمكانيات تطور الديمقراطية داخل هذا الحزب".

الصراع الاكبر من نوعه شهده الحزب الاتحادي الديمقراطي (الأصل) الذي يترأسه محمد عثمان الميرغني، بالرغم من انه يعتبر الاحدث مقارنه مع بقية رؤساء الأحزاب التاريخية.

[1] http://sudaneseonline.com/board/151/msg/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-...%D8%AA%D8%AD%D9%83%D9%89-%D8%B9%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D9%89-...%D8%A7%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B1%D8%A7--1272955682.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشير الباحث إبراهيم إلى أن كل الأحزاب تعاني من مشكلة تكريس بقاء شخص واحد في قيادة الحزب، فمنذ الستينيات لم تتغير قيادات الأحزاب الرئيسية في السودان الا برحيل الزعيم، ولم يترك أي منهم هذا المنصب بل أصبح هو الحزب. [1]

إحدى الأزمات التي تنتج عن القيادة الطويلة للشخص الواحد هي ببساطة تقدم معظم هذه القيادات في السن وما يخلفه ذلك من جمود في الفكر وعدم إتاحة الفرصة لأجيال الوسط والشباب للمشاركة في قيادة الحزب.

بالإضافة إلى ذلك "ارتباط الأحزاب بأشخاص بعينهم يجعل تلك الأحزاب تعاني مشكلة كبيرة فبمجرد رحيل تلك القيادة تدخل الأحزاب في أزمة عميقة يسببها النزاع الشرس على رئاسة الحزب، وهذا ما يقودنا إلى المظهر الثاني من مظاهر أزمة القيادة في الأحزاب وهو التنافس على رئاسة الحزب وما يصاحبها من انشقاقات ونزاع".

- الاستقرار البرلماني في السودان.

تجرى في السودان بعد فترة قصيرة الانتخابات الرئاسية التي يفترض أن ينتخب الشعب فيها رئيس الجمهورية لدورة جديدة، ورغم أهمية المنصب الرئاسي وخطره لا تجد هذه الانتخابات اهتماماً شعبياً؛ حيث يترشح الرئيس عمر البشير عن حزب المؤتمر الوطني وينافسه ساسة مغمورون يمثلون أحزاباً غير معروفة. بعد أن قاطع الانتخابات الساسة الكبار والأحزاب الجماهيرية لشكّهم في نزاهتها. هذه الحالة ظلت تلازم تجربة النظام الجمهوري الرئاسي في السودان منذ بدئه على يد الرئيس الأسبق جعفر نميري. الشيء الذي يمكننا من القول بلا تردد: إن السودان لم يعش تجربة نظام رئاسي حقيقي.

[1] http://www.theniles.org/ar/articles/politics/20263/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في بداية العهد الوطني طبق النظام البرلماني الذي يعني انتخاب رئيس الحكومة من البرلمان لا انتخاباً شعبياً مباشراً، ويكون رئيس الحكومة هوصاحب السلطة الفعلية، بينما تمثل رئاسة الدولة رمزية السيادة. وعليه أصبح إسماعيل الأزهري المنتخب من البرلمان هو الرئيس والحاكم الفعلي، بينما تولى مجلس خماسي رئاسة الدولة. ونص الدستور حينها على تداول الرئاسة شهرياً بين أعضاء المجلس، وبما أن شرعية الرئيس مستمدة من البرلمان. فقد أزهري رئاسة الحكومة بعد أن سحب منه البرلمان الثقة وآلت الرئاسة لعبدالله خليل. كان نظاماً برلمانياً مكتمل الأركان، ولم يشكك طرفا الحكم والمعارضة في ديمقراطية الممارسة السياسية. وانتهت التجربة البرلمانية الأولى بالانقلاب العسكري في نوفمبر 1958 الذي أدار البلاد بالطريقة الشمولية القابضة التي تناسب الأنظمة العسكرية.

لمّا عادت الديمقراطية بعد ثورة أكتوبر في 1964 ألغى نظام الرئاسة الدورية في مجلس السيادة. بعد أن نص الدستور المعدل على ديمومة الرئاسة لرئيس واحد، فاحتل إسماعيل الأزهري رئاسة مجلس السيادة. هذا التعديل الدستوري بجانب قامة الأزهري العالية جعل السلطة منقسمة بين رئاستين، وضاعت بعض ملامح النظام البرلماني المفترض. ومن أوضح أدلة القوة التي اكتسبها موقع رئاسة الدولة أن إسماعيل الأزهري احتفظ بمنصب رئيس مجلس السيادة حتى بعد أن نال حزبه الأكثرية البرلمانية في الدورة الانتخابية الثانية، ولم يفضل أزهري رئاسة الحكومة على رئاسة مجلس السيادة. لكن هذه الملامح الجديدة لم تغير جوهر برلمانية النظام، إلا أن ما ينبغي التنويه إليه هو أن القوى السياسية قد اتفقت على الانتقال إلى نظام جمهوري رئاسي، وبدأ السودان يتهيأ لهذا الانتقال.[1]

[1] http://m.alarab.qa/Story/485646

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وشرعت الأحزاب في إعداد نفسها لانتخاب أول رئيس جمهورية. وقد يفسر احتفاظ أزهري مرشح الاتحاديين لرئاسة الجمهورية بمنصب رئيس مجلس السيادة بأنه تمهيد لانتقاله لرئاسة الجمهورية. فقد كان أزهري الأوفر حظاً، خاصة بعد مصالحته مع حزب الشعب الديمقراطي.

لم يتمكن السودان من تنظيم أول انتخابات رئاسية تحت مظلة الحكم الديمقراطي بسبب الانقلاب العسكري الذي أطاح بالديمقراطية في ايار 1969، وجرت انتخابات الرئاسة فيما بعد على الطريقة الشمولية التي لا تسمح بتعدد المرشحين.. فبعد أن قضى الرئيس نميري على الانقلاب الشيوعي في 1971، رأى أن يحل مجلس قيادة الثورة، وأن يرشح نفسه رئيساً للجمهورية؛ فكانت انتخابات المرشح الواحد الذي يعرض نفسه لاستفتاء شعبي تعرف نتيجته سلفاً، وعليه ولدت تجربة النظام الرئاسي الأولى ناقصة ومشوهة.[1]

بعد سقوط نميري عاد السودان للنظام البرلماني الذي وجد حظه كاملاً للبروز بكل ملامحه لميلاده تحت مظلة الديمقراطية.. ولما سقطت الديمقراطية الثالثة بانقلاب حزيران1989، غابت كل الملامح الديمقراطية، وكعادة جل الأنظمة العسكرية. حاول النظام إضفاء ملامح ديمقرطية على وجهه، فتم حل مجلس الثورة كما فعل الرئيس نميري بمجلسه، وترشح الرئيس البشير للرئاسة في انتخابات أجريت عليها بعض التحسينات الشكلية. فسمح بتعدد المرشحين مع الإبقاء على قيود لا تسمح بالفوز لغير الرئيس البشير. فكانت انتخابات رئاسية غابت عنها الرموز السياسية المعروفة. وأضفى عليها وجود بعض المرشحين الهزليين طرافة وعرّضها للسخرية. وهكذا لم يجد النظام الجمهوري الرئاسي الذي طبق تحت حكمين شموليين أية فرصة للظهور بملامحه الكاملة، كما حدث للنظام البرلماني. ولذا لا يمكن عقد مقارنة منصفة بين تجربتي الرئاسي والبرلماني في السودان. أما المقارنة من الناحية النظرية فلا تمنح أياً من النظامين أفضلية مطلقة. فلكل مزاياه.

[1] http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-185673.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية في السودان

الحكومات الديمقراطية كانت هشّة التكوين وضعيفة الأداء وافتقدت ثقة الشعب لم تُفلح في إرساء قواعد متينة للحكم أو تلبية تطلعات الجنوب فشلت في وضع دستور دائم ولم تحمِ نفسها من العسكريين

الحكومات الانقلابية انتهجت العمل العسكري حلاً لمشكلة الجنوب قادت سياسات أدّت لخسائر في الأرواح والممتلكات وانفصال الجنوب كان عهدها مرتعاً خصباً للفساد والرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ تجربة السودان أنه لا يُمكن حكمه بمركزية قابضة ولا باستبداد شمولي.[1]

- غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات في السودان.

انتهت بانفصال اقليم الجنوب ولا تزال الحروب والنزاعات المسلحة مستمره في خمس ولايات من خمسة عشر ولاية تشكل ما تبقى من السودان.

يتنقّل المشهد السوداني، من أزمة الى أخرى، كأنما قدّر للسودانيين أن يعيشوا طوال حياتهم حروباً أهليّة وصراعات متتالية، وشلالات دم لا تتوقّف. بعد أن انتهت حرب السنوات الطويلة في تاريخ القارة السمراء بتقسيم أكبر بلدانها دولتين، السودان وجنوب السودان، ها هو التمرّد يستعر في إقليم دارفور، أكبر الأقاليم غربي البلاد. ورغم انفصال السودانيين، فإن الصراع ما لبث أن امتدّ من دارفور إلى ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، التي أضحت تعرف بالجنوب الجديد. لم

[1] http://www.raya.com/news/pages/03c8f0da-98b8-47a3-8746-bc2f3375995c

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يسلم كذلك شرق السودان الذي شهد حرباً دامت قرابة عقد من الزمان وانتهت باتفاق سلام عام 2006.[1]

ومن بين مشاهد الحرب الدموية، تُطل كارثة أشد دموية، ألا وهي النزاعات القبيلية التي انتقلت إلى خانة الحرب في بلدٍ يتكوّن من قرابة 400 قبيلة تنقسم نحو 40 فئة إثنية على أساس الخصائص اللغوية والثقافية وتتحدث 64 لغة مكتوبة ومنطوقة.

لا يمكن اعتبار الصراع القبليّ في السودان وليد تفجّر الحرب الأهلية أو الحركات المسلحة التي بلغ عددها نحو 26 حركة، وقّعت بعضها اتفاقات سلام مع الحكومة ورفضت بعضها الآخر واختارت مواصلة القتال. يقول مؤرخو الصراع القبليّ إنه بدأ للمرة الأولى عام 1932 بين قبيلتي الزيادية والميدوب ضد قبيلتي الكبابيش والكواهلة في منطقة شمال عاصمة دارفور (الفاشر) وتكرر في أعوام 1957 و1982 و1997. ويعزى سبب جميع هذه النزاعات إلى مصادر المياه والرعي. بيد أنّ الصراع الحقيقي بدأ عام 1983 بين قبائل الرعاة والمزارعين، بسبب التنافس على الموارد الشحيحة والأرض الصالحة للزراعة ونتيجة لموجات الجفاف والتصحّر التي ضربت منطقة الساحل الإفريقي منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي والتحوّلات البيئية التي نجم عنها انحسار نطاق المراعي والموارد المائية والتربة الخصبة.[2]

يتّفق الباحثون على أن القبلية، بإيجابياتها وسلبياتها، مفهومٌ متجذر في المجتمع السوداني ويمثّل دائرة مهمة من دوائر انتماء الفرد، إن لم تكن اليوم في مقدمتها. شهد السودان الذي قام بعد استقلاله عن بريطانيا عام 1956 على المفهوم المعاصر للدولة الوطنية، شهد العديد من

[1] http://raseef22.com/politics/2014/07/30/%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A8%D9%84%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF/

[2] http://raseef22.com/politics/2014/07/30/أسباب-وتداعيات-الصراع-القبلي-في-السود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتغيّرات في نظم الحكم والسياسات، ألقت بظلالها على شرعية وجودها لا بل أثّرت سلباً على فاعليتها. فتراجع دور الدولة وتوقّف تطوّرها نحوالمفهوم الحقيقي للدولة الوطنية، واختلّ التوازن ليتقدّم الولاء للقبيلة على الولاء للوطن.

إقليم دارفور الغربي الأكثر تاثراً بالصراع القبليّ، ثم يليه إقليم كردفان المجاور له. إذا أردنا التعمّق أكثر في الموضوع، نجد أنّ معظم الصراعات القبلية في إقليم دارفور تُعزى الى النزاع حول موارد الأرض والماء المحدودة في ظل التفجّر السكاني وتزايد أعداد المواشي. وقد تحوّل صراع الموارد إلى نزاع بين القبائل الرعوية الرحّالة ذات الأصول العربية، والقبائل الزراعية المستقرة ذات الأصول الإفريقي، فاتّخذ شكلاً عرقياً.

أشعل نار الصراع القبلي تدفق السلاح وانتشاره بسبب الصراعات في دول الجوار ثم جاء أخيراً ظهور الحركات المسلّحة المتمرّدة على الحكومة مؤدّياً إلى استقطاب حادّ للقبائل بين الحكومة والحركات، مما نقل الصراعات القبلية إلى مراحل متقدمة ومعقدة.

أن الصراعات القبلية أضعفت سلطة الدولة وأدّت لتآكلها، وأصبح للقبيلة أهمية أكبر من المؤسسات. لا شكّ أن هذه الحال ستستمرّ لاسيّما في ظل وجود مناطق تسيطر عليها الحركات المسلّحة وتطلق عليها اسم "المناطق المحررة".

الحل الشامل على إعادة الهيبة للدولة باعتبارها السلطة العليا التي لا تعلوها أيّ سلطة أخرى، بالاضافة إلى تبنّي حكم يُؤمّن مشاركة حقيقية لجميع أطياف الوطن، يتمّ من خلاله توزيع مُنصف للثروة والسلطة، وفق معايير موضوعية تقضي على شعور حاملي السلاح بالغبن التاريخي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يجدر كذلك تطوير النظام الأهليّ وتوظيف القبيلة على نحو رشيد من أجل تحقيق الوظائف الدفاعية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تحدّدها استراتيجية بعيدة المدى وفقاً لمبادئ متفق عليها من كل مكوّنات المجتمع السودانيّ. وتبني وتنفيذ سياسات ثقافية تسعى إلى تغيير القيم الثقافية والاجتماعية السالبة، خاصةً في ما يتعلق بصورة الآخر، فضلاً عن الفهم العميق لجذور الأزمة والاعتراف بها.

- الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية (الأولية)في السودان.

ويشكل انفصال الجنوب والحروب الدائرة الدليل المادي على فشل صيغة الحكم في الحفاظ على وحدة البلاد وادارة التنوع بطريقة بناءة. وعلى قوى المعارضة الان، من اسلامية وغير اسلامية تحدي طرح صيغة جديدة او مشروع جديد لادارة مرحلة الانتقال الديمقراطي

واقع عدم الاعتراف بالتنوع فى السودان سببه الرئيسى هو الصراع بين الاقلية المهيمنة والاغلبية التى ترزح تحت وطأة قمع السلطة. هذا الصراع السياسى له جذور اقتصادية – اجتماعية. وهوصراع بين قوى المركز المهيمنة على السلطة والمتحكمة فى الثروة، ضد قوى الهامش وهم الاغلبية المنتجة للمواد الاولية فى الارياف، اضافة الى فقراء المدن. وبالرغم من ان واقع التعدد هو واقع عملى، الا ان السطة السياسية لم تعترف به بل ظلت تعمل على فرض ثقافة احادية تعبر عن نظرتها للعالم ورؤاها السياسية.

نجد ان المجموعات الثقافية والاثنية المختلفة تتعايش مع بعض طالما وجدت الظروف مناسبة. والامثلة على ذلك كثيرة مثل الطقوس والاحتفالات المشتركة فى المناسبات القومية والدينية، واحتفالات مولد النبى محمد، والتى تعبر بوضوح عن التنوع. كذلك يظهر واقع التعايش فى الزيجات المختلطة وهى منتشرة كثيرا، لدرجة لا يمكن معها تبين اى تمايز عرقى واضح. اللغة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية فان اقلية صغيرة جدا هي فقط التى لا تستطيع التحدث بها، وكذلك دين الاسلام هو دين الاغلبية. ومع شمول هذه المظاهر الا ان الاقليات المختلفة ظلت تحتفظ بسماتها المميزة مثل اللغات والعادات والغناء والرقص والطقوس والمعتقدات والخرافات وغيرها. هذا الواقع يدلل على ان رفض التعدد لا يعبر عن رغبة المجتمع بقدر ما هو سلوك ورغبة المجموعة الحاكمة وحلفاءها. [1]

السلطة الحاكمة يقع على عاتقها واجب خدمة رعاياها وتوفير الحماية لهم فى الفضاء العام والخاص. لكن هنالك امثلة كثيرة تؤكد ان الممارسات اليومية تخالف هذه المبادئ. فالحصول على بطاقة الهوية الوطنية فى الدول المتقدمة لا يتطلب من الفرد الا اثبات مكان الاقامة وهوية احد الوالدين اوقرار ادارى بمنح الجنسية. لكن فى السودان يصبح الامر صعبا جدا لبعض الاقليات مثل الفولانى والهوسة والسكان المنحدرين من اصول اثيوبية اوارترية والروما والمنحدرين من اصول اوربية مثل الاتراك واليونانيين.

- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام السوداني

لم تؤدي سياسات التحول نحو اقتصاد السوق، التي بدأ تنفيذها منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، لبناء قاعدة انتاجية قوية للاقتصاد الوطني. فقد تدهورت مساهمة القطاعات الرئيسية الزراعه والصناعه في الناتج الاجمالي المحلي وبرزت اهمية قطاعات النفط والتعدين معززة بذلك التوجهات الريعية للاقتصاد والمجتمع ومفاقمة في نفس الوقت النزاعات (الحرب الاهلية) بين الاقاليم حول انصبتها من الثروة الريعية.

بالنظر لأداء سياسات بنك السودان المركزي خلال العام 2015 وفي ظل التحديات الداخلية والخارجية، فقد تمكن بنك السودان المركزي وبالتنسيق مع الجهات ذات الصلة في الدولة

[1] http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=392662

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالنزول بمتوسط معدل التضخم إلى 17.3 في المئة خلال العام 2015 مقارنة بالمستهدف البالغ 25.9 في المئة، حيث يعكس ذلك فعالية السياسة النقدية الترشيدية التي اتبعها بنك السودان المركزي. والجدير بالذكر أن المصارف قد ساعدت على نجاح تنفيذ سياسات بنك السودان المركزي للعام 2015 من خلال مساهمتها في إنجاح تجربة صندوق إدارة السيولة مما مكّن البنك المركزي من لعب دوره كملجأ أخير بصورة أكثر كفاءة وساهم ذلك في خفض معدلات التضخم.[1]

وقد تم تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 4.9 في المئة بنهاية العام 2015، وذلك من خلال توفير القدر الكافي من السيولة الذي يتطلبه النشاط الاقتصادي.

- قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية في السودان

اعترف تقرير حكومي بصعوبة تحقيق السودان لاهداف الانمائية الالفية فى مداها الزمني المحدد بـ2015 قبل ان يؤكد بان الفرصة مازالت مواتية لاحراز تقدم اكبر فى حال تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والخطط القومية بفعالية وكفاءة.

واعتبر التقرير الصادر من المجلس القومي للسكان لاستعراض وتقييم الخصائص السكانية للسودان بعد خمسة عشر عاما من انعقاد مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية وتنفيذ اعلان داكار، اعتبر ان انتاج النفط لم ينعكس فى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين الامر الذي ادى الى ارتفاع مستوى الفقر بين السكان من 55% -95 %.

وفقا للتقرير فان اعداد المهاجرين الداخلين بلغ 3،4 مليون نسمة حسب تعداد 1993م نصفهم تقريبا هاجروا الى الخرطوم 48 % من هذه الهجرة كانت من المناطق الحضرية فى مقابل

[1]http://www.uabonline.org/ar/magazine/158315851575158715751578/16051581157516011592157616061603157516041587160815/27434/7

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

46،1 %من المناطق الريفية ويقول التقرير ان الصراعات التى شهدتها البلاد وتحديدا فى الجنوب والشرق وجبال النوبة وجنوب النيل الازرق وابيي ودارفور ادت الى نزوح اعداد كبيرة من السكان حيث بلغت هجرة السكان بسبب الصراعات المسلحة 8،2 مليون نازح و1،7 مليون لاجئ فى الدول الافريقية المجاورة الامر الذي اثر على حجم السكان وتركيبته النوعية والعمرية بجانب تأثيراته الثقافية والعرقية والدينية الى ذلك ربط التقرير نجاح خطط ادماج عودة واعادة دمج النازحين واللاجئين التى وضعتها الحكومة فى اطار شراكة مع الامم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة بكفاية تدفق الاموال من الجهات المانحة بجانب ايجاد حل لازمة دارفور بشكل نهائي.

فيما يتعلق بالهجرة الخارجية كشف التقرير عن ارتفاع مستوى حجم الهجرة من والى السودان خصوصا خلال الاعوام من 2002م –2007م حيث زادت عمليات المغادرة من 185،985 لتبلغ 417،359 بنسبة 124% بينما ارتفع عدد القادمين من 228،265 ليصل 388،930 بنسبة وصلت الى 70% وفى عام 2008 بلغ عدد السودانيين العاملين فى الخارج نحو 800000 منتشرين فى 108 دولة الغالبية العظمى بالمملكة العربية السعودية تليها ليبيا والامارات العربية والعراق واليمن اما العدد الكلي للاجانب فى عام 2007م فقدر ب1،3 مليون اي 27 % من نسبة السكان فيما بلغ عدد اللاجئين بالسودان 723974 مقابل نصف مليون لاجئ سوداني بدول الجوار الافريقي اسفر عنه النزاع المسلح بالجنوب.[1]

[1] http://www.alnilin.com/146551.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: قياس مؤشرات الاستقرار السياسي

توجد مجموعة من الجهات الدولية التي تقيس مستويات الاستقرار السياسي في دول العالم، وقد اختلفت اتجاهاتهم في عملية تحديد مؤشرات الظاهرة، كما اختلفوا في اعطاء الاوزان للمؤشرات المختلفة. ولظاهرة الاستقرار السياسي نوعان من المؤشرات: الاولى هي مؤشرات العنف الشعبي الغير الرسمي، والثانية هي مؤشرات العنف السياسي الرسمي.

ومن اهم الجهات التي تقوم بقياس مؤشرات مستوى الاستقرار الرسمي، تبرز بيانات البنك الدولي، والتي تعطي اوزانا للاستقرار السياسي لجميع دول في العالم.

المطلب الاول: الاوزان الرقمية لمؤشرات الاستقرار السياسي

كما يقدم البنك الدولي بيانات عن شدة العنف السياسي، والتي تأخذ القيم من 2,5− الى 2,5+، بحيث تشير القيمة الادنى (2,5−) الى مستوى عالي من شدة العنف السياسي وكلما ارتفعت القيمة باتجاه (2,5+) دلت على انخفاض شدة العنف السياسي. والجدول رقم(7) يبين متوسطات الاوزان الرقمية لمؤشرات شدة العنف الرسمي وغير الرسمي.[1]

[1] Kaufmann, D Karry, A. Governance Matters IV: Governance Indicators for 1996-2004, World bank, 2005.p32

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (7) متوسطات الاوزان الرقمية لشدة العنف السياسي الرسمي

الوزن النسبي	مؤشرات العنف الرسمية والغير رسمية	قيمة شدة المؤشر
	العنف الرسمي	-2,5 الى +2,5
1,5-	استخدام قوات الامن للقضاء على اعمال العنف الداخلي	
2,0-	الحكم اوالامر بالاعدام	
2,5-	استخدام وحدات الجيش للقضاء على اعمال العنف الداخلي	
	العنف الداخلي غير الرسمي	-2,5 الى +2,5
0,5-	احتجاج غير عنيف	
1,0-	مظاهرات واعمال عنف محدودة	
1,5-	ازمة سياسية داخلية	
2,0-	ازمة سياسية خطيرة	
2,5-	حرب داخلية(حرب اهلية اوحرب عصابات)	
3,0-	حرب انفصالية	

الجدول رقم 7

المصدر: Kaufmann, D Karry, A. Governance Matters IV: Governance Indicators for 1996-2004, World bank, 2005.p32

ومن المؤشرات التي تقيس مستويات عدم الاستقرار السياسي يبرز مؤشر viewswire، ويصنف المؤشر بلدان العالم من حيث قابليتها للاضطرابات الاجتماعية والسياسية على اساس النماذج الكمية. ويتم تصنيف دول العالم على مقياس من (0–10)، بحيث يعطى الرقم الاقل للدول الاكثر استقرارا سياسيا، ويعطى الرقم الاعلى للدول الاقل استقرارا سياسيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتم تحديد قيمة المقياس لكل دولة في العالم عن طريق حساب متوسط اثنين من المؤشرات الفرعية: نقاط الضعف الكامنة في البلاد، ومؤشر الضائقة الاقتصادية. ويتم قياس مؤشر نقاط الضعف الكامنة في البلاد من خلال المؤشرات التالية: عدم المساواة الاقتصادية، وتاريخ الدولة والفساد، ومستويات التفتت العرقي، ومستويات الثقة في المؤسسات، ومدى التمييز ضد الاقليات، وتاريخ الدولة في عدم الاستقرار السياسي، وتاريخ الاضطرابات العمالية، ومستويات توفير الخدمات الاجتماعية، ومتوسط عدم الاستقرار السياسي في الدول المجاورة للدولة، ونوع الحكم السائد–اذ تعد الانظمة الديموقراطية والاستبدادية اكثر استقرارا من غيرها، ومؤشر الاحزاب السياسية.

بينما يتم قياس مؤشر الضائقة الاقتصادية من خلال قياس المؤشرات التالية : النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للفرد الواحد، مستويات البطالة، والناتج المحلي الاجمالي الفعلي للفرد الواحد.[1]

ويقيس مؤشر Political Instability Task Force (PITF) مستويات عدم الاستقرار السياسي في جميع انحاء العالم، ويتم تمويل مصروفات بناء المؤشر وجمع البيانات وتحليلها من قبل وكالة الاستخبارات المركزية في الولايات المتحدة الامريكية، مع انه لا يعبر عن وجهة نظرها. ويسهم المؤشر في توثيق حالات القتل ضد المدنيين في سياق الصراع السياسي ووصفها كميا، أي الاستخدام المتعمد للعنف القاتل ضد المدنيين غير المقاتلين من قبل الجهات العاملة في صراع سياسي اوقتال عسكري.

[1] Political Instability. The Map Scroll. 24 March 2009. Retrieved 12 may 2013 from: http://mapscroll.blogspot.com/2009/03/Political-instability.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تقيس مؤشرات مركز Estes' Index Of Political stability مستويات الاستقرار السياسي في الفترة الزمنية من 1979م – 1984م، وذلك من خلال عدد الثورات التي حدثت لسبب سياسي، وعدد الاضطرابات التي حدثت لسبب سياسي، وعدد القتلى في حوادث العنف الداخلية لكل مائة الف نسمة، ويتدرج المؤشر في قياسه من سالب درجة(-1) الى (-5) درجات حسب مستوى العنف.

ومن طرق قياس مستويات الاستقرار السياسي في العالم، يظهر نموذج تحليلي للتحذير والاستجابة المبكرين Fewer. وقد تمت صياغة هذا النموذج من قبل منتدى التحذير المبكر والاستجابة المبكرة، ويهدف النموذج لوضع نظام تحذير مبكر، وقد تم انجازة بمشاركة مؤسسات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرهم. ويسمح هذا النموذج بدراسات بنيوية للكوارث والصراعات العنيفة المعقدة. ويقدم النموذج رؤيا شاملة للصراعات، من حيث الاسباب والمحددات، ويقترح سياسات للتعامل معها في دول العالم المختلفة، وقدم النموذج مجموعة من المؤشرات :

أ- مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي، وتتضمن : انتشار الفقر، وزيادة البطالة، والتضخم، وعدم استقرار الاسعار، والعدالة في توزيع الارض، والوصول الى الرفاه الاقتصادي، وجود تدرج تدرج اجتماعي معلن عنه، ومحدودية التفاوت في الدخول، ومستوى الفشل الزراعي، ومستويات التلوث، والكوارث البيئية، وسوء الادارة، والتفاوت وعدم المساواه والفساد، وعدم الاستقرار الاقتصاد الكلي وعدم الرضا عن ادارة شؤون الدولة ،ويأس عام مرتبط بالعدالة والرفاه الاقتصادي والامن الشخصي وامن الاسرة.

ب- مؤشرات مفجرات الصراعات الداخلية وتتضمن : عدم الاستقرار السياسي الداخلي، وتغيير التحالفات، واعتقال المشكوك في ولائهم، واعتقال ذوي الدوافع السياسية والمراكز السياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المسيطرة واثرها في السلام والاستقرار، وسياسات تمييزية، وزيادة التوتر بين مساندي النظام وجماعات المعارضة، ووجود انتهاكات لحقوق الانسان مكثفة

ج- مؤشرات التدهور الاقتصادي واللتي تتضمن زيادة الفقر، والتفاوت الحاد بين المواطنين، ونقص الغذاء.[1]

المطلب الثاني: الاوزان الرقمية لمؤشرات الاستقرار السياسي في مصر والسودان واثيوبيا

بالرجوع لجدول رقم(2) للاطلاع على مؤشرات الاستقرار السياسي لدول المصب واثيوبيا.[2]

بدراسة الجدول رقم (1) مؤشرات الاستقرار السياسي يتبين لنا ما يلي:

1. ان اعلى قيمة لمؤشر الاستقرار السياسي خلال الفترة الاولى بلغت (-0,52) سجلتها مصر في عام 2008، بينما بلغت ادنى قيمة لنفس المؤشر (-2,65) سجلتها السودان في عام 2010.

2. أن أعلى قيمة للمؤشر السياسي خلال الفترة الثانية بلغت (-1.32) سجلتها اثيوبيا في عام (2014)، بينما بلغت أدنى قيمة لنفس المؤشر (-2.52) سجلتها السودان في عام (2011).

[1] Jan Erik lane, op. cit, p. 68.
[2] Worldwide Governance Indicators. Retrieved 5 September 2013 from: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#doc-over

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (8) مؤشرات الاستقرار السياسي لدول المصب واثيوبيا[1]

مصر							
الفترة الاولى							
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الوسط الحسابي
الترتيب	142	153	142	138	142	156	146
المؤشر	-0.65	-0.86	-0.59	-0.52	-0.62	-0.91	-0.69
السودان							
الفترة الاولى							
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الوسط الحسابي
الترتيب	186	191	190	191	192	193	191
المؤشر	-1.97	-2.11	-2.34	-2.47	-2.65	-2.65	-2.37
اثيوبيا							
الفترة الاولى							
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الوسط الحسابي
الترتيب	181	180	181	178	179	182	180
المؤشر	-1.65	-1.7	-1.76	-1.7	-1.62	-1.61	-1.67
مصر							
الفترة الثانية							
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	الوسط الحسابي
الترتيب	182	179	181	180	178	..	180

[1] الجدول اعداد الباحث، مصدر المعلومات:http://www.theglobaleconomy.com/Egypt/wb_political_stability/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤشر	-1.44	-1.46	-1.65	-1.61	-1.34	..	-1.5
الفترة الثانية							
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	الوسط الحسابي
الترتيب	193	189	179	187	186	...	187
المؤشر	-2.52	-2.27	-1.38	-2.38	-2.17	..	-2.14
اثيوبيا							
الفترة الثانية							
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	الوسط الحسابي
الترتيب	183	180	179	178	179	..	180
المؤشر	-1.49	-1.54	-1.38	-1.32	-1.48	..	-1.44

الجدول رقم 8

المـــــــــــــــــــصدر:

http://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_political_stability/#Sudan

http://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_political_stability/#Ethiopia

http://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_political_stability/#Egypt

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس: أثر الامن المائي على الاستقرار السياسي

يتمثل الامن على المستوى الفردي في تحقيق قدر من الطمآنينة والسكينة للفرد، حيث ان اشباع الحاجات الاساسية على المستوى الفردي يمكن ان تؤدي الى تحقيق الامن للمجتمع والعكس صحيح في حالة عدم اشباع هذه الحاجات الاساسية فان الافراد يصبحو تهديدا للمجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا باعتبار ان الانسان هو الذي يقوم بعمليات الانتاج والتوزيع والاشراف عليها وهو المحرك الاساسي لجميع الانشطة.

اما الامن على المستوى الجماعي فيتمثل في تحقيق الحماية لحقوق الجماعات المختلفة في المجتمع ورعاية مصالحها في المجالات المختلفة وتوفير النظم والمؤسسات التي تخدم هذه الجماعات، فالامن لا يمكن تحقيقه الا من خلال توفر الامن للافراد والجماعات المكونة للمجتمع.

وهناك عدد من النظريات تحدثت عن علاقة الامن بالحاجات الاساسية للانسان وهي ما يعرف بنظريات الحاجات الاساسية، التي تتمثل في نظرية ماسلو.فقد اشارت نظرية ماسلو الى ان الحاجات الاساسية للانسان تكون في شكل هرم تبدأ من اسفل الى اعلى، وبالتالي فان الانسان يبدأ في اشباع حاجاته من اسفل الى اعلى الا ان قليل من الناس من يصل الى قمة الهرم. فالانسان في نظر ماسلو يبدأ باشباع الحاجات الطبيعية ثم الحاجات الامنية التي تليها الحاجات الاجتماعية ثم الحاجات النفسية واخيرا تحقيق الذات.وحسب نظرية ماسلو فان اشباع الحاجات الامنية للانسان تاتي في المرتبة الثانية من حيث الاهمية.كما اشارت نظرية موري الى الحاجات الاساسية للانسان من منظور الدوافع الاساسية التي تحرك الانسان وحددتها في عدد من الدوافع هي الجوع، والجنس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحب الاستطلاع. وبالتالي فان النظرية حاولت الربط بين الاثار المترتبة على انعدام الامن الاقتصادي والاجتماعي واسبابه.[1]

اما نظرية هيرزبرج اشارت الى اهمية الحاجات الاساسية للانسان، التي تتمثل في الماء والهواء والغذاء، ويرى هيرزبرج ان هذه الحاجات هي التي تدفع الانسان لاظهار سلوك معين، ويمكن القول ان انعدام الماء والغذاء والهواء يمكن ان يؤدي الى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الانساني.[2]

المبحث الاول: أثر مؤشرات الامن المائي على الاستقرار السياسي

المياه هي الحياة وهي اساسية للامن الغذائي والتغذية، وهي عصب النظم الايكولوجية بما فيها الغابات والبحيرات والاراضي الرطبة التي يعتمد عليها الامن الغذائي والتغذية على مر العصور وبالنسبة الى الاجيال الحاضرة والقادمة. وتشكل المياه ذات الجودة والكمية الملائمتين امرا اساسيا للشرب والنظافة الشخصية وانتاج الاغذية سواء مصائد الاسماك والمحاصيل والثروة الحيوانية.

ان المياه اساسية ايضا بالنسبة الى قطاعي الطاقة والصناعة وغيرها من القطاعات الاقتصادية. وغالبا ما تشكل الانهار والمسطحات المائية طرقا اساسية للنقل. وبشكل عام تدعم المياه النمو الاقتصادي وزيادة الدخل وخلق فرص عمل وبالتالي الامكانية الاقتصادية للحصول على الاغذية.

[1] http://mawdoo3.com/%D8%B4%D8%B1%D8%AD_%D9%87%D8%B1%D9%85_%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%84%D9%88

[2] http://point-light.com/?p=11894

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان من شأن نقص الوصول الى مياه الشرب الامنة والمرافق الصحية وممارسات النظافة الصحية أن يقوض الحالة التغذوية للاشخاص بفعل الامراض المنقولة بالمياه والاصابات المعوية المزمنة.

شاع استخدام اصطلاح الأمن الغذائي في الأدب الاقتصادي منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين للدلالة على الطبيعة الخاصة للعجز الغذائي ومدى خطورته على كل من الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع ككل، فالأمن الغذائى يشير إلى توافر الطعام للفرد، فتعتبر الأسر مؤمنة غذائيًا عندما لا تتعرض للجوع ولا تخاف من الموت جوعًا، وتتعدد مفاهيم الأمن الغذائي، ولكن جميعها يشير إلى قدرة المجتمع على تلبية احتياجات سكانه من الغذاء الكافي والصحي.

المطلب الاول: أثر المؤشر الاقتصادي على الاستقرار السياسي

تشير منظمة الصحة العالمية واليونيسيف الى ان 47% من سكان الريف في افريقيا ما زالوا يفتقرون الى امكانية الحصول على مصادر محسنة لمياه الشرب عام 2012م و25% من السكان افتقروا الى امكانية الوصول الى مرافق الصرف الصحي المحسنة.

ترتبط المياه بالطاقة ارتباطا وثيقا بحيث ان المياه المستخدمة لتوليد الطاقة مثلت 15% من عمليات سحب المياه على المستوى العالمي في عام 2010 مما قد ينافس نسبة المياه المسحوبة لانتاج الاغذية.وفي اوقات انخفاض المياه المتوفرة، قد يتم تخفيض الري من حيث الاولوية من اجل مواصلة ضمان وجود الماء لانتاج الطاقة. وفي الوقت نفسه تشكل الطاقة امرا اساسيا لتوفير مياه الري وتجهيز الاغذية وتحضيرها ومعالجة المياه ومياه الصرف الصحي. [1]

[1] تقرير برنامج التقييم العالمي للمياه، 2014.ص 89.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان كميات المياه المفرج عنها من سدود توليد الطاقة من الماء تميل الى تلبية احتياجات توليد الطاقة من الماء بدلا من احتياجات المزارعين عند مصب الانهار او النظم الايكولوجية. وبذلك ممكن ان يترتب تأثيرات ضارة على الري وعلى مصايد الاسماك الداخلية، وعلى مساهمتها في الامن الغذائي والتغذية.[1]

ويعتمد الوصول الى المياه واستخدامها من اجل الامن الغذائي الى علاقات القوة القائمة بين البلدان على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في احواض المياه وعلى المستوى المحلي، والى البنى الاساسية ومياه الامطار. وقد يشكل ضمان الوصول الى المياه تحديا خاصا بالنسبة الى اصحاب الملكيات الصغيرة والشعوب الضعيفة والمهمشة والنساء.

تمثل الزراعة البعلية المصدر الاول لانتاج الاغذية في العالم بنسبة 45% ،ويشكل استيراد الاغذية الية للتكيف تلجأ اليها البلدان التي تعاني من ندرة المياه. فتتم التجارة على المستوى الدولي بحوالي 14% من الحبوب في العالم، والبلدان التي تعاني من ندرة المياه من الناحية المادية او الاقتصادية تستأثر بحصة أكبر من صافي الواردات. وبالتالي تعتمد هذه البلدان بشكل خاص على التجارة الدولية وتتأثر بصورة خاصة بتقلب اسعار الاغذية وبالقيود المفروضة على الصادرات في ظل الازمات.

ان السياسات الوطنية للمياه لا تولي الاولوية للامن الغذائي والتغذية على الرغم من ان البعض يحدد تسلسل الاولويات لتخصيص المياه مع التركيز على الامن الغذائي والتغذية، يشكل تنفيذ ذلك بشكل كامل تحديا بسبب نقص التكامل على مستوى أخذ القرارات، اذ ان القرارات الخاصة بالري أو الصناعة أو توليد الطاقة تؤخذ من جانب ادارات مختلفة مع ايلاء اعتبار طفيف

[1] http://www.fao.org/cfs/cfs-hlpe/ar/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتداعيات المتراكمة على المياه. غير ان بعض البلدان قد حسن عملية اتخاذ القرارات بين القطاعات، وهي عملية حرجة لضمان ما يكفي من المياه لتحقيق الامن الغذائي والتغذية

ان توافر المياه والحصول عليها واستخدامها يعتمد على عوامل اجتماعية واقتصادية خاصة بكل سياق من السياقات، فضلا عن العوامل الثقافية والسياسية ايضا.

ان الصلات بين المياه وابعادها الاربعة وهي:توافرالمياه، واستقرارها، ونوعيتها، وسبل الحصول عليها والامن الغذائي والتغذية هي صلات متعددة، وتعمل على مختلف المستويات، بما في ذلك المستوى الفردي والمستوى الاسري. والماء ضروري لجميع الانشطة، والعمليات والمخرجات.[1]

1. تتمع نوعية الماء وتوافره بأهمية كبرى بالنسبة لمياه الشرب ،وهما مهمان كذلك للاستخدامات المنزلية الاخرى وللنظافة الشخصية وهي المحددات الرئيسية للتغذية والصحة الجيدتين.

2. ان الماء ضروري لانتاج الاغذية (مصائد الاسماك، المحاصيل ،والثروة الحيوانية). ويستخدم جزء كبير من المسحوبات المائية العذبة نحو 70% في اغراض الزراعة.

3. يلعب الماء دورا اساسيا في الصناعات، والنمو الاقتصادي بصفة عامة. وهكذا فان الماء الذي يستخدم في القطاعات غير الزراعية يمكن ان يسهم في الامن الغذائي والتغذية، وذلك عن طريق زيادة الدخول وتيسير سبل الحصول على الغذاء. ومع ذلك، يمكن للتنافس على الماء ان يسفر عن تأثيرات سلبية على انتاج الاغذية وبخاصة في سبل الحصول على الماء من جانب صغار المزارعين الذي يؤثر على امنهم الغذائي وتغذيتهم.

[1] Ericksen, others.2010. The value of a food system approach. In J. Ingram, P. Ericksen @ D. Liverman, eds. Food security and global environmental change, pp.25-45. London,Earthscan.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تستخدم غالبا الانهار كطرق رئيسية للنقل.والذي يعتبر اقل تكلفة من النقل الجوي. ومع ذلك لا تزال المجالات بشان السدود الكبيره متواصلة. وهناك دراسة قام بها Ansar واخرون (2014) تستشهد باحصاءات التكاليف بالنسبة ل 245سدا كهرومائيا كبيرا بنيت خلال الفترة من 1934 الى 2007. فحتى بدون وضع التاثيرات الاجتماعيه والبيئية في الحسبان، تخلص الدراسة الى ان " تكاليف التشييد الفعلية للسدود الكبيرة عالية جدا بحيث لا تعطي عائدا ايجابيا " وقد توصلت هذه الدراسة الى ان تكاليف انشاء السدود الكهرومائية تزيد في المتوسط باكثر من 90 بالمئه عن الميزانيات المبدئية المرصوده لها.[1]

وان ثمانية من كل عشرة سدود قد مدد اجل تنفيذها الى بعد ما كان مقررا، مما يشكك عمليا في صلاحيتها الاقتصادية والمالية.[2]

وتتسم تكاليف ومزايا السدود الكبيرة بالتعقيد، وبخاصة فيما يتعلق بمصايد الاسماك، وهذا جانب يحظى غالبا بالاهمال اثناء المناقشات التي تدور بشان السدود الكبيره.

ان الدراسات بشان انتشار السدود على نهر الميكونغ تبرز كيف ان هذه السدود تؤثر تاثيرات ضارة على مجتمعات الصيد الحرفي وتمثل تهديدا خطيرا للامن الغذائي الاقليمي. ان فقدان مخزونات الاسماك هذه من شانه ان يجعل من الحتمي التحول الى التربيه الصناعية للثروة

[1] Ansar, A., Flyvbjerg, B., Budzier, A, & Luna, D. 2014. Shoud we build more large dams? The actual cost of hydropower mega project development. Energy Policy 69:43-56
[2] Ansar, A., Flyvbjerg, B., Budzier, A, & Luna, D. 2014. Shoud we build more large dams? The actual cost of hydropower mega project development. Energy Policy 69:43-56

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحيوانية. وذلك للرد على دعاوى ان المشروعات الكهرومائية هذه سوف تخفض من انبعاثات الكربون.[1]

وفي اطار اوسع وفيما وراء التاثير السلبي الذي يقع على مخزونات الاسماك فان هذه السدود تؤثر ايضا على السكان الذين يعتمدون على مصائد الاسماك لكسب اقواتهم وفي دراسة استقصائية اجريت بين الصيادين ومجموعات الصيادين في حوض نهر جانكيز، ساد فهم ان السدود وتاثيراتها على تدفقات النهر كانت هي السبب الرئيسي في الانخفاضات التي حلت بمصايد الاسماك والموارد السمكية والتي احدثت تاثيراتها السلبية على اقوات هذه المجتمع . وعلى الرغم من ان للسدود الكبيرة تاثيرات كبيرة بصفة خاصة من حيث ما يتعلق مثلا بتدفق الرسوبيات.[2]

استفادت اعداد كبيرة من السكان الموجودين في المناطق الحضرية من الاغذية التي تنتج من مياه السدود، ومن الطاقة التي تنتجها الشبكات الكهرومائية.

وبالاضافه الى ذلك، تتضمن الثروة الحيوانية قيما ثقافية هامة، فهي تشكل وسائل للفقراء من اجل جمع الثروات واتاحة شئ من القدرة على مواجهة الجفاف والبيئات القاسية الاخرى. وتكتسب اهمية خاصة في المناطق القاحلة والشبه قاحلة.

مؤشر الثروة الحيوانية

وتستهلك الثروة الحيوانية حوالي 20 % من المياة المخصصة للزراعة، ومن الارجح ان تنمو هذه الحصة في المستقبل القريب نظرا الى الزيادة السريعه في استهلاك المنتجات الحيوانية.

[1] Eyler, B. 2013. China needs to change its energy strategy in the Mekong region China Dialogue (available at www.chinadialogue.net/article/show/single/en/6208-China-needs-to-change-its-energy-strategy-in-the-Mekong-region)
[2] Gupta, H., Kao, S. & Dai, M, 2012. The role of mega dams of reducing sediment fluxes: a case study of large asian rivers. Journal of Hydrology, 464-465:447 458.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتختلف الثروة الحيوانية في فعاليتها في مجال تحويل العلف الى منتجات حيوانية، الامر الذي يؤثر تاثيرا كبيرا في كمية المياه المستخدمة.[1]

مؤشر التجارة:

وشكلت القيود المفروضة على التصدير وحظره عوامل اساسية في ازمة الاسعار الغذائية للفترة 2007–2008، ولا سيما في تقلب الاسعار الشديد الذي شهدته سوق الارز وايضا سوق القمح وفول الصويا.[2]

وادى حظر التصدير والقيود المفروضة عليها الى تفاقم الاسعار المتزايده واضاف الشك الذي يساور البلدان المستورده للمواد الغذائية بشان اتاحة الامدادت .[3]

وساهم لجوء الدول المصدرة، مثل الاتحاد الروسي والارجنتين والهند الى فرض قيود على التصدير، في ارسال اشارة قوية الى البلدان المستورده مفادها ان المصالح المحلية للجهات المصدرة تبقى اساسية وان الجهات المستورده للمواد الغذائية والتي تعاني من شح في المياه هي ضعيفة امام مخاطر الامن الغذائي والتغذية في اوقات الازمات. وبالاضافة الى ذلك انسحبت بعض الجهات المستورده ذات الدخل المنخفض من السوق عندما فسخ تجار الحبوب من القطاع الخاص عقودا، اذ اختارو عدم الالتزام بالعقود وبيع الحبوب باسعار مرتفعه في مكان اخر.

[1] De Fraiture, C. 2. & Perry, C. 2007. Why is agricultural water demand irresponsive at low price ranges?,In F. Molle & J.Berkhoff, J. eds. Irrigation water pricing: the gap between theory and practice. Wallingford, UK, andColombo, CABI Pubishing and International Water Management Institute.

[2] تقريرفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالامن الغذائي والتغذية، 2011

[3] Sharma, R. 2011. Food export restrictions: review of the 2007-2010 experience and consideration for disciplining restrictive measures. FAO Commodity and Trade Policy Research Working paper No. 32. Rome.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الرغم من ان اثيوبيا تحظى بأعلى معدلات نمو اقتصادي في القارة الافريقية إلا انها لا تزال تعتمد على الزراعة بدرجة كبيرة وهو القطاع الذي يعمل به ثلاثة أرباع حجم القوى العاملة في البلاد التي يبلغ عدد سكانها 90 مليون نسمة.

مؤشر الزراعة

ويأتي الارتفاع في قيمة الفجوة الغذائية العربية الى اعتماد الوطن العربي على الاستيراد وخاصة للسلع الغذائية الرئيسة حيث تشير الاحصائيات الصادرة عن تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2015 الى أن قيمة واردات الدول العربية من القمح والدقيق زادت الى نحو (10,96) مليار دولار وذلك عام 2015مقارنه بنحو (10,86)مليار دولار لمتوسط الفترة (2008-2014). وكان نصيب واردات القمح من اجمالي واردات الحبوب نحو (43,5%).[1]

بينما لم تشهد صادرات الدول العربية من القمح والدقيق في عام 2015م اي تغير واستقرت عند نحو (0.2) مليار دولار في عام 2015م وهي متوسط قيمة الفترة(2008-2014).

تنتج دول المغرب ومصر وموريتانيا واليمن وسلطنة عمان والجزائر ما نسبته(87,9%) من انتاج الوطن العربي من الاسماك في عام 2015م والتي تحقق معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة في العديد من الدول العربية تصل الى (105,9%).[2]

عالميا شهدت اسعار السلع الغذائية تراجع واضح بين عامي 2014 و2015 وترجع منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة الى التحسن المتواصل في الانتاج، وارتفاع مستويات المخزونات الغذائية على مستوى العالم الامر الذي ادى الى وفرة المعروض من السلع الغذائية،

[1] تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2015. ص4.

[2] تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2015. ص20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وانخفاض الاسعار وبالتالي تبع ذلك تراجعا للرقم القياسي لاسعار الغذاء على مستوى العالم الى نحو (164,1%) في عام 2015م مقارنة بنحو (201,8%) في عام 2014م. وعلى المستوى العربي فقد ارتفع الرقم القياسي من نحو (159,0%) في 2014م الى نحو (167,4%) في 2015م وذلك لارتفاعه في السودان بنسبة (31%) ومصر بنحو (11%).[1]

بلغت قيمة الصادرات من السلع النباتية الغذائية في العالم العربي في العام 2015م حيث وصل الى (11) مليار دولار ،بينما قدرت قيمة ما استورده العالم العربي من الاغذية (40,9) مليار دولار. كان نصيب واردات الحبوب فيها نحو (61,6%).[2]كان نصيب مصر من واردات الحبوب بما نسبته(19,2%).[3]

وحيث ان الفجوة الغذائية تسير نحو الأسوأ وذلك بسبب النمو السكاني المتزايد وتراجع القطاع الزراعي والتحديات التي تواجه تنمية القطاع الزراعي في مصر والسودان وخاصة في ظل الفجوة المائية كما ظهر ذلك سابقا وانخفاض الاستثمارات في القطاع الزراعي والسياسات الحكومية المتقشفة، وسوء استغلال الأراضي والموارد المائية.

إن تخلّف غالبية البلدان النامية، الذي يتجلّى في تدني مستوى تطوّر القوى المنتجة في الزراعة، وفي تخصّصها الضيّق في مجالي الزراعة وإنتاج المواد الأولية، وفي فقر السواد الأعظم من السكان وضعف قدراتهم الشرائية، يفاقم بدوره المشكلة الغذائية في هذه البلدان. فضلاً عن ذلك، فإن تركيز بعض هذه البلدان على إنتاج السلع الزراعية المخصّصة للتصدير، والتي تخصّص لها أفضل الأراضي وأكثرها خصوبة، على حساب المواد الغذائية التي لا تزال تنتج في ظروف فلاحية

[1] تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2015. ص23.
[2] تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2015. ص25.
[3] تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2015. ص3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقليدية وبدائية، تتأثّر إلى حد كبير بالظروف المناخية، كل ذلك يجعل إنتاجية العمل في القطاع الزراعي لغالبية البلدان النامية متدنية جدًا. وللمقارنة نورد الأرقام التالية: فالعامل الواحد في القطاع الزراعي في بلدان ما يسمّى "العالم الثالث" يؤمّن الطعام لشخصين فحسب على أبعد تقدير، في حين أن العامل الزراعي الواحد في البلدان الغربية عمومًا يطعم أكثر من عشرين شخصًا. وتصل هذه النسبة في الولايات المتحدة الأميركية إلى ثمانين، وفي كل من بلجيكا وهولندا إلى مئة شخص.

الامراض والاوبئة: تسبب الامراض والاوبئة ضعفاً اقتصادياً وغذائياً في كثير من المجتمعات بسبب انتشار حالات الجفاف المتكررة وفشل السياسات الاقتصادية والاضطرابات المدنية ومرض الايدز، فقد اشارت بعض التقارير الى ان في العام 2001م، مات قرابة نصف مليون شخص بسبب الايدز في البلدان المصابة به وخلفوا ورائهم 2.5 مليون من الاطفال اليتامى. كما يتسبب الايدز في انعدام الامن الغذائي ويؤدي الى استفحاله بطرق كثيرة، فمعظم ضحاياه من الشباب وصغار السن، الذين يصابون بالمرض ثم يموتون وهم في ريعان شبابهم واكثر سنين شبابهم انتاجاً. والمجتمع الذي يبقى بعد ذلك يكون غير متوازن يزيد فيه عدد المسنين اواليتامى في كثير من الحالات وكثيراً ما يكون تاثير هذا الوضع تاثيراً مدمراً على الانتاج والامن الغذائي.

البيئة (الجفاف، التصحر):

وقد ظهر جليا انعكاسات التغير المناخي نتيجة لإخلال الانسان بموازين الارض وارتفاع حرارتها وقد عمق ذلك من ازمة المياه العالمية بسبب شح الامطار ونشوء الفيضانات وارتفاع منسوب سطح البحر وتغير نمط الامطار وقلتها وشدتها احيانا وازدياد رقعة التصحر وتراجع الاراضي الزراعية وازدياد التلوث وتعاظم الصراع على المصادر المتاحة وارتفاع اسعار الغذاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتعدد الازمات العالمية فالتغير المناخي يعمق من ازمة المياه العالمية وينعكس شح المياه على ما بات يعرف بالأزمة الغذائية الا ان ما يعمق جميع الازمات هو غياب الرؤية الاستراتيجية لمواجهة اخطار هذه الازمات حيث قد تنجح الاجراءات في الحد من ازمة ما بعينها في اطار محدود لكن تفشل هذه الاجراءات في اطارها العام والشمولي وهو ما يعمق الفجوات المائية والغذائية.

فاقمت ظاهرة النينيو المناخية من الأوضاع وأدت موجات الجفاف إلى تراجع في امدادات الغذاء وموارد المياه، وقالت الحكومة الاثيوبية والأمم المتحدة إن من المتوقع ان يتلقى 8.2 مليون شخص معونات غذائية هذا العام فيما حذرت المنظمة الدولية من ان هذا الرقم قد يقفز الى 15 مليونا العام القادم.

كل ذلك ادى الى حرمان ما يقارب من مليار نسمة من مصادر المياه للشرب في حين بدء شبح الجوع يخيم على العديد من الدول ويهدد بالاتساع وبات العالم مهددا في امنه المائي وفي امنه الغذائي في ظل ما يعرف بالازمات العالمية للمياه وللغذاء والطاقة نتيجة للجفاف والتصحر.

وفي الوطن العربي نجد ان العالم العربي يعاني فيما يعاني من ازمة مائية حادة بسبب موقعه الجغرافي (في المنطقة الجافة وشبه الجافة) ويفاقم من حدتها توزع الصحاري لتغطي 80% من مساحته عدا عن ما عرف عن الوطن العربي من ندرة المياه وشحها وقلة الامطار ازدياد الطلب على المياه بسبب النمو السكاني وتبعات التغيرات المناخية (شح المصادر وقلة الامطار وازدياد التلوث وازدياد رقعة التصحر) اضافة الى التهديد المستمر لمصادره المتجددة التي تأتي من خارج حدوده.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: أثر المؤشر الاجتماعي على الاستقرار السياسي

الفقر والجوع:يعتبر الفقر من الاسباب المركبة التي يترتب عليه اثار اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية على المجتمع، وذلك لكونه يمثل خطراً على السلوك والحفاظ على الاسرة وصيانة المجتمع واستقراره وتماسكه. والفقر كما هو معلوم يؤدي الى ايجاد مجتمع يكثر فيه الافراد الجائعين والمشردين والمحرومين من المقومات الاساسية للحياة وبالتالي يمكن القول أن الفقر يمثل أهم المهددات الأمنية للاقتصاد، من خلال كثرة عدد الجرائم في المجتمع والسلب والنهب والفساد الاقتصادي.

وقد اشار اعلان روما بشأن الامن الغذائي العالمي ان الفقر هو سبب رئيسي لانعدام الامن الغذائي ولذلك فان التقدم بخطى مضطردة نحو استئصال الفقر امر حاسم لتحسين فرص الحصول على الغذاء [1].

كما يؤثر الفقر على امن المجتمعات واستقرارها الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال سوء توزيع الثروات وانتشار الظلم وعدم العدالة الاجتماعية مما يؤدي الى الحقد والاضطراب والبغضاء والفتن في المجتمع.ويؤدي الفقر ايضا الى اثار خطيرة على الصحة العامة في المجتمع وسوء التغذية وسوء المسكن وعلى الصحة النفسية لافراد المجتمع وكل هذه الاثار تؤدي الى اضعاف الانتاج والاقتصاد وتدهوره.

ونجد ان معظم المجتمعات، تعطي مسألة الامن الغذائي أهمية كبيرة نظراً لاهميته الاستراتيجية في الاستقرار الاجتماعي، ولذلك ينبغي أن توجه السياسات الى موضوعات هامة مثل دور وقوة الانتاج الزراعي في المجتمع ومدى استغلال المساحات القابلة للزراعة والرعي والاكتفاء

[1] www.forum.borg8.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذاتي من الحبوب والغلال. واذا نظرنا الى حالة السودان نجد ان نسبة المساحة المستغلة لا تتجاوز اكثر من 20% من اجمالي المساحة القابلة للزراعة فيه. كما لا يستغل من المساحات الصالحة للرعي فيه والتي تقدر (حوالي 25.6% من المراعي الطبيعية في الوطن العربي)، الا حوالي 40% في تربية الاغنام والمواشي والماعز والجمال [1].

ولذلك يرى بعض الخبراء الاقتصاديين ان جذور مشكلة الانتاج الزراعي ترجع الى ترتيبها المتدني في اولويات تخصيص الموارد التي تعزى الى عدم إيلاء الزراعة والحياة في الريف بصفة عامة الاهتمام الكافي في السياسات الاقتصادية [2].

كما اشار اعلان روما بشأن برنامج الغذائي العالمي في العام 1996م ايضاً الى ان الجوع وانعدام الامن الغذائي مشكلتان لهما ابعاد عالمية وان هنالك حوالي 800 مليون نسمة في جميع انحاء العالم ولاسيما في البلدان النامية لا يحصلون على ما يكفي من غذاء لتلبية احتياجاتهم الغذائية الاساسية [3].

في السودان اعلن ممثل منظمة الامم المتحدة للطفولة (يونيسيف) ان نحو مليوني طفل سوداني تحت سن الخامسة يعانون من سوء التغذية كل سنة داعيا المجتمع الدولي الى زيادة المساعدات لحل هذه المشكلة، وقال غيرت كابيلاري ان بين هؤلاء نحو 550 الف طفل يواجهون خطر الموت بسبب سوء التغذية الحاد وان عددا كبيرا منهم يعيشون في مناطق الشرق الفقيرة وفي اقليم دارفور المضطرب في الغرب وذلك عام 2015م.

---

[1] بهاء الدين مكاوي، دراسة الاثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للوجود الاجنبي بدارفور، مجلة دراسات مجتمعية، العدد الثالث، يونيو 2009م.

[2] عبد الصادق اسحق سليمان، الصراع القبلي والنهب المسلح باقليم دارفور، الاسباب والحلول، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد اسلام المعرفة، جامعة الجزيرة، 2008م.

[3] محمد أبوالعلا عقيدة، مفهوم الآمن الشامل ووسائل تحقيقه في المجتمع المسلم الحديث، الثقافة الأمنية، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي الرابع، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، 1993م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقال كابيلاري ان "اكثر من 38 في المئة من الاطفال دون الخامسة يعانون من سوء تغذية مزمن في مختلف مناطق السودان"، واضاف لفرانس برس ان عدد الاطفال ما دون الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية المزمن يبلغ نحو مليونين، وهذا يشمل 550 الفا يعانون من سوء تغذية حاد، وقال "عدديا يعتبر هذا العدد هائلا" موضحا ان المناطق الاكثر تضررا هي ولايتا البحر الاحمر في الشرق وشمال دارفور في الغرب.[1]

في اثيوبيا قال جون جراهام رئيس فرع منظمة (انقاذ الطفولة) إن تقديرات المنظمة تشير إلى ان 10.1 مليون اثيوبي سيعانون من نقص غذائي حاد عام 2016، وأكثر من نصف هؤلاء من الأطفال منهم 400 ألف سيصبحون على شفا وضع حاد من سوء التغذية، وقال جراهام "تمر اثيوبيا الآن بأسوأ موجة جفاف منذ 50 عاما" مضيفا ان التكلفة الاجمالية لإغاثة الطوارئ تصل الى 1.4 مليار دولار. بحسب رويترز وذلك عام 2016م.[2]

وقال ميتيكو كاسا رئيس اللجنة الوطنية للاستعداد والوقاية من الكوارث باثيوبيا يوم الاثنين إن حكومة أديس أبابا أنفقت حتى الآن ثلاثة مليارات بر (142.95 مليون دولار) من خزائنها الخاصة على جهود الاغاثة وهو ما يمثل قدرا بسيطا من الأموال التي تعهدت بها جهات مانحة.

[1] http://www.swissinfo.ch/ara/afp/%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%B7%D9%81%D9%84-%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%B3%D9%88%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D8%B0%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%AD%D8%B3%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D9%81/41794030

[2] http://www.aleqt.com/2015/12/09/article_1012873.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا يكفي أن ينتج البلد أو يقتني المواد الغذائية بكميات وفيرة حتى يزول الجوع فيه، بل الأهم من ذلك أن تكون هذه المواد الغذائية متوفرة لأفراد المجتمع وفي متناول ايديهم. وهذا يتوقّف على توافر فرص العمل، وعلى القدرات الشرائية، وكذلك بالطبع على أسعار المواد الغذائية.

إن المشكلة الغذائية ذات بعد عالمي شامل سواء من حيث طابعها الإنساني، أم من حيث ترابطها الوثيق مع المهمة المعقّدة، المتمثّلة بتذليل التخلّف الإقتصادي والإجتماعي في الدول المستعمَرة سابقًا والتابعة. فعدم تلبية الحاجات الغذائية لعدد كبير من سكان البلدان النامية والمتخلّفة لا يشكّل عائقًا أمام فرص التقدّم فحسب، بل هو في الواقع مصدر دائم لعدم الإستقرار الإجتماعي والسياسي وللنزاعات في هذه البلدان.

البطالة:ينظر الى العمل باعتباره السلاح الاول في محاربة الفقر وهو السبب الأول في جلب الثروة للانسان، ولذلك فان عدم توفر فرص عمل يعني انعدام الامن الاقتصادي بازدياد نسبة الافراد العاطلين في المجتمع، والذي يترتب عليه لجوء العاطلين الى المخدرات بانواعها المختلفة واللجوء الى الاساليب غير القانونية كالسرقات والسلب والنهب والاحتيال للحصول على الاموال لتلبية احتياجاتهم المختلفة. كما ان البطالة تؤدي الى حرمان كثير من الاسر من التمتع بمستويات معيشية مناسبة بسبب ارتفاع معدل التبعية الاقتصادية او الاعالة. وبالتالي فان البطالة هي ببساطة ترك بعض الامكانيات المتاحة للمجتمع دون استغلال ويعتبر ذلك بمثابة اهدار للموارد [1].

الزيادة السكانية: تشير الدراسات الى ان نسبة الزيادة السكانية في مصر وبمعدل 1,8% سنويا خلال فترة الدراسة الاولى(2005-2010) وبمعدل 2,2% عن الفترة الثانية للدراسة(2011-2015). وان نسبة الزيادة السكانية في السودان وبمعدل 2,5% سنويا خلال فترة الدراسة

[1] انظرالملتقى القومي لاهل السودان لحل مشكلة دارفور، التقرير الختامي، الخرطوم، كنانة، اكتوبر، نوفمبر، 2008م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاولـى(2005–2010) وبمعـدل 2,2% عـن الفتـرة الثانيـة للدراسـة(2011–2015). وان نـسبة الزيـادة الـسكانية فـي اثيوبيـا وبمعـدل 2,7% سـنويا خـلال فتـرة الدراسـة الاولـى(2005–2010) وبمعدل 2,5% عن الفترة الثانية للدراسة(2011–2015).[1]

يتبعه الاستهلاك الغذائي بمعدل 5% سنوياً، في حين أن الإنتاج الغذائي العربي لا يزداد في واقع الأمر، إلا بمعدل 2% سنوياً، وهذا ما سوف يجعل الوطن العربي يعتمد في غذائه على الاستيراد وهذا ما يشير اليه الخبراء والمنظمة العربية للتنمية الزراعية الى ان الفجوة الغذائية في الوطن العربي ستتعمق وترتفع من 37 مليار دولار الى 71 مليار دولار في حلول العام 2030.

وتتلخص أسباب الفجوة الغذائية العربية، بحسب خبراء منظمة الفاو الزراعية الى «ارتفاع معـدلات النمـو ألـسكاني وانخفـاض متوسـط دخـل الفـرد وتبـاين توزيـع الـدخل، وسـيادة الـنمط الاستهلاكي وسوء استغلال الموارد الزراعية المتاحة والتوزيع المتباين للأراضي ألزراعية وانتشار أسلوب الإنتاج العائلي، والفقر المائي عدا عن غياب التشريعات الاستثمارية الملائمة.

رحل مالتوس، ولكن نظريته ظلّت تجد لها مناصرين جددًا، يرون أن ثمة ارتباطًا وثيقًا بين المشكلة الديموغرافية والمشكلة الغذائية في العالم، معتبرين بأن نمو سكّان الكوكب يجري اليوم بوتيرة أسرع بكثير من وتيرة نمو إنتاج المواد الغذائية. والجدير بالذكر أن المالتوسية تنتعش دائمًا وتجد لها أنصارًا جددًا، كلّما واجهت الرأسمالية أزمات جديدة. فيسعى هؤلاء للإثبات بأن البؤس والجوع ليسا وليدي النظام غير العادل، وإنما هما نتيجة مباشرة لظهور أفواه جديدة وبأعداد كبيرة ومتزايدة، على نحو يعجز الكوكب بموارده المحدودة والمتناقصة باستمرار، عن إطعامهم. أحد هؤلاء المالتوسيين الجدد، وليام بلوم، يرى بأن عدد سكان الكوكب تضخّم على نحو مبالغ فيه،

[1] مؤشرات التنمية العالمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقترح "تخفيض نسبة الولادة بصورة حادة، لأن خفض عدد السكان سيترك أثرًا إيجابيًا في ما يتعلّق بمسألة تزايد الدفء على المستوى الكوني، وتوافر المياه والطعام"[1].

ولتعليل رأيهم يقول المالتوسيون الجدد بأن البشرية إحتاجت إلى 4 ملايين سنة لكي يصل عددها إلى ملياري نسمة، وإلى 46 سنة لتضيف إلى عددها مليارين آخرين، ثم إلى 22 سنة فقط لكي تضيف المليارين التاليين[2].

لا ينفي المالتوسيون الجدد بأن نمو إنتاج المواد الغذائية في الماضي جرى على نحو أسرع من نمو عدد السكان، الأمر الذي أتاح زيادة حصة الفرد من المواد الغذائية، وذلك بفضل التطوّر التكنولوجي في المجال الزراعي. غير أنهم يزعمون بأن بداية القرن الحادي والعشرين شهدت أمرين جديدين مثيرين للقلق في ما يتعلّق بإنتاج المواد الغذائية.

1. تباطؤ نمو إنتاج المواد الغذائية أخذ تدريجًا، مقترنًا بعوائق منها تخفيض كلفة الإنتاج، وبالتالي الأسعار.

2. ارتفاع الكلفة البيئية التي تدفعها الطبيعة والبشرية، لقاء زيادة الإنتاج الزراعي.

ويقول المالتوسي الجديد العالم البيولوجي الأميركي بول رالف في هذا الصدد: "إننا إذ نحاول إطعام العدد المتزايد من أبناء جلدتنا، فإننا نعرّض بذلك للخطر عمومًا قدرة الأرض في الحفاظ على حياة ما على سطحها"[3].

[1] William Blum, "Anti-empire Report", May 1,2008.
[2] Paul Ehrlich, "The Population Bomb-Dangerous Trends", P.2
[3] Paul Ehrlich, "The Population Bomb-Dangerous Trends", P.1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: أثر المؤشر السياسي على الاستقرار السياسي

- **الحـروب والـصراعات:** يـؤدي انعـدام الامـن المـائي الـى مـشكلات اجتماعيـة واقتـصادية وسياسية كثيرة، أهمها الحروب والصراعات وكثيراً من الحروب والصراعات والحركات الاجتماعية قامت بدعاوي التهميش التنموي أوعدم عدالة التوزيع العادل للثروات. ويرى بعض الخبراء ان ثمة درس غني في الفكر الاستراتيجي الحديث والمعاصر مفادة ان جوهر الامن القومي لأي مجتمع ولأي أمة ليس الأمن العسكري وانما الأمن الغذائي والذي يعتبر انعكاس حقيقي للأمن المائي ولذلك فان الحروب والصراعات في الغالب تكون نتيجة للتدهور التنموي وما يحدث في دارفور خير مثال لذلك، حيث أشارت دراسة الى أن غياب مشروعات التنمية وسيادة التخلف وضعف البنية التحتية وانفلات الامن وارتفاع نسبة الفاقد التربوي وتدني الخدمات الصحية والتعليمية أدى الى حركة نزوح واسعة الى الخرطوم والجزيرة وغيره وادى ذلك الى بروز حركات الاحتجاج وسيادة روح الغبن والشعور بالتهميش وافرز ذلك الوضع حركات مسلحة ترفع السلاح في وجه الحكومة المركزية في الخرطوم.

كما اشارت الدراسة الى تدهور الاحوال الاقتصادية للمواطنين بسبب الحرب والوجود الاجنبي فقد اكد 84.5% من المبحوثين أن احوالهم الاقتصادية ساءت بعد الحرب كما اشارت الدراسة الى اختفاء روح العمل والمثابرة التي عرف بها مجتمع دافور وسيادة روح السلبية والاتكالية والاعتماد على الاغاثة وسط المواطنين [1].

[1] بهاء الدين مكاوي، دراسة الاثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للوجود الاجنبي بدارفور، مجلة دراسات مجتمعية، العدد الثالث، يونيو 2009م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه فان الصراعات القبلية في دارفور ليست فقط تمثل تهديداً دائماً للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمجتمع دارفور ولكن ايضاً تمتد لتؤثر على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمن والوحدة الوطنية في السودان[1].

أما في عام 2011 بعد قرار بعض الحكومات في الشرق الأوسط تخفيض دعم الخبز الذي يعد عنصرًا أساسيًّا بالنسبة لغالبية سكان هذه المنطقة، مؤكدين أنه يعد جزئيًّا سببًا للانتفاضات الشعبية فيما عرف بالربيع العربي .

واستنادًا إلى ذلك يشير التقرير إلى وجود العديد من الروابط بين ارتفاع أسعار المواد الغذائية والجوع من جهة وعدم الاستقرار السياسي والصراعات من جهة أخرى. فعادةً تتجه غالبية التحليلات للربط بين ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ومجموعة من المشكلات الاقتصادية الأخرى مثل البطالة، وعدم كفاية الدخل، أو السياسات الحكومية بصفة عامة.

ويمكن القول إن غياب الأمن الغذائي أصبح أحد أهم نتائج الصراع، وفي الوقت ذاته يُسهم في نشوب جولات متكررة من النزاع المسلح في هذا البلد. وفي حالات أخرى، مثل السودان، يعد نقص الغذاء والمجاعات من أهم النتائج المتوقعة للمواجهات والصراعات المسلحة التي تنشب. يسعى التقرير للتعرف على العوامل التي يمكن من خلالها أن يؤثر غياب الأمن الغذائي في الصراعات، مشيرًا إلى "الصراعات الأفقية" الناتجة عن تنافس المجموعات المتناحرة للسيطرة على الموارد الطبيعية كالأرض أو الماء أو غيرها من الموارد البيئية الأخرى.[2]

[1] عبد الصادق اسحق سليمان، الصراع القبلي والنهب المسلح باقليم دارفور، الاسباب والحلول، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد اسلام المعرفة، جامعة الجزيرة، 2008م.

[2] تقرير عام 2013، برنامج التغير البيئي والامن، وعنوانه"حصاد السلام:الامن الغذائي، والصراع، والتعاون"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الهجرة والنزوح**: يؤدي عدم الاستقرار الاجتماعي والصراعات والتدهور التنموي الى احداث الهجرات واللجوء والنزوح في المجتمع وربما ان هذه المتغيرات المذكورة تظهر نتيجة لغياب التوازن التنموي والعدالة في توزيع الثروات والخدمات. ولذلك فان غياب العدل يقتضي غياب الأمن، فاذا ساد الظلم سادت الفتنة وعمت الاضطرابات وزاد الخوف سواء كان ذلك خوف الافراد من بعضهم البعض او خوف المواطنين من النظام [1].

والهجرة والنزوح واللجوء تعتبر آثار واضحة لانعدام الامن الاقتصادي في المجتمع اذا نظرنا للاسباب فمثلاً فمن اسباب النزوح في دارفور الصراعات حول الموارد الطبيعية ولاسباب اقتصادية كالجفاف والتصحر والفقر وعدم التوازن التنموي.

ان النماء والامن الاقتصادي لا يتمان في غياب السلام فطريق التنمية هو السلام المؤدي الى الأمن التنموي، والذي يحقق الرفاهية وزيادة الموارد الاقتصادية والتي تكفل بدورها توفير الظروف الملائمة لتوطيد السلام، فكلما تحسن وضع الدولة كلما ارتفع مستوى معيشة الفرد وكلما تحسنت الاحوال الاجتماعية للناس كلما بعد شبح الحرب [2].

ان تعريفات ومفاهيم للأمن الغذائي تباينت في رؤاها وتعرضت لانتقادات، لكن يمكن تعريفه بأنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء لافراده في حدود دخولهم المتاحة مع ضمان مستوى

[1] محمد أبوالعلا عقيدة، مفهوم الآمن الشامل ووسائل تحقيقه في المجتمع المسلم الحديث، الثقافة الأمنية، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي الرابع، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، 1993م

[2] حبيب أحمد السابر، التعايش السلمي في السودان، مرتكزاته ومهدداته، مركز الرؤية لدراسات الراي العام، الطبعة الاولي، 2005م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكفاف من الغذاء للافراد الذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخلهم المتاح، سواء كان هذا عن طريق الانتاج المحلي أوالاستيراد اعتماداً على الموارد الذاتية [1].

ولأهمية الغذاء للانسان باعتباره من اهم عناصر المحافظة على الحياة، ينظر للغذاء بأنه يشكل بعداً اجتماعياً وسياسياً باعتباره أحد حقوق الانسان، ولذلك يعكس تحقيق الامن الغذائي، قدرة المجتمع في كفالة حق الغذاء لكل مواطن، خاصة حد الكفاف من الغذاء لكل فرد من افراد المجتمع لتستمر حياته بصورة صحيحة ونشطة. وان عدم توفر مستوى الكفاف من الغذاء في المجتمع وعدم تحقيق عدالة توزيعه بين افراد المجتمع لابد أن يسهما في عدم تحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة [2].

هناك تزايدًا في اهتمام العلماء وصناع القرار بالتأثير المحتمل لأسعار الغذاء العالمية على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وذلك منذ عام 2008، وهو العام الذي حدثت فيه الزيادات السريعة في الأسعار العالمية للحبوب الرئيسية، وعلى الرغم من أن أسعار الحبوب العالمية هبطت مرة أخرى بنهاية العام، وظلت منخفضة نسبيًّا في عام 2009؛ إلا أن مستويات الأسعار عاودت الارتفاع في عامي 2010–2011 لتفوق ما كانت عليه في ذروتها في عام 2008، واستمرت في الارتفاع مرارًا وتكرارًا إلى مستويات قياسية أدت لإثارة موجات من الاحتجاج على نحوساعد في تفشي الاضطرابات المدنية في أكثر من 40 بلدًا على مستوى العالم.

ومنذ عام 2009، قدمت الولايات المتحدة ودول مجموعة الثماني التزامات كبيرة لتحسين مستوى الأمن الغذائي على مستوى العالم؛ فتم تخصيص أكثر من 22 مليار دولار على مدى

[1] سعودي حسن سالم عز الدين، الأمن الغذائي العربي وأهمية دور السودان، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2008م.

[2] www.moheet.com/show. news.aspx.؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثلاث سنوات لتوسيع الاستثمارات في التنمية الزراعية.كما أطلقت الولايات المتحدة في عام 2010 مبادرة رائدة هي "الغذاء للمستقبل"، واتخذت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية زمام المبادرة في تنفيذ البرنامج.وقد استهدف البرنامج في بدايته 19 دولة، شهدت 11 منها صراعًا عنيفًا في غضون السنوات العشر السابقة، فيما شهدت 5 منها على الأقل أعمال شغب بسبب مظاهرات الغذاء في عام 2008.

اشارت المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية في تقريرها حول الامن الغذائي 2011 الى ارتفاع عدد سكان الوطن العربي من 128 مليون نسمة في عام 1970 إلى (368) مليون نسمة في عام 2011 وارتفاع قيمة الفجوة الغذائية العربية من حوالي أربعة (4) مليارات دولار في عام 1975 إلى (37.3) مليار دولار أمريكي في عام 2011. وتشير الدرسات ان الفجوة الغذائية قد تصل الى 71 بليون دولار في حلول عام 2030 وقد اشار البعض اننا بحاجة الى 30 عاما لسد الفجوة الغذائية

وتشير التقارير الصادرة عن العديد من المؤتمرات والعديد من الدراسات المتخصصة والتي تعني بالهم العربي ان الفجوة الغذائية في الوطن العربي ستتعاظم نتيجة لشح المياه في الوطن العربي الذي باتت مصادره ايضا مهددة وادى ذلك الى تناقص مساحات الأراضي الزراعية وفاقم ذلك الزحف العمراني وأصبحت الدول العربية التي تعتمد في مواردها الغذائية الرئيسة على الاستيراد تعاني من خطر الجوع وتهديد امنها الغذائي بسبب ارتفاع اسعار السلع الغذائية

وتشكل جامعة الدول العربية ومجالسها الوزارية المختلفة التي كان اخرها المجلس الوزاري العربي للمياه احد تجليات الوطن العربي الذي اخذ يضع السياسات والاستراتيجيات العربية بالرغم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من التشرذم السياسي فيه وليس ادل من المصادقة على الاستراتيجية المائية العربية والبدء في تنفيذ "البرنامج الطارئ للأمن الغذائي"إلا ادراكا عربيا لحدة الازمتين المائية والغذائية.

ومن اجل مواجهة ذلك ادرك العالم العربي جدية وخطورة ذلك على امنه المائي والغذائي الامر الذي حدى بالعرب وانطلاقا من اعلان الرياض 2008 لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية الصادر عن الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في دورتها (30) المنعقدة في أبريل (نيسان) 2008، فقد كلفت لجنة التنسيق العليا المنظمة بإعداد مشروع برنامج طارئ واستراتيجية بعيدة المدى للأمن الغذائي العربي، وهو ما اكد عليه بيان الرياض للقمة العربية التنموية كانون الثاني 2013 حيث سيبدا المباشرة بتنفيذ البرنامج – "البرنامج الطارئ للأمن الغذائي"

في العالم اليوم مليار ومئة مليون نسمة (أي سدس البشرية) يعانون الجوع وسوء التغذية. وحسب معطيات الأمم المتحدة، التي وردت في تقرير أمينها العام، بان كي مون أمام "القمة العالمية للأمن الغذائي"، أوكما سماها البعض "قمة الجوع" التي انعقدت في أواسط شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 في روما، فإن سبعة ملايين طفل في العالم يموتون سنويًا بسبب الجوع، أي 17 ألف طفل في اليوم، بما معدّله طفل واحد كل خمس ثوان. إنه رقم مرعب، يصعب تصديقه، ولكنه للأسف الشديد حقيقي، يصفع بواقعيته كل ضمير حي. إن ذلك يحدث في وقت يُنتج فيه العالم من الغذاء اليوم ما يكفي لإطعام كل سكان الكوكب. المشكلة، إذًا، ليست في الإنتاج وزيادة فعاليته، بل في التوزيع.

الدور الذي تضطلع به الشركات العابرة للقوميات في الإقتصاد العالمي، وفي اقتصادات البلدان النامية تحديدًا. فهذه الشركات فرضت نفسها كلاعب رئيس في أسواق المواد الغذائية، إنتاجًا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتسويقًا، حيث تمارس احتكار المواد الغذائية وتستخدمها في حالات عديدة كسلعة للمضاربة في أسواق أخضعت كل شيء للتسليع ولمنطق الربح: الأرض والمياه والغذاء والدواء. وربما الهواء. فشركة "كارغيل" الأميركية، مثلاً، التي تصل مبيعاتها إلى 71 مليار دولار، تسيطر على 45% من تجارة الحبوب في العالم[1].

إن الشركات العابرة للقوميات تعمل على احتكار سوق المواد الغذائية في العالم وتحدّد أسعارها من دون ارتباط بقانون العرض والطلب في غالب الأحيان، ومن دون الحاجة إلى السوق وإلى اليد الخفية لهذه السوق (آدم سميث). فالغذاء يُنتج ليس من أجل إطعام الناس، بقدر ما ينتج من أجل جني الأرباح القصوى. ولهذه الغاية تُحدد الأسعار، بحيث تصبح المواد الغذائية الأساسية بعيدة عن متناول أعداد متزايدة من الناس في مختلف أنحاء العالم، وليس في البلدان النامية وحدها. إذ أن المشكلة الآن لا تكمن في نقص الغذاء، وإنما في عجز الوصول إليه. فارتفاع أسعار المواد الغذائية، وبنسب مفتعلة ومبالغ فيها في أحيان كثيرة نتيجة سياسات تلك الشركات، هو أحد الأسباب والعوامل التي تساهم في تفاقم المشكلة الغذائية في العالم.

تشغل قضية الأمن الغذائي ركنًا أساسيًا في الاقتصاد المصري، وذلك نظرًا لارتباطها الوثيق بعملية التنمية الاقتصادية من ناحية والاستقرار السياسي والاستقرار الاجتماعي من ناحية أخرى، فهي قضية ذات جوانب متعددة، ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بعدد من القطاعات والمؤسسات المختلفة في الدولة، إلا أنها ترتبط بصفة رئيسية بالقطاع الزراعي، ومن ثم تجعل من التنمية الريفية أمرًا حيويًا لإنتاج مزيد من الغذاء، خاصة في ضوء محدودية الموارد الطبيعية واستمرار الزيادة السكانية، ومن ثم زيادة الطلب على الغذاء.

[1] www.albadil.org / home/ albadilo/ public_html/ ecrire/ public/ parametrer.php

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: قياس درجة الترابط بين الامن المائي ومستويات الاستقرار السياسي

نوع وطبيعة الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الإيضاحية السببية، حيث استخدم فيها الباحث استراتيجية دراسة الحالة، والمنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ووصفها وصفاً دقيقاً، ثم تحليل العلاقات الارتباطية، والسببية التي توجد بين المتغير المستقل الذي تمثل في الأمن المائي، والمتغير التابع الذي تمثل في الاستقرار السياسي في محاولة للتعرف على الأثر الذي أحدثه المتغير المستقل في المتغير التابع، وذلك من اجل الوصول إلى استنتاجات تسهم في تطوير الواقع وتحسينه.

مصادر جمع بيانات الدراسة

إعتمدت الدراسة لغايات تحقيق أهدافها واختبار فرضياتها وتحليل البيانات على مصادر البيانات الثانوية والتي تتعلق بتغطية الإطار النظري والمتمثلة بالكتب والدراسات السابقة والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية ذات العلاقة بموضوع الدراسة. واعتمدت الدراسة في جمع البيانات الأساسية المتعلقة بمتغيرات الدراسة من خلال استخدام التقارير السنوية الصادرة عن المواقع العالمية الرسمية المعتمدة والمهتمة بهذا الموضوع مثل :موقع البنك الدولي، وموقع اكواستات،ومنظمة الاغذية العالمية (عينة الدراسة)، خلال الفترة الواقعة ما بين (2005-2016). وإستخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية وهو ما يعرف (Panel Data Analysis) لتقدير نموذج الدراسة العلمي المستخدم، ولتقدير معلومات الدراسة واختبار الفرضيات تم استخدام نموذج الأثر العشوائي (Random Effect Model)، وسيتم الحديث عن الأساليب الإحصائية المستخدمة في تقدير معادلات الانحدار لاحقاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

قام الباحث بإستخراج البيانات الخاصة بالدول "عينة الدراسة" خلال فترة الدراسة (2005-2016)، ثم إستخدم الباحث برنامج EXCEL كما سيتم إستخدام الإختبارات الإحصائية والتي ستعالج باستخدام برنامج (SPSS) ومنها:

- **طريقة تحليل الإنحدار" المربعات الصغرى" ذات المرحلتين** (Two-Stage Least Squares SLS^2): وسيتم إستخدام هذه الطريقة لتحديد أثر الأمن المائي على الاستقرار السياسي. وتعتبر طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين هي الأبسط والأوسع انتشارا وتتضمن الطريقة إيجاد متغيرات أداة لتحل محل المتغيرات الداخلية في النموذج والتي تظهر كمتغير مفسرة في المعادلات وتقوم بإجراء انحدار على الشكل المختزل للجانب الأيمن للمتغيرات الداخلية المراد إحلاله ثم تستخدم مقدرات المتغير التابع من انحدار الشكل المختزل كمتغير الأداة تكون مرحلتي التقدير.

- **الأساليب الوصفية الإحصائية** (Descriptive statistics): ويشتمل على أعلى وأقل قيمة، وأيضاً على المتوسطات الحسابية لبيانات الدراسة، وأخيراً على الانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عرض النتائج

يهدف هذا الفصل إلى الإجابة على الأسئلة البحثية الرئيسة، وفحص الفرضيات فيما يتعلق بأثر المتغير المستقل على المتغير التابع، كذلك يتضمن هذا الفصل نتائج تحليل الانحدار الأحادي

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يمثل الجدول رقم (9) الوصف الإحصائي لمتغير الدراسة المستقل والمتغير التابع ويحتوى على القيمة العليا والقيمة الصغرى والوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغير من المتغيرات المشمولة في الدراسة.

جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة خلال الفترتين الأولى والثانية

الفترة		أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الأولى (2005-2010)	المؤشر السياسي	-2.65	-0.52	-1.58	0.73
	المؤشر المائي	763.00	1592.00	1139.50	294.45
الثانية (2011-2015)	المؤشر السياسي	-2.52	-1.32	-1.70	0.42
	المؤشر المائي	684.00	1357.00	1000.93	246.00
فترة الدراسة ككل (2005-2015)	المؤشر السياسي	-2.65	-0.52	-1.63	0.60
	المؤشر المائي	684.00	1592.00	1076.52	278.29

الجدول رقم 9

يظهر من الجدول رقم (9) ما يلي:

1. أن أعلى قيمة للمؤشر السياسي خلال الفترة الأولى بلغت (-0.52) سجلتها مصر في عام (2008)، بينما بلغت أدنى قيمة لنفس المؤشر (-2.65) سجلتها السودان في عام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(2010)، وبلغ المتوسط الحسابي لهذا المؤشر خلال الفترة الأولى للدول الثلاث عينة الدراسة (−1.58) بانحراف معياري (0.73).

2. أن أعلى قيمة للمؤشر السياسي خلال الفترة الثانية بلغت (−1.32) سجلتها اثيوبيا في عام (2014)، بينما بلغت أدنى قيمة لنفس المؤشر (−2.52) سجلتها السودان في عام (2011)، وبلغ المتوسط الحسابي لهذا المؤشر خلال الفترة الثانية للدول الثلاث عينة الدراسة (−1.70) بانحراف معياري (0.42).

3. أن أعلى قيمة للمؤشر السياسي خلال فترة الدراسة ككل بلغت (−0.52) سجلتها مصر في عام (2008)، بينما بلغت أدنى قيمة لنفس المؤشر (−2.65) سجلتها السودان في عام (2010)، وبلغ المتوسط الحسابي لهذا المؤشر خلال فترة الدراسة ككل للدول الثلاث عينة الدراسة (−1.63) بانحراف معياري (0.60).

4. أن أعلى قيمة للمؤشر المائي خلال الفترة الأولى بلغت (1592) سجلتها اثيوبيا في عام (2005)، بينما بلغت أدنى قيمة لنفس المؤشر (763) سجلتها مصر في عام (2010)، وبلغ المتوسط الحسابي لهذا المؤشر خلال الفترة الأولى للدول الثلاث عينة الدراسة (1139.50) بانحراف معياري (294.45).

5. أن أعلى قيمة للمؤشر المائي خلال الفترة الثانية بلغت (1357) سجلتها اثيوبيا في عام (2011)، بينما بلغت أدنى قيمة لنفس المؤشر (684) سجلتها مصر في عام (2015)، وبلغ المتوسط الحسابي لهذا المؤشر خلال الفترة الثانية للدول الثلاث عينة الدراسة (1000.93) بانحراف معياري (246.0).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. أن أعلى قيمة للمؤشر المائي خلال فترة الدراسة ككل بلغت (1592.00) سجلتها اثيوبيا في عام (2005)، بينما بلغت أدني قيمة لنفس المؤشر (684) سجلتها مصر في عام (2015)، وبلغ المتوسط الحسابي لهذا المؤشر خلال فترة الدراسة ككل للدول الثلاث عينة الدراسة (1076.52) بانحراف معياري (278.29).

نتائج تحليل الانحدار الأحادي للفترة الأولى من الدراسة (2005-2010).

تم استخدام اختبار الإنحدار البسيط الذي بينت نتائجه وكما هوموضح في الجدول رقم (10) وجود علاقة متوسطة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي في الدول عينة الدراسة خلال الفترة الأولى، حيث بلغت قيمة هذه العلاقة (0.51)، ومن خلال قيمة معامل التحديد (R square) يتبين أن الأمن المائي يفسر ما نسبته (26%) من التباين الحاصل في متغير الاستقرار السياسي في الدول عينة الدراسة خلال الفترة الأولى، ونظراً لأن قيمة (F) تساوي (5.70)، ومستوى دلالتها الإحصائية كانت (0.03) مما يعني معنوية الإنحدار عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وعند درجة حرية واحدة (df=1)، وقيمة (t) تساوي (-2.387)، ومستوى دلالتها الإحصائية كانت (0.03) مما يعني معنوية المعامل أيضاً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، فأنه يمكن القول بوجود أثر ذي دلالة إحصائية للاستقرار المائي على الاستقرار السياسي في الدول عينة الدراسة (مصر، السودان، أثيوبيا) خلال الفترة (2005-2010)، وفيما يتعلق بنتائج كل دولة بشكل منفرد فقد أظهرت النتائج عدم وجود دلالة إحصائية لأثر الأمن المائي على الاستقرار السياسي فيما يتعلق بنتائج مصر واثيوبيا، بينما ظهر أثر ذو دلالة إحصائية للاستقرار المائي على الاستقرار السياسي فيما يعلق بنتائج السودان خلال الفترة الأولى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (10): نتائج اختبار الانحدار البسيط لأثر الأمن المائي على الاستقرار السياسي خلال الفترة (2005-2010)

	المتغير المستقل	قيمة (β)	قيمة (t)	Sig	R	R^2	Df	قيمة (F)	Sig
مصر	الأمن المائي	0.19	0.38	0.72	0.19	0.04	1	0.15	0.72
السودان		0.99	11.35	0.00	0.99	0.97	1	128.81	0.00
اثيوبيا		0.73	2.12	0.10	0.73	0.53	1	4.48	0.10
العينة ككل		-.512-	-2.387-	0.03	0.51	0.26	1	5.70	0.03

الجدول رقم 10

المتغير التابع: الاستقرار السياسي

يوضح الشكل البياني (1) يوضح مخطط الانتشار في العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل البياني (1) العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي لبيانات الفترة الأولى ككل (2010-2005)

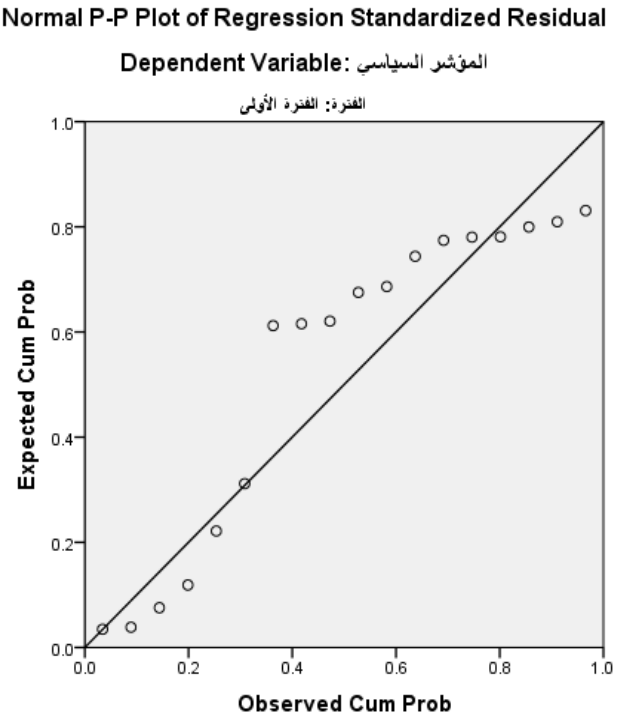

يوضح الشكل البياني السابق أن درجة العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي كانت متوسطة ودالة إحصائية ولكنها غير تامة ؛ حيث أن هناك تباعد نسبي بين النقاط في مخطط الانتشار حول الخط المستقيم.

توضح الأشكال البيانية (2-4) يوضح مخطط الانتشار في العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي لكل دولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل البياني (2) العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي لبيانات مصر

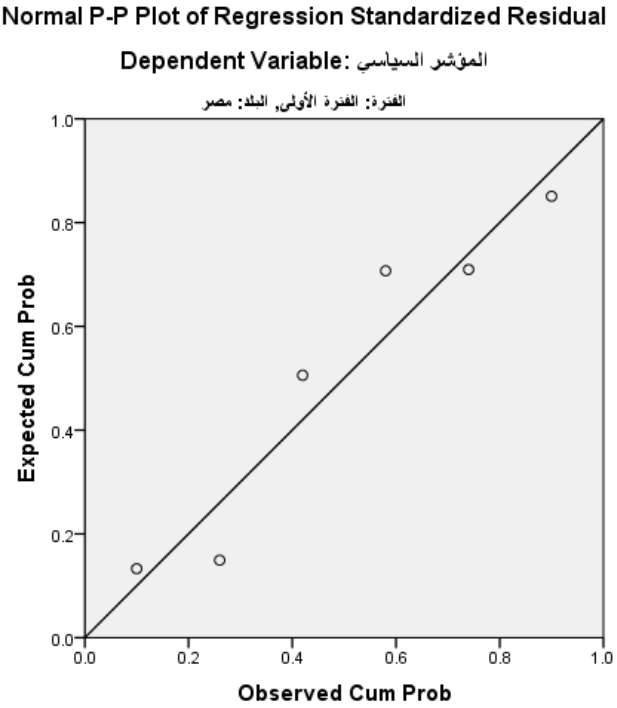

يوضح الشكل البياني السابق أن درجة العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي في مصر خلال الفترة (2005–2010) كانت ضعيفة؛ حيث أن هناك تشتت واضح النقاط في مخطط الانتشار عن الخط المستقيم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل البياني (3) العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي لبيانات السودان

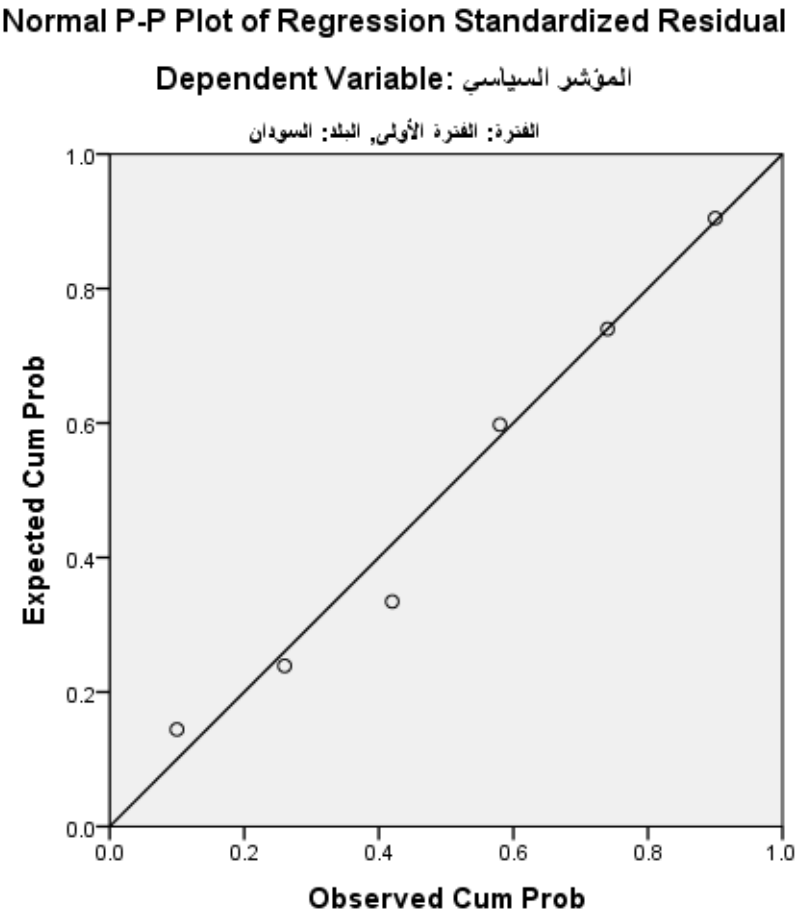

يوضح الشكل البياني السابق أن درجة العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي في السودان خلال الفترة (2005–2010) كانت قوية ودالة إحصائيا ولكنها غير تامة؛ حيث أن هناك تقارب نسبي بين النقاط في مخطط الانتشار عن الخط المستقيم.

الشكل البياني (4) العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي لبيانات اثيوبيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

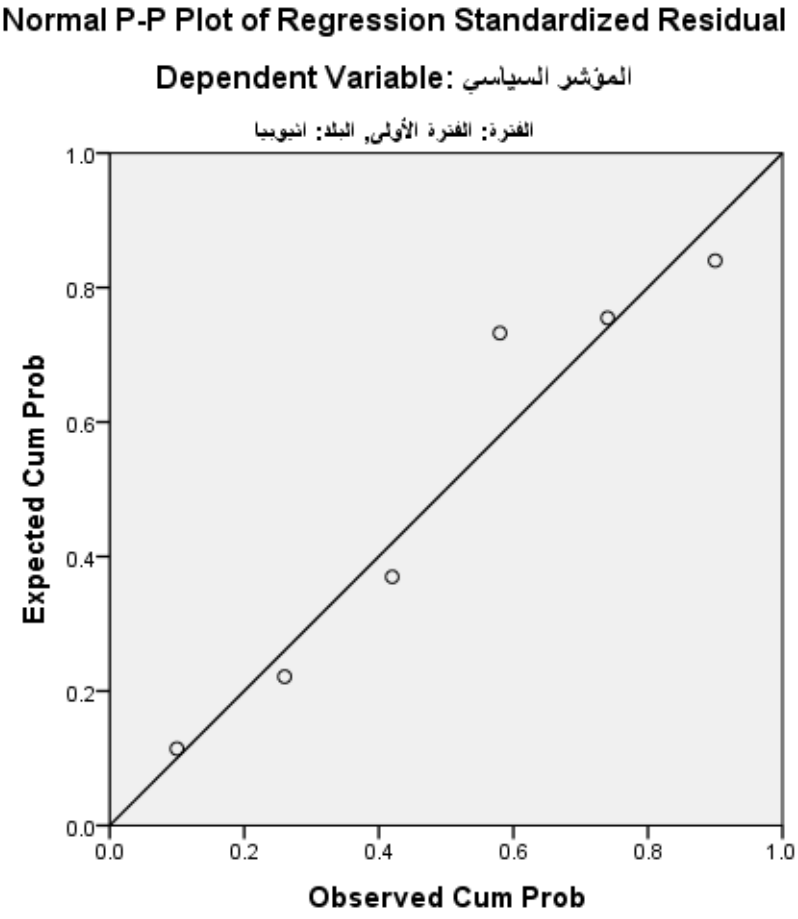

يوضح الشكل البياني السابق أن درجة العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي في اثيوبيا خلال الفترة (2005–2010) كانت ضعيفة ؛ حيث أن هناك تشتت واضح النقاط في مخطط الانتشار عن الخط المستقيم.

مما سبق تقبل فرضية الدراسة بما يتعلق بالفترة الأولى.

نتائج تحليل الانحدار الأحادي للفترة الثانية من الدراسة (2011-2016).

تم استخدام اختبار الانحدار البسيط الذي بينت نتائجه وكما هوموضح في الجدول رقم (11) وجود علاقة ضعيفة غير دالة إحصائية بين الأمن المائي والاستقرار السياسي في الدول عينة الدراسة خلال الفترة الثانية، حيث بلغت قيمة هذه العلاقة (0.053)، ومن خلال قيمة معامل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحديد (R square) يتبين أن الأمن المائي يفسر ما نسبته (0.03%) من التباين الحاصل في متغير الاستقرار السياسي في الدول عينة الدراسة خلال الفترة الثانية، ونظراً لأن قيمة (F) تساوي (0.037)، ومستوى دلالتها الإحصائية كانت (0.85) مما يعني عدم معنوية الانحدار عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وعند درجة حرية واحدة (df=1)، وقيمة (t) تساوي (−0.19)، ومستوى دلالتها الإحصائية كانت (0.85) مما يعني عدم معنوية المعامل أيضاً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ 0.05)، فأنه يمكن القول بعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للامن المائي على الاستقرار السياسي في الدول عينة الدراسة (مصر، السودان، أثيوبيا) خلال الفترة (2011−2016)، وفيما يتعلق بنتائج كل دولة بشكل منفرد فقد أظهرت النتائج عدم وجود دلالة إحصائية لأثر الأمن المائي على الاستقرار السياسي فيما يتعلق بنتائج مصر واثيوبيا والسودان.

الجدول رقم (11): نتائج اختبار الانحدار البسيط لأثر الأمن المائي على الاستقرار السياسي خلال الفترة (2011−2016)

	المتغير المستقل	قيمة (β)	قيمة (t)	Sig	R	R^2	Df	قيمة (F)	Sig
مصر	الأمن المائي	0.038-	0.066-	0.951	0.038	0.001	1	0.004	0.951
السودان		0.206-	0.365-	0.74	0.206	0.042	1	0.133	0.74
اثيوبيا		0.432-	0.83-	0.467	0.432	0.187	1	0.69	0.467
العينة ككل		0.053-	0.193-	0.85	0.053	0.003	1	0.037	0.85

الجدول رقم 11

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتغير التابع: الاستقرار السياسي

يوضح الشكل البياني (5) يوضح مخطط الانتشار في العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي خلال الفترة الثانية (2010–2016).

الشكل البياني (5) العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي لبيانات الفترة الثانية ككل (2011–2015)

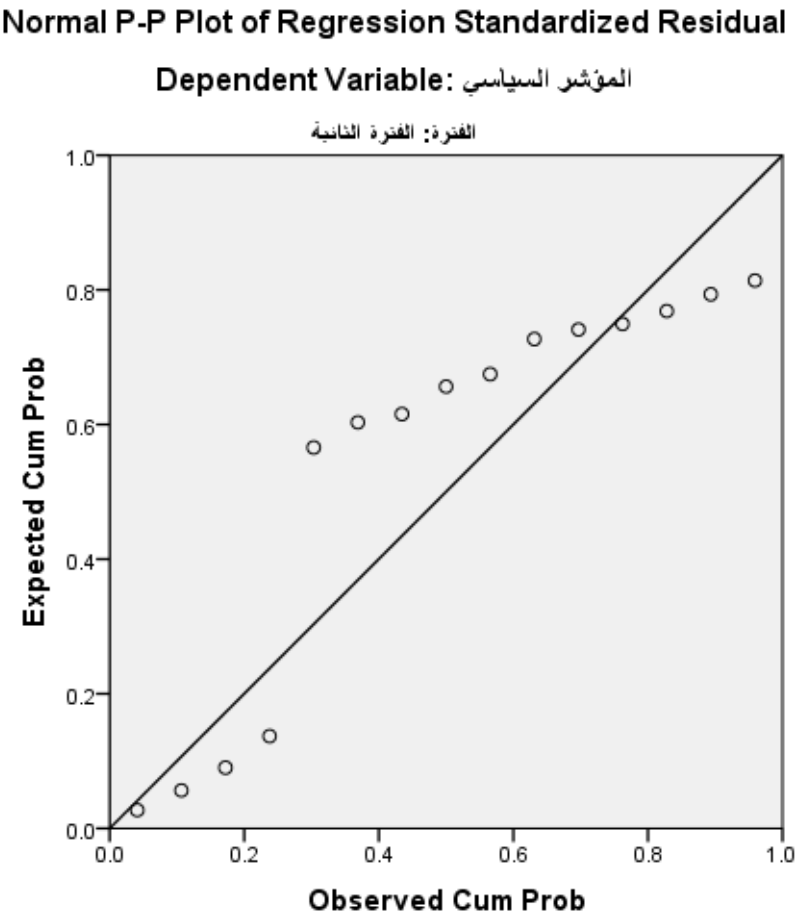

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضح الشكل البياني السابق أن درجة العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي خلال الفترة الثانية (2011–2015) كانت ضعيفة؛ حيث أن هناك تباعد واضح بين النقاط في مخطط الانتشار حول الخط المستقيم.

توضح الأشكال البيانية (6–8) يوضح مخطط الانتشار في العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي لكل دولة.

الشكل البياني (6) العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي لبيانات مصر الفترة الثانية ككل (2011–2016)

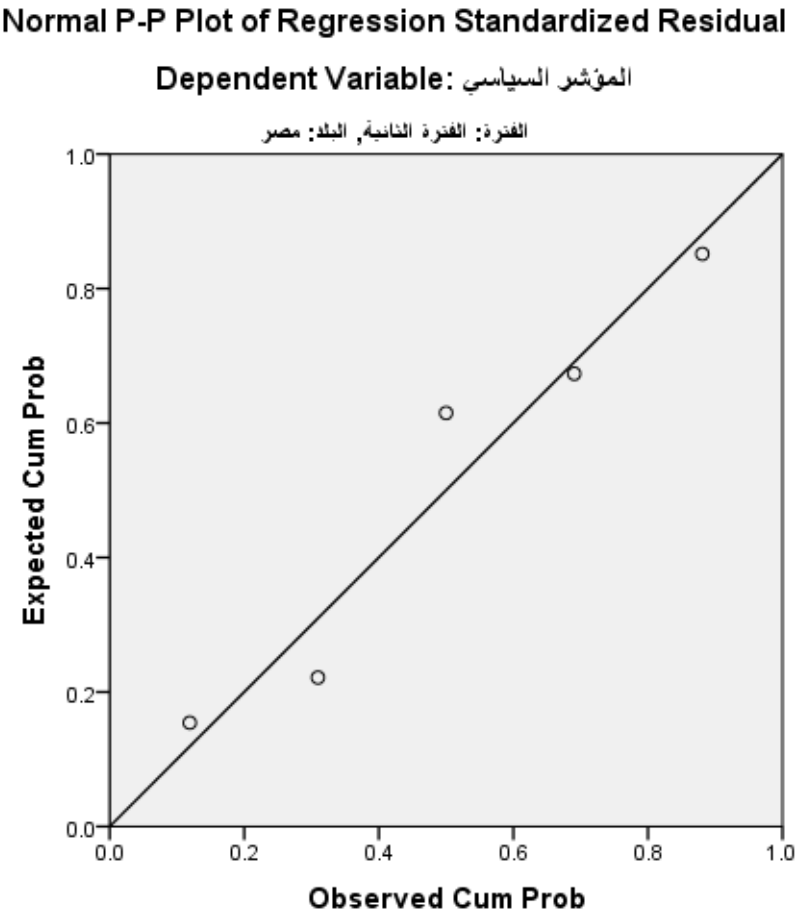

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضح الشكل البياني السابق أن درجة العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي في مصر خلال الفترة (2011–2016) كانت ضعيفة؛ حيث أن هناك تشتت واضح النقاط في مخطط الانتشار عن الخط المستقيم.

الشكل البياني (7) العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي لبيانات سودان الفترة الثانية ككل (2011–2016)

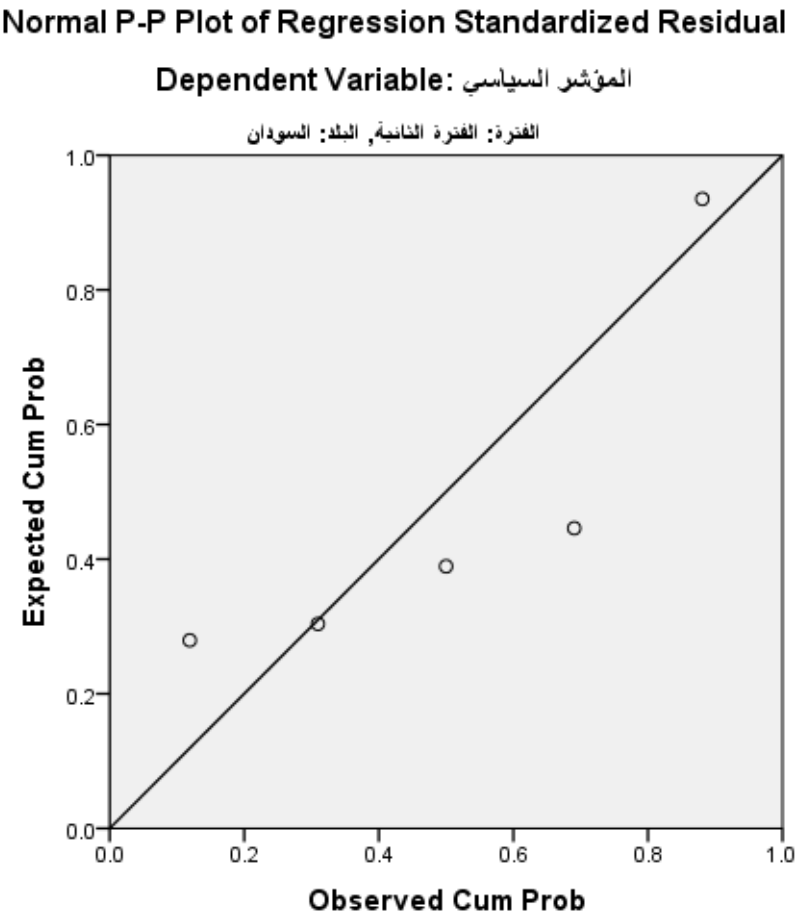

يوضح الشكل البياني السابق أن درجة العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي في السودان خلال الفترة (2011–2016) كانت ضعيفة ؛ حيث أن هناك تشتت واضح النقاط في مخطط الانتشار عن الخط المستقيم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل البياني (8) العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي لبيانات اثيوبيا الفترة الثانية ككل (2011-2016)

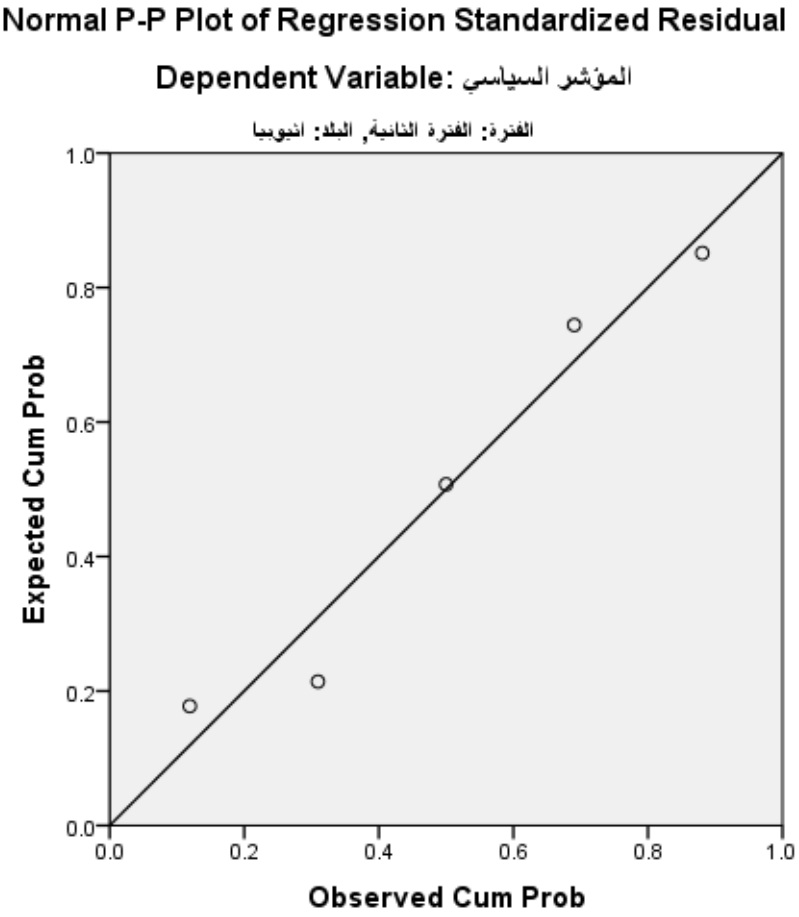

يوضح الشكل البياني السابق أن درجة العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي في اثيوبيا خلال الفترة (2011-2016) كانت ضعيفة ؛ حيث أن هناك تشتت واضح النقاط في مخطط الانتشار عن الخط المستقيم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق تقبل فرضية الدراسة بما يتعلق بالفترة الثانية.

نتائج تحليل الانحدار الأحادي لفترة الدراسة ككل (2005-2016).

تم استخدام اختبار الانحدار البسيط الذي بينت نتائجه وكما هو موضح في الجدول رقم (12) وجود علاقة ضعيفة غير دالة إحصائية بين الأمن المائي والاستقرار السياسي في الدول عينة الدراسة خلال فترة الدراسة، حيث بلغت قيمة هذه العلاقة (0.31)، ومن خلال قيمة معامل التحديد (R square) يتبين أن الأمن المائي يفسر ما نسبته (10%) من التباين الحاصل في متغير الاستقرار السياسي في الدول عينة الدراسة خلال فترة الدراسة ككل، ونظراً لأن قيمة (F) تساوي (3.29)، ومستوى دلالتها الإحصائية كانت (0.08) مما يعني عدم معنوية الانحدار عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وعند درجة حرية واحدة (df=1)، وقيمة (t) تساوي (-1.81)، ومستوى دلالتها الإحصائية كانت (0.07) مما يعني عدم معنوية المعامل أيضاً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ 0.05)، فأنه يمكن القول بعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للاستقرار المائي على الاستقرار السياسي في الدول عينة الدراسة (مصر، السودان، أثيوبيا) خلال فترة للدراسة (2005-2016)، وفيما يتعلق بنتائج كل دولة بشكل منفرد فقد أظهرت النتائج وجود دلالة إحصائية لأثر الأمن المائي على الاستقرار السياسي فيما يتعلق بنتائج مصر واثيوبيا، بينما لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية فيما يتعلق بنتائج السودان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (12): نتائج اختبار الانحدار البسيط لأثر الأمن المائي على الاستقرار السياسي خلال فترة الدراسة ككل

	المتغير المستقل	قيمة (β)	قيمة (t)	Sig	R	R^2	Df	قيمة (F)	Sig
مصر	الأمن المائي	0.84	4.73	0.00	0.84	0.71	1	22.36	0.00
السودان		0.07-	0.22-	0.83	0.07	0.01	1	0.05	0.83
اثيوبيا		0.70-	2.94-	0.02	0.70	0.49	1	8.62	0.02
العينة ككل		0.31-	1.81-	0.08	0.31	0.10	1	3.29	0.08

الجدول رقم 12

المتغير التابع: الاستقرار السياسي

ثابت الأنحدار(0.911-)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل البياني (9) العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي لبيانات الدول عينة الدراسة خلال الفترة (2005-2016)

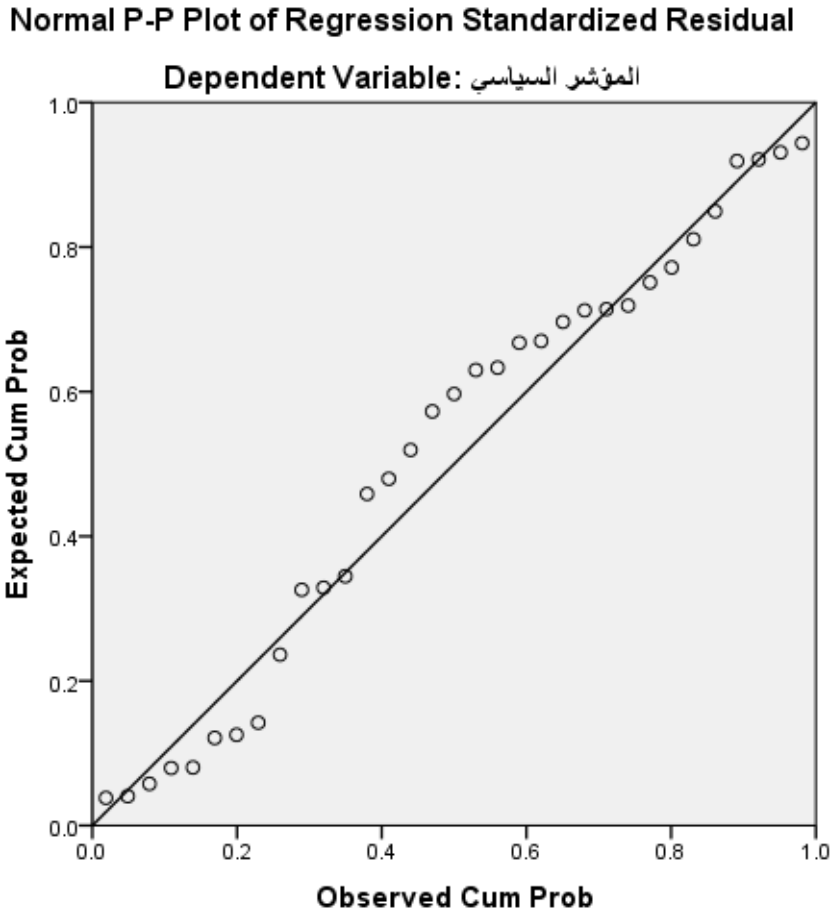

يوضح الشكل البياني السابق أن درجة العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي في اثيوبيا خلال الفترة (2011-2016) كانت متوسطة ولكنها غير دالة إحصائيا ؛ حيث أن هناك تشتت بسيط في التباعد بين النقاط في مخطط الانتشار عن الخط المستقيم.

توضح الأشكال البيانية (9-11) يوضح مخطط الانتشار في العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي خلال القترة (2005-2011) لكل دولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل البياني (10) العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي لبيانات مصر الدراسة خلال الفترة (2005-2016)

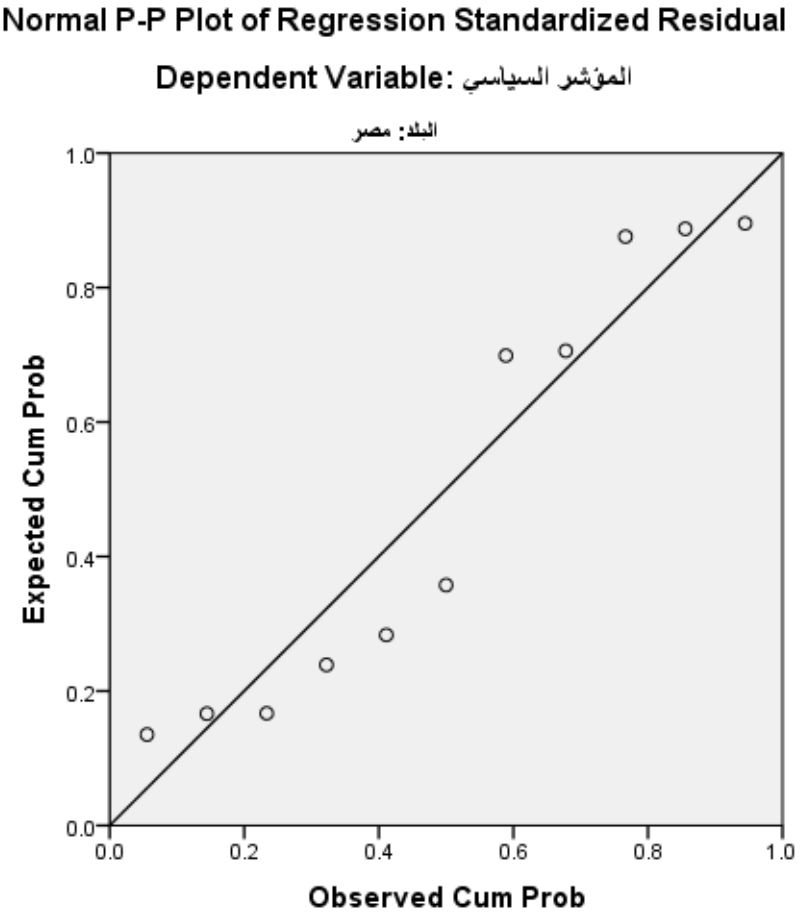

يوضح الشكل البياني السابق أن درجة العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي في مصر خلال الفترة (2005-2016) كانت متوسطة ودالة إحصائيا ولكنها غير تامة ؛ حيث أن هناك تشتت بين النقاط في مخطط الانتشار عن الخط المستقيم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل البياني (11) العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي لبيانات السودان الدراسة خلال الفترة (2005–2016)

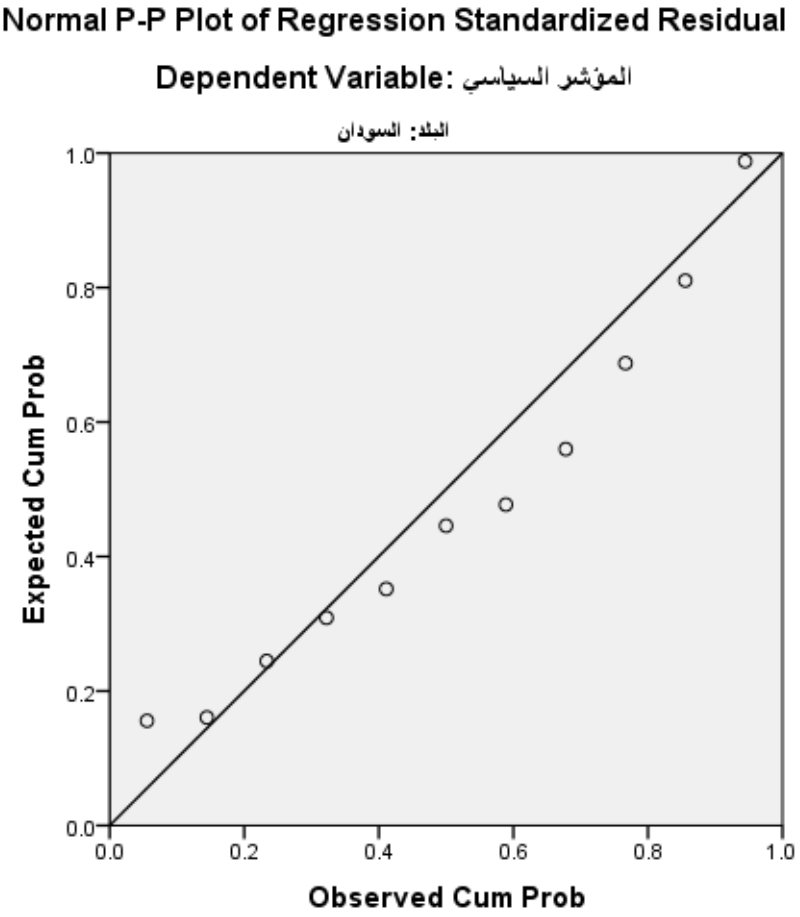

يوضح الشكل البياني السابق أن درجة العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي في السودان خلال الفترة (2005–2016) كانت متوسطة ولكنها غير دالة إحصائيا ؛ حيث أن هناك تشتت نسبي بين النقاط في مخطط الانتشار عن الخط المستقيم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل البياني (12) العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي لبيانات اثيوبيا خلال الفترة (2005-2016)

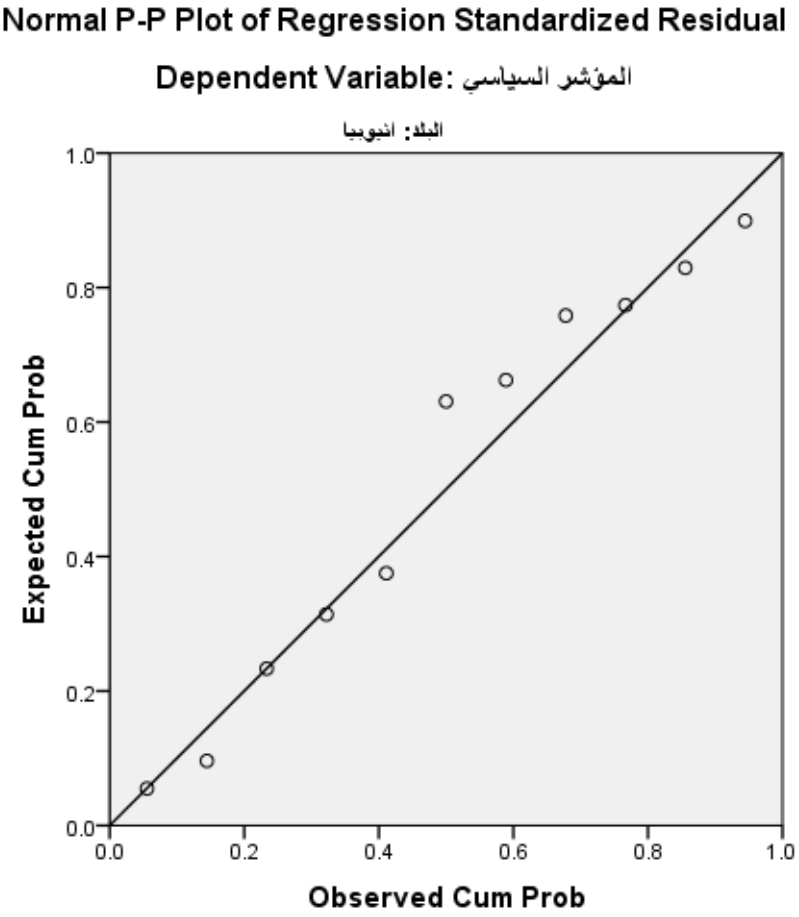

يوضح الشكل البياني السابق أن درجة العلاقة بين الأمن المائي والاستقرار السياسي في اثيوبيا خلال الفترة (2005-2015) كانت متوسطة ودالة إحصائيا ولكنها غير تامة ؛ حيث أن هناك تشتت بين النقاط في مخطط الانتشار عن الخط المستقيم.

مما سبق تقبل فرضية الدراسة بما يتعلق بفترة كاملة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: أثر سد النهضة على الاستقرار السياسي

في بداية الدراسة ذكرنا ان حصة مصر من مياة النيل تغطي 95% من احتياجاتها المائية، ومع التزايد الكبير في عدد السكان في مصر فإن حصة الفرد قد تتقلص إلى ما دون 500 متر مكعب سنوياً . وهذه النسبة اقل من نصف المعدل العالمي . هذا مع الإفتراض ان حصة مصر من مياة النيل ظلت في معدلاتها الطبيعية.

يجب التنويه اولاً ان أي إطار بديل كان، لن يغير من حقيقة وجود سد النهضة على ارض الواقع بمشروعية كاملة، الخيارات البديلة ستضمن بشكل او بآخر الحفاظ على الحصة المائية لمصر من مياه النيل وعدم المساس بها. خاض المفاوض المصري معارك عديدة ووقع على العديد من اوراق التفاهم بعد اتفاقية عنتيبي التي ألغت الحصص التاريخية لمصر والسودان، لكن جميع تلك التفاهمات لا تحمل الصيغة الالزامية لما جاء فيها من مبادئ.

المطلب الاول: أثر سد النهضة على الاستقرار السياسي في مصر

تبلغ السعة المائية في خزانات سد النهضة 74 مليار متر مكعب، ولكي يعمل السد بكامل طاقته يجب ملئ تلك الخزانات في اسرع وقت، وهذا سيحرم على اقل تقدير مصر والسودان من تدفق 15 مليار متر مكعب من حصتهم سنوياً، ويعد ذلك كارثياً بالتحديد على مصر، فطبقاً للتقديرات، يتطلب مليار متر مكعب من المياة سنوياً لري 200 الف فدان بمصر.وبذلك مع كل مليار متر مكعب تخسرها مصر من حصتها المائية تفقد 200 الف فدان. وبالتالي فإن جميع خطط استصلاح الاراضي الزراعية التي اعلنت عنها الحكومة المصرية سيُعاد النظر بها مرة اخري لمواجهة التهديدات المقبلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ايضاً السعة الكبيرة من المياة التي سيخزنها ويحجزها سد النهضة، قد تؤثر على المدى البعيد بمنسوب المياة خلف السد العالي ومنها التأثير على قدرته من انتاج الطاقة الكهربائية بنسبة تتراوح بين (20% -40%) بحسب خبراء في مجال المياة

فتحويل المجرى قد لا يؤثر حاليًا على تدفق المياه إلى مصر والسودان ونحن نتحدث عن واحد من أربعة سدود مما يعني أن إثيوبيا ستتحكم في أربعة بوابات لتدفق المياه إلى باقي الدول؛ وبالتالي التأثير على تدفق المياه إلى دول المصب، وخاصة مصر، والتأثير على حصتها من المياه، وتخفيض حصتها إلى 20 مليار م3؛ مما سينتج عنه كارثة في مصر؛ نظرًا لاعتماد مصر شبه الكامل على مياه النيل؛ مما سيكون له أثر سلبي على الزراعة والثروة الحيوانية والتنمية، فضلاً عن تأثيراته البيئية المدمرة، ودخول دول حوض النيل في نزاعات وحروب على المياه.

2. خلال فترة ملء خزان السد، والتي تقدر بـ6 سنوات، سيصاحب ذلك عجز في إنتاج الطاقة المائية في مصر، إلى جانب انخفاض مستوى بحيرة ناصر إلى حوالي 15 مترًا؛ وذلك إلى جانب حدوث فترات جفاف وتدهور في نوعية المياه.

الطاقة التوليدية للكهرباء للسد العالي، تبلغ حوالي 2100 ميجاوات، بما يمثل حولي 10% من استهلاك مصر السنوي للكهرباء، وهي نسبة ليست بالقليلة في ظل ازمة الكهرباء التي تعاني منها مصر في السنوات القليلة الاخيرة، وحيث انه من المؤكد ان حجم المياه التي ستفقدها مصر خلال اعوام التخزين، سينعكس بالسلب على مستوى المياه المخزنة في بحيرة ناصر، مما سيترتب عليه التأثير بشكل بالغ على حجم الطاقة التوليدية للسد العالي، خلال اعوام التخزين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– فقدان مصر والسودان لكمية المياه التي تعادل سعة التخزين الميت لسد النهضة، والتي تتراوح 25 مليارم3 حسب حجم الخران، ولمرة واحدة فقط وفي السنة الأولى لافتتاح السد، نظرا لأن متوسط إيراد النيل الأزرق نحو 50 مليارم3 سنويا.

المطلب الثاني: أثر سد النهضة على الاستقرار السياسي في السودان

على الرغم من أن السودان أولى دولتي المصب، وفي حالة تعرض السد لأية مشاكل جيولوجية فان السودان ستتعرض لضرر جسيم اذا ما حدث انهيار لهذا السد؛ مع التسليم بعدم توقيع السودان على اتفاقية عنتيبي ابتداء، وهو أحد أهم التحديات التي تواجه المفاوض المصري الذي يجري المباحثات الدبلوماسية المائية في أزمة سد النهضة.

هذا سيحرم على اقل تقدير مصر والسودان من تدفق 15 مليار متر مكعب من حصتهم سنوياً، **اي** حوالي اربع مليار م/3 من حصة السودان سنويا من النيل الازرق

فوائد سد النهضة – التحكم في الفيضانات التي تصيب السودان، خاصة عند سد الروصيرص.

تخزين طمي النيل الأزرق، مما يطيل عمر السدود السودانية والسد العالي

– زيادة فرص تعرض السد للانهيار، نتيجة العوامل الجيولوجية، وسرعة اندفاع مياه النيل الأزرق، والتي تصل في بعض فترات العام (شهر سبتمبر) إلى ما يزيد على نصف مليار متر مكعب يوميا، ومن ارتفاع يزيد على2000م نحو مستوى 600م عند السد. وإذا حدث ذلك، فإن الضرر الأكبر سوف يلحق بالقرى والمدن السودانية، خاصة الخرطوم، التي قد تجرفها المياه بطريقة تشبه التسونامي الياباني عام 2011.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- زيادة فرصة حدوث زلازل بالمنطقة التي يتكون فيها الخزان، نظرا لوزن المياه التي لم تكن موجودة في المنطقة من قبل في بيئة صخرية متشققة من قبل.

فتحويل المجرى قد لا يؤثر حاليًا على تدفق المياه إلى مصر والسودان، ونحن نتحدث عن واحد من أربعة سدود؛ مما يعني أن إثيوبيا ستتحكم في أربعة بوابات لتدفق المياه إلى باقي الدول؛ وبالتالي التأثير على تدفق المياه إلى دول المصب، وخاصة مصر، والتأثير على حصتها من المياه، وتخفيض حصتها إلى 20 مليار م3؛ مما سينتج عنه كارثة في مصر؛ نظرًا لاعتماد مصر شبه الكامل على مياه النيل؛ مما سيكون له أثر سلبي على الزراعة والثروة الحيوانية والتنمية، فضلاً عن تأثيراته البيئية المدمرة، ودخول دول حوض النيل في نزاعات وحروب على المياه.

المطلب الثالث: أثر سد النهضة على الاستقرار السياسي في أثيوبيا

فوائد سد الألفية :

1- الفائدة الكبري لإثيوبيا من سد النهضة هو إنتاج الطاقة الكهرومائية (6000 ميجاوات) التي تعادل ما يقرب من ثلاثة أضعاف الطاقة المستخدمة حاليا.

2- توفير مياه قد يستخدم جزء منها في أغراض الزراعة المروية

3- قلة التبخر، نتيجة وجود بحيرة السد على ارتفاع نحو 570 إلي 650 مترا فوق سطح البحر، إذا ما قورن بالتبخر في بحيرة السد العالي (160-176م فوق سطح البحر).

4- تخفيف حمل وزن المياه المخزنة عند بحيرة السد العالي، والتي تسبب بعض الزلازل الضعيفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أضرار السد :

1- التكلفة العالية التي تقدر بخمس مليار دولار، والتي من المتوقع أن تصل إلى 8 مليارات دولار.

2- إغراق نحو نصف مليون فدان من الأراضي الزراعية القابلة للري والنادرة في حوض النيل الأزرق في بحيرة السد، وعدم وجود مناطق أخرى قريبة قابلة للري.

3- إغراق بعض مناطق التعدين، مثل الذهب والبلاتين والحديد والنحاس، وبعض مناطق المحاجر.

4- تهجير نحو 30 ألف مواطن من منطقة البحيرة.

5- قصر عمر السد، الذي يتراوح بين 25 و 50 عاما، نتيجة الإطماء الشديد (420 ألف متر مكعب سنويا)، وما يتبعه من مشاكل كبيرة لتوربينات توليد الكهرباء، وتناقص في كفاءة السد تدريجيا.

6- زيادة فرص تعرض السد للانهيار، نتيجة العوامل الجيولوجية، وسرعة اندفاع مياه النيل الأزرق، والتي تصل في بعض فترات العام (شهر سبتمبر) إلى ما يزيد على نصف مليار متر مكعب يوميا، ومن ارتفاع يزيد على 2000م نحو مستوي 600م عند السد. وإذا حدث ذلك، فإن الضرر الأكبر سوف يلحق بالقرى والمدن السودانية، خاصة الخرطوم، التي قد تجرفها المياه بطريقة تشبه السونامي الياباني 2011.

7- زيادة فرصة حدوث زلازل بالمنطقة التي يتكون فيها الخزان، نظرا لوزن المياه التي لم تكن موجودة في المنطقة من قبل في بيئة صخرية متشققة من قبل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8- التوتر السياسي بين مصر وإثيوبيا بسبب هذا المشروع.

9- فقدان مصر والسودان لكمية المياه التي تعادل سعة التخزين الميت لسد النهضة، والتي تتراوح 25 مليارم3 حسب حجم الخران، ولمرة واحدة فقط وفي السنة الأولى لملئ السد، نظرا لأن متوسط إيراد النيل الأزرق نحو 50 مليارم3 سنويا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع: سيناريوهات أدارة أالنزاع حول سد النهضة

تتمثل الخطورة الاستراتيجية التي تعد تهديداً للامن المصري والسوداني في ان مصادر نهر النيل تقع خارج اراضيها وفي اراضٍ غير عربية. ومن ناحية أخرى، فإن منطقة شمال نهر النيل حيث توجد أكبر منطقة غنية بالمنتجات الزراعية لا تعرف الامطار، ولا تعرف بديلاً للمياه العذبة الواردة من نهر النيل.

ان خبر بناء سد النهضة لم يكن مفاجئًا للمتابعين للملف المائي في مصر وتراجع الدور المصري على الساحة الإفريقية في العقود الثلاثة الأخيرة، خاصة بعد حادثة محاولة اغتيال الرئيس محمد حسني مبارك في أديس أبابا عام 1995. وإنما كان من المتوقع اتخاذ إثيوبيا هذه الخطوة منذ فترات، ومطالبتها ببناء السدود لتوليد الطاقة الكهرومائية وتحقيق التنمية، وكذلك تعديل الاتفاقيات التاريخية، والمفاجئ في الأمر هو توقيت بناء السد. الذي استثمر الربيع العربي وما حدث في مصر من الثورة على نظام الرئيس المخلوع محمد حسني والفوضى التي صاحبت الثورة.

أن زيارة وزير الموارد المائية والري المصري لأثيوبيا ولقائه مع نظيره الأثيوبي إنما للتأكيد على أن مصر طرقت كل أبواب التفاوض. وأنها تسعى للمجتمع الدولي لتأييد الموقف المصري خاصة وأنه ينحاز إلى الأعراف والقوانين الدولية ويحتكم إلى معايير التعامل مع الأنهار الدولية المشتركة.

أن تجاهل النموذج الأثيوبي للأعراف الدولية يتسبب في حدوث نزاعات على المستوى الدولي بين الدول التي تضمها أحواض الأنهار المشتركة مما يهدد الأمن والسلم الدولي. ويشعل النزاعات بين الدول المتشاطئة حول الأنهار الدولية موضحة أن ما قامت به مصر هو رسالة للعالم أننا سرنا إلى هناك بغرض الاتفاق وأن التعنت الأثيوبي وراء فشل المفاوضات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن مصر لديها خمس سيناريوهات للتعامل مع أثيوبيا خلال المرحلة القادمة للتأكيد علي حقوق مصر المائية وأنه لا يمكن التفريط في هذه الحقوق التي أقرتها الاتفاقيات الدولية. ويحميها المجتمع الدولي.وهي:

المطلب الاول: السيناريو الأول: التحكيم الدولي

ان مصر تتمسك بالاتفاقيات الدولية الخاصة بنهر النيل التي تدعم الحقوق التاريخية والمكتسبة في مياهه، كون أي موافقة على تغيير تلك التفاقيات ستكون له اثار سلبية ومدمرة وان اي تغيير بخصوص ايراد النيل فيكون من نسبة الموارد الجديدة من المشاريع الجديدة .

ان ما يعيق اللجوء الى خيار القانون الدولي هو عدم اعتراف اثيوبيا بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بنهر النيل، ومن ناحية اخرى فان هناك ضرورة ان يوافق اطراف النزاع على اللجوء الى القضاء الدولي، وهو ما ترفضه اثيوبيا، كما ان هناك صعوبات كبيرة امام امكانية ان يحال الامر الى مجلس الامن والذي يقوم بدوره باحالة النزاع الى القضاء الدولي، فضلا عن ان الدولة الاثيوبية قد فرضت امرا واقعا بالبدء في عملية بناء السد.

المطلب الثاني: السيناريو الثاني : التفاوض

لقد رفضت مصر تغيير الاطار التفاوضي لمياه النيل واشترطت ضمان المبادرات الجديدة للتعاون بين دول الحوض الحقوق التاريخية والمصالح المشتركة، وعلى هذا الاساس رفضت مصر التوقيع على اتفاقية عنتيبي باعتبارها بعيدة عن الميراث القانوني لحوض النيل، غير ان مصر واثيوبيا اصدرتا بيانا مشتركا صار من المحتمل ان يكون اساسا للمفاوضات في اللجنة الثلاثية، حيث وضع البيان الصادر في 26 حزيران2014 اسس المفاوضات بين الطرفين. وقد عزز ذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تأكيد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي انه يسعى الى بدء مرحلة جديدة، تتجاوز خلافات النظم السابقة، فقد سعى البيان المشترك في كشف ملامح التغير والثبات في المواقف التفاوضية لكل من الطرفين، فقد سعى البيان الى وضع اطار تضمن ثلاث محاور رئيسية هي:

1. تعزيز التعاون الاقليمي والاحترام المتبادل وحسن الجوار واحترام القانون الدولي وتحقيق المكاسب المشتركة.

2. البدء الفوري في الاعداد لانعقاد اللجنة الثنائية المشتركة خلال ثلاثة اشهر.

3. التأكيد على محورية نهر النيل موردا اساسيا لحياة الشعب المصري ووجوده، وكذلك احتياجات الشعب الاثيوبي للتنمية.

لقد تجنب الربط بين التقدم في بناء سد النهضة والتقدم في المفاوضات، وهو ما يتيح الفرصة لكي تتصرف اثيوبيا على اعتبار ان السد مشروع داخلي خاص باثيوبيا، ويتيح لها التحكم في المياه المنصرفة مع بدء التخزين.

في اطار ادارة نزاع حوض نهر النيل بناء على الخيار التفاوضي ووفقا لمنظور المصالح المشتركة، وان التعامل مع مياه حوض النيل وفقا لمعيار او قاعدة الاستخدام المنصف والعادل للمياه لا يجب ان يتم من منظور ضيق والمتمثل في التفاوت بين الوفرة المائية التي تتمتع بها غالبية دول الحوض والندرة المائية التي تعاني منها دول اخرى وخصوصا مصر والسودان، وينبغي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعامل معه من منظور تكاملي واندماجي من اجل تحقيق منظومة الاهداف والمصالح لدول حوض النيل.[1]

المطلب الثالث: السيناريو الثالث: مساهمات منظمات المجتمع المدني

ان ادارة النزاع وفقا لمنظور امكانية مساهمات منظمات المجتمع داخل دول الحوض ليست بالقليلة وليست بالجامدة وانما هي كثيرة ومتعددة، ويتطلب الامر درجة عالية من الابداع والتضحية تارة ومن الاتقان والمخاطرة تارة اخرى. ومن الفرص التي يمكن استثمارها في هذا الاتجاه، ما يلي:

الترويج لفرصة التعاون الثلاثي الوثيق بين مصر والسودان واثيوبيا، وفقا لحسابات المصالح المشتركة للدول الثلاث.

حيث يمكن أن تستخدم مصر عددا من مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الدينية والثقافية ذات الطابع الخاص، والتى يمكن أن يكون لها دور فى تخفيف حدة النزاع.

المطلب الرابع:السيناريو الرابع: الخيار العسكري

طرح البعض فكرة لجوء مصر إلى عملية عسكرية تستهدف سد النهضة، واستعرض أنصار هذا الاحتمال القدرات العسكرية لدول حوض النيل، مؤكدين التفوق المصري في هذا المجال، وهددت الأمن المائي لمصر، كما يستندون إلى التوترات الداخلية التي تعاني منها دول

[1] د.جمال محمد السيد ضلع،"ادارة ازمة مياه النيل في اطار العلاقات الدولية "،القاهرة مؤسسة الاهرام، العدد42. 15 يونيو2013، ص6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حوض النيل، والتي يمكن أن تشكل عامل دفع للحكومة المصرية للقيام بعملية عسكرية ولو محدودة لإثبات قدراتها الردعية حيال التهديدات، وخاصة تجاه إثيوبيا.

إلا أنه يمكن القول أن هذا الاحتمال غير وارد على الإطلاق، فى ظل طبيعة توجهات السياسة الخارجية المصرية فى المرحلة الراهنة، والتي تميل للتهدئة التي تصل إلى درجة الاستسلام فى كثير من المواقف الخارجية، وبالتالي غير مطروح التفكير فى هذا الخيار، وإن تمت الإشارة إليه من جانب بعض المسئولين، فسيكون للاستهلاك المحلي، والحصول على ما يمكن تسميته كسب مزيد من الشعبية الداخلية فى مرحلة شهدت فيها مصر تحولات كبيرة واستعدادات واسعة للانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة.ولم يتم

ومن ناحية ثانية، فإنه إذا كانت مصر تمتلك قدرات عسكرية أكبر من باقي دول حوض النيل، فإن هذه القدرات لا تسمح لها بالتورط فى حرب ستكون أقرب لحروب العصابات، أمام عدو غير محدد، وهو ما يمكن أن ينال من كل قدراتها العسكرية والاقتصادية بل ومكانتها السياسية فى القارة الأفريقية.

ومن ناحية ثالثة، أن القدرات العسكرية المصرية، لم يتم اختبارها منذ عقود، إلا بشكل محدود فى حرب تحرير الكويت عام 1991، وتقتصر على بعض المناورات التدريبية، مع وجود شكوك فى كفاءة تجهيزاتها الفعلية، فى ظل انخراط المؤسسة العسكرية فى العديد من الأعمال المدنية الداخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الخامس :السيناريو الخامس السلام الشامل

ان السيناريو الاكثر احتمالا هو ان يتم الاتفاق ما بين جميع الاطراف الاثيوبي والمصري والسوداني والاسرائيلي على ايصال مياه نهر النيل الى صحراء النقب بمباركة امريكية وبنسبة 1% من ايراد النهر والبالغة حوالي 840 مليون متر مكعب.مقابل عدم تأثر حصة مصر والسودان والاكتفاء بتوليد الطاقة الكهربائية من سد النهضة، ضمن خطة سلام شاملة للمنطقة مع تطبيع العلاقات بين اسرائيل والدول العربية والافريقية وضمان وصول حصة من المياه الى الضفة الغربية وقطاع غزة. وهو ما يفسر تعامل الموقف الرسمي المصري مع مخاطر السد. حيث ان تكلفة نقل المياه قليلة جدا مقارنة مع انبوب السلام التركي الاسرائيلي الذي قدرت تكلفته بحوالي 20 مليار دولار وهو مبلغ ضخم، حيث لا تبعد مياه النيل عن الحدود بين مصر واسرائيل الا(70 كم)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

أن جميع دول الحوض لم تتعرض ولم تعاني من محدودية في المياه حيث لا يزال استخدامها أقل بكثير من مواردها المائية المتجددة سنويًا، وبالتالي فأن هناك محدودية في دولتي المصب في حين تتمتع دول المنبع بوفرة في مواردها المائية.

وقد تفاعلت هذه العوامل والمتغيرات في منظومة واحدة في حوض نهر النيل خلال الفترة محل البحث (2005 – 2022) لتفضي إلى قيام ظاهرة النزاع المائي الدولي بين دولتي المصب والتي تعاني من محدودية المياه مع دول المنبع التي تتمتع بوفرة المياه وتعاني من فقر الموارد الاقتصادية لاستغلال المياه.

العجز المائي في مصر والسودان مع ازدياد عدد السكان والتوسع في الأراضي الزراعية وثبات الموارد المائية ستشهد مصر ملامح أزمة مائية تزداد عاماً بعد عام، ويتوقع أن يصل العجز المائي في مصر إلى 42 مليار متر مكعب فى عام 2022 م. وبمعيار متوسط نصيب الفرد من المياه سنوياً فقد دخلت مصر إلى ما دون حد الأمن المائي منذ عام 2001م.

ويتوقع أن يصل العجز المائي فى السودان إلى 13 مليار متر مكعب في عام 2022 م. وبمعيار متوسط نصيب الفرد من المياه سنوياً فقد دخلت السودان إلى ما دون حد الأمن المائي منذ عام 2011م أي منذ انفصال جنوب السودان.

ان الهدف من اقامة مشروعات على النيل هو توفير مياه للري والزراعة وتوليد الكهرباء وتيسير الملاحة وحماية المناطق المحاذية من خطر الفيضان.

يعتبر بناء سد النهضة منافيا لكل الاتفاقيات الموقعة سابقا وسوف يؤثر على حق مصر والسودان التاريخي والطبيعي في نهر النيل. إثيوبيا لم تحظ بمانحين من الخارج، لأن المشروع لم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعلن دوليا للمناقصة، لأنه يتضمن مشكلات سياسية بين مصر وإثيوبيا خاصة، بعد أن أعلن السودان موافقته على السد. ولهذا، تمول إثيوبيا المشروع داخليا بإصدار سندات تضمنها الحكومة ويشتريها الأهالي والموظفون قسرا. وبالتالي فإنه من البديهي أن غياب الإطار القانوني الجامع الذي يحظى بقبول الجميع يفتح مجالاً للنزاع المائي الدولي بين دول حوض النيل.

هدف سد النهضة إنتاج طاقة أكبر من الاستهلاك المحلي لعرضها للبيع إلى دول الجوار، لكن دول الجوار كلها نامية وفقيرة ومصادر الطاقة التقليدية تفي باحتياجات نصف سكانها.

أن غرض إثيوبيا الرئيسي من بناء السد يتجاوز توليد الكهرباء والتنمية الزراعية، وقد يصل مستقبلًا للتحكم في ضخ المياه لمصر وبالكميات التي تحددها إثيوبيا، سواء بالاتفاق أوبالبيع، بدليل كفاءة السد المنخفضة جدًّا في توليد الكهرباء والتي لا تزيد عن 30%، وفقًا لرأي العالم الإثيوبي الأمريكي أصفوبيني، أستاذ الهندسة الميكانيكية بجامعة سان دييجوالأمريكية، الذي ينشره موقع الأنهار الدولية على شبكة المعلومات الدولية بعنوان سد إثيوبيا المبالغ في حجمه.

انه من المؤكد ان حجم المياه التي ستفقدها مصر خلال عامي التخزين، سينعكس بالسلب على مستوى المياه المخزنة في بحيرة ناصر، مما سيترتب عليه التأثير بشكل بالغ على حجم الطاقة التوليدية للسد العالي، خلال عامي التخزين

لقد ثبت أن الجانب الاقتصادي في التغلغل في أفريقيا يمثل حجر الزاوية في العلاقات الأفروإسرائيلية بما يهدد بالضرورة الأمن القومي العربي الأمر الذي يتطلب من الجانب العربي العمل على توثيق العلاقات العربية – الأفريقية سواء من خلال العلاقات الثنائية أوجامعة الدول العربية أومنظمة الوحدة الأفريقية مع ضرورة التنبه للمشروع الصهيوني الذي يسعى للهيمنة على المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعتبر إسرائيل واحدة من مصادر التهديد، الفعلية أوالمحتملة، للأمن المائي المصري، في ظل ما دأبت عليه السياسة الإسرائيلية من تطبيق سياسة الالتفاف والتطويق الاستراتيجي لمصر والسودان والدول العربية، عبر محاولة استهداف عمقها الاستراتيجي، في إطار ما يعرف بإستراتيجية شد الأطرف التي شرعت إسرائيل في تطبيقها منذ فترة طويلة ضد الدول العربية، لاسيما الرئيسية منها. وفي مقدمتها مصر، واهتمت إسرائيل في هذا الصدد بتوثيق علاقاتها مع دول أعالي النيل، لاسيما إثيوبيا وكينيا، وسعت في هذا السياق إلى المشاركة في المشروعات المائية التي تنفذها تلك الدول، وهي المسألة التي ظلت مصر تنظر إليها دائما بقدر كبير من الريبة والشك، مع الخشية من إمكانية أن تسعى إسرائيل من وراء ذلك إلى التأثير سلبا على موارد مصر المائية.

أن أهمية اتفاق المبادئ تكمن فى إقرار واعتراف مصر والسودان للمرة الأولى باستخدام مياه النيل بشكل عادل ومنصف من دون الحديث المعهود بالحقوق التاريخية والمكتسبة لهم فقط فى مياه النيل.

ان السيناريو الاكثر احتمالا هو ان يتم الاتفاق ما بين جميع الاطراف الاثيوبي والمصري والسوداني والاسرائيلي على ايصال مياه نهر النيل الى صحراء النقب بمباركة امريكية وبنسبة 1% من ايراد النهر والبالغة حوالي 840 مليون متر مكعب.مقابل عدم تأثر حصة مصر والسودان والاكتفاء بتوليد الطاقة الكهربائية من سد النهضة، ضمن خطة سلام شاملة للمنطقة مع تطبيع العلاقات بين اسرائيل والدول العربية والافريقية وضمان وصول حصة من المياه الى الضفة الغربية وقطاع غزة. وهو ما يفسر تعامل الموقف الرسمي المصري والسوداني مع مخاطر السد. حيث ان تكلفة نقل المياه قليلة جدا مقارنة مع انبوب السلام التركي الاسرائيلي الذي قدرت تكلفته بحوالي 20 مليار دولار وهومبلغ ضخم، بينما لا تبعد (ترعة السلام) عن الحدود بين مصر واسرائيل الا(70 كم).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج والتوصيات

أن إدارة الموارد المائية ليست مسألة تقنية. بل هي في جوهرها قضية سياسية، فهي تحدد من يحصل على ماذا ومتى يحصل عليه

ان الادارة الناجحة لاحواض الانهار الدولية تحتاج الى دعم من المنظمات والمؤسسات الدولية، حيث انه في حالة وجود ثقة في العلاقات الثنائية بين دول النظام المائي الدولي مع توافر مؤسسة دولية كطرف ثالث داعم للمشروع مع منظمات اهليه غير حكومية داعمة كمجتمع مدني فان ذلك يؤدي الى انشاء نظام مائي دولي فعال.

وفي ظل تنامي الخلافات والنزاعات والصراعات والتي يمكن ان تشيع فيما بين الدول حوض نهر النيل ،فان هناك ضرورة ان لم يكن حتمية للتناول والتعامل مع ازمة حوض نهر النيل بدرجة عالية من الحيادية والموضعية، وبما يتفق مع المصالح العليا والمشروعة لجميع الدول، واستنادا الى المواثيق والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المرعية، وفي هذا الشأن يمكن التركيز على مجموعة من النتائج منها:

اولا. أن ما يجمع دول حوض النيل أكثر مما يفرقهم، بمعنى وجود قواسم مشتركة عديدة تجمع تلك الدول مثل الموقع والتاريخي المشترك، ومن ثم فان تنامي العلاقات البينية فيما بين تلك الدول على المستويات الاقتصادية والامنية والسياسية وغيرها، انما يمكن ان يسهم في وضع الاسس السليمة للتكامل وللاندماج السياسي والاقتصادي والامني.

ثانيا. أن تسوية الخلافات والنزاعات في ما بين دول حوض نهر النيل بالوسائل السلمية المشروعة، والحيلوله دون وصولها الى النزاع وهو من الامور التي يجب أن تسود وتكون اساس العلاقات في ما بين تلك الدول حاضرا ومستقبلا .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا. ان الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والامنية داخل دول حوض نهر النيل هي من الامور التي يجب اخذها في الاعتبار عند اي حوار حول قضايا ومشكلات تلك الدول، وبالتالي فان على حكومات تلك الدول دور محدد وواضح في الدخول في علاقات وتفاهمات جادة ومفيده من اجل التعاون والعمل المشترك والفعال وابتكار واستحداث الوسائل والاليات المناسبة للتحرك المؤثر في هذه المجالات.

رابعا. أن اسوأ ما يمكن ان يرتبط بموضوع الخلافات والنزاعات التي تنشأ بين دول حوض نهر النيل هو عمليات الاستقواء بالقوى الخارجية لتسوية مثل تلك الخلافات والنزاعات من خلال تدخلاتها المباشره وغير المباشرة في الشؤون الداخلية لتلك الدول وبالتالي فان من الضروري ان ترتقي دول المنطقة الى مستوى تسويه مثل تلك الخلافات والنزاعات بالوسائل السلمية والمشروعة، وهو الامر الذي يتطلب ضرورة تفعيل الاليات الاقليمية للقيام بدور مؤثر وفعال في هذا الشأن .

خامسا. ان اللجوء الى القوة لتسوية الخلافات والنزاعات فيما بين الدول، وان كان امرا غير مرغوب فية، الا انه يظل احد الخيارات والبدائل الصعبة التي يمكن ان تلجأ اليها الدول عند الضرورة، وهو الامر الذي يتوجب على دول حوض نهر النيل تفهمة وادراكه على الرغم من المحاذير والمخاطر الناجمة عنه.

ان التعاون بين الدول الإحدى عشرة التي تشترك هذا المورد المائي الهام والنادر إلى حد ما، إذ أن النيل اسم عظيم، ونهر طويل، ولكنه نهر صغير من حيث حجم الجريان السطحي بالنسبة لحجم الحوض الذي يجري فيه، لدى الدول التي يجري النيل خلالها عدد من القضايا التنموية، بما في ذلك ارتفاع معدلات النمو السكانية، وضعف البنية التحتية، والاعتماد البالغ على مياه النيل أكثر من غيره من مصادر الماء الأخرى، والاحتياجات الزراعية، وبدون اتصالات نقل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فعالة بين الشمال والجنوب، فلن نجد سوى القليل الذي يربط الدول الإحدى عشرة كمجموعة سوى نهر النيل نفسه. وبالتالي، المصالح المشتركة المباشرة بين الدول المتشاطئة محدودة.

ولمعالجة بعض قضايا التنمية الشاملة هذه، فإن هناك تضافر للجهود المستمرة لتعزيز التعاون بين الدول الواقعة في حوض النيل، بما في ذلك مبادرة حوض النيل التي وقعت عام 1999، وفي هذه المرحلة من الزمن، فإن شكل وديناميكية التعاون النيلي يخضع لعدد من الشكوك، فهل يستمر المجتمع الدولي للمانحين عند مستواه الحالي من دعم المراكز الإقليمية لمبادرة حوض النيل ،وهل سيتم توفير التمويل للمشاريع البنية التحتية الاستثمارية الكبيرة التي من شأنها زيادة فوائد مياه النيل.

متى يمكن لمراكز مبادرة حوض النيل أن تتقدم من المرحلة الانتقالية إلى الوضع النهائي؟ وهل ستعود مصر إلى الانخراط في مناقشات النيل؟ وفي ظل هذه البيئات الديناميكية وغير المؤكدة،

إن النيل يتحول من نهر طبيعي إلى نهر منظم، حيث يجري إنشاء العديد من البنى التحتية لإدارة المياه والسدود على طول النهر ضمن مساع وطنية للاستفادة من تدفقه، ومعظم هذه المشاريع تأتي في إطار برامج التنمية الوطنية، ولا تأخذ في اعتبارها المنظور الإقليمي.

أدى العديد من هذه المشاريع إلى زيادة السيطرة على الفيضانات، والطاقة الكهرومائية، وإمكانيات الري عند إدارة موارد النيل، وخلقت وضعا حيث تتزايد الفوائد المحتملة للتعاون بشكل بالغ في حوض النيل بأكمله. وهذا بدوره يثير الحاجة إلى زيادة التعاون الإقليمي، وكذلك التحرك الإيجابي نحو التكامل المستقبلي بين دول نهر النيل.

ونظرا للتحديات الجيولوجية والجغرافية السابقة في دول منابع النيل، فإن أكثر ما يناسبها نمط الزراعة المطرية، ولذلك يجب أن يزداد التعاون بين دول الحوض من أجل تقدم هذه الزراعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاستفادة القصوى من مياه الأمطار. كما أن المشروعات المائية الكبرى لا تناسب دول المنابع، نظرا لتكلفتها العالية للتغلب على الظروف الجيولوجية، وزيادة نسبة تعرضها للانهيار، نتيجة الفيضانات والتشققات الصخرية والزلازل، وعدم إمكانية نقل المياه وتوزيعها في حالة تخزينها. والحل الأمثل هو التوسع في إقامة سدود صغيرة متعددة الأغراض (كهرباء ومياه شرب وزراعة بسيطة) لكي تخدم أكبر عدد من المدن أو القرى التي يستحيل نقل المياه إليها من أماكن أخرى.

وأن الهدف من ورائه هو سياسي بالدرجة الأولي، ليجمع رئيس الوزراء الإثيوبي الشعب من حوله، والفوز بالأغلبية في الانتخابات البرلمانية، وشغلهم عن ثورات الإصلاح التي بدأت في الانتشار في بعض الدول الإفريقية والعربية، وعلى رأسها ثورة 25 يناير 2011 المصرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المراجع العربية:

ازمة المياه في العالم ،بريشيري ستيفن ترجمة مركز الامارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2010.

أيمن عبد الوهاب، العولمة والتعاون المائي في منطقة حوض النيل، بحث مقدم لندوة «إفريقيا والعولمة»، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002م.

بريشيريري ستيفن، أزمة المياه في العالم، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2010، ص 122.

بكر،حسن. حروب المياه في الشرق الاوسط الجديد. ميريت للنشر والتوزيع. القاهرة، ط1. 1999.

جمال الدين الديناصوري، موارد المياه في الوطن العربي، دراسة هيدروغرافية واقتصادية، .

جمال محمد السيد ضلع،"ادارة ازمة مياه النيل في اطار العلاقات الدولية "،القاهرة مؤسسة الاهرام، العدد42. 15 يونيو2013.

حاج سليمان، رائد نايف (2009)، الاستقرار السياسي ومؤشراته، الحوار المتمدن، 2009/3/21.

حبيب أحمد السابر ، التعايش السلمي في السودان ، مرتكزاته ومهدداته ، مركز الرؤية لدراسات الراي العام ، الطبعة الاولى ، 2005م.

حسام شحاتة ، المياه العربية في دائرة الخطر (دمشق : مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية ، 1990)

حسن نافعة ،" خصائص نظام الحكم المصري من منظور علم السياسة ،" الجزيرة .نت ، 17/ 5 / 2005

داود محمد، الامن المائي العربي، مؤسسة جائزة زايد الدولية للبيئة، ط1 ،2009.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ربيع حامد،نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي:منطقة الشرق الاوسط، دار الموقف العربي، 1984.

الربيعي صاحب، صراع المياه وأزمة الحقوق بين دول حوض النيل،دار الكلمة ،دمشق ط1 2001.

رمزي سلامه، مشكلة المياه في الوطن العربي ...احتمالات الصراع والتسوية،

سعودي حسن سالم عز الدين ، الأمن الغذائي العربي وأهمية دور السودان ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم ، 2008م.

سلامة رمزي، مشكلة المياه في الوطن العربي، منشاة المعارف، الاسكندرية، ط1 ، 2001.

شرف،عبدالعزيز.حوض دول النيل.مؤسسة الثقافة الجامعية.مصر الاسكندرية.ط1 2004

الشويكي حسان ، الأمن المائي العربي، الوحدة، عدد 76 ، الرباط، 1991.

الصفار، فاضل(2008)، الحرية السياسية دراسة مقارنة في المعالم والضمانات، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر، ط1، بيروت.

طه فيصل، مياه النيل السياق التاريخي والقانوني، مركزعبدالكريم ميرغني الثقافي، الخرطوم، ط1، 2005.

الطويل رواء. مخاطر الامن المائي العربي، دار زهران للنشر والتوزيع،ط1 ،2010.

العاني فارس واخرون، السياسات المائية وانعكاساتها في الازمة المائية العربية،دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2012.

العضايلة محمد، الصراع على المياه في الشرق الاوسط، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2005.

القمودي سالم، سيكولوجية السلطة، بيروت–لبنان، مؤسسة الانتشار العربي، ط2، 2000.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ليله علي، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية،ط1 ،2012.

محمد أبو العلا عقيدة ، مفهوم الآمن الشامل ووسائل تحقيقه في المجتمع المسلم الحديث ، الثقافة الأمنية ، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي الرابع ، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، الرياض ، 1993م

محمد نادر، موارد دول حوض النيل المائية والارضية، الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت،ط1 2011.

محمود، مصطفى عبد الجواد(1996)، الأحزاب السياسية في النظام السياسي الدستوري الحديث والنظام الإسلامي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة.

مسعد، نيفين عبد المنعم، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.

المشاط عبدالمنعم، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، دار الموقف العربي، 1989.

نادر نور الدين. مصر ودول منابع النيل الحياة والمياه والسدود والصراع (دار نهضة مصر، فبراير 2015)

الرشيدي، حسن، حرب المياه القادمة: حوض النيل أنموذجاً ، مجلة البيان، القاهرة: مصر ، 2011 م.

التقارير:

تقرير برنامج التقييم العالمي للمياه، 2014.

تقرير الأمم المتحدة بشأن تنمية الموارد المائية في العالم لعام 2016

تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2015.

تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالامن الغذائي والتغذية ،تموز 2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقرير عام 2013، برنامج التغير البيئي والامن، وعنوانه"حصاد السلام:الامن الغذائي، والصراع، والتعاون"

الرسائل الجامعية:

- العباسي، ريان ذنون، سيناريوهات الحرب المائية في الشرق الأوسط (الفرات ودجلة أنموذجاً)، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل، 2007م .
- إيمان فريد الديب، الطبيعة القانونية للمعاهدات الخاصة بالانتفاع بمياه الأنهار الدولية في غير أغراض الملاحة مع دراسة تطبيقية للاتفاقيات المتعلقة بنهر النيل، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007.
- الرجوب سلامة رضوان ،الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك،2005.
- سلوى محمد إسماعيل علي.العامل الديني و ظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 1999.
- عبد الصادق اسحق سليمان ، الصراع القبلي والنهب المسلح باقليم دارفور ، الاسباب والحلول ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد اسلام المعرفة ، جامعة الجزيرة ، 2008م .
- عبد القادر بدر الدين(إكرام)،"ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر".أطروحة دكتوراه. جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،1981.
- عدنان موسي النقيب، تغير السيادة الإقليمية وآثارها في القانون الدولي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 1989.
- عبد العزيز، هشام فوزي، مشروع أنابيب مياه السلام التركي والمواقف العربية منه 1987 م – 1999م، مجلة المنارة، ججامعة ال البيت، المفرق، المجلد(14)، العدد2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كريمة بقدي.الفساد السياسي و أثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا(دراسة حالة الجزائر).رسالة ماجستير،جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،2011-2012.
- محمد علي عمير الشرياني .العمالة الوافدة و الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة 1990-1999. رسالة ماجيستير غير ، منشورة ،جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2002.
- نجيب، عمر، حروب المياه في منطقة الشرق الأوسط ، مجلة افاق أفريقية ، القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الاعلام ، العدد 29. 2012م.
- حسن، مرتضى جمعة، موارد المياه العربية: جذور الأزمة وأبعادها ، القاهرة :المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط ، العدد 46، 2010م.
- بخيت، حيدر نعمة ، المياه العربية: الواقع والتحديات الاقليمية ، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة ، العراق، العدد(4) ، 2009م
- حسام الدين ربيع راغب الامام، نحو آلية إقليمية لتنظيم إستخدامات النيل،رسالة دكتوراه، القاهرة، 1994م.

المجلات والابحاث:

- إبراهيم العناني، إثيوبيا ومدى الالتزام باتفاقيات الانتفاع بمياه النيل، السياسة الدولية، العدد 129، يوليو 1997.
- أحمد الرشيدي، مصر ومياه النيل: تحليل لبعض التوجهات المصرية إزاء العلاقات مع دول حوض النيل، في د. أحمد يوسف أحمد (محرر)، ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي (29-31 أكتوبر 1994)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1994.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إكرام عبد القادر بدر الدين، مرجع سابق.
- أنس مصطفى كامل، نحو بناء نظام جديد للتعاون الإقليمي في حوض النيل، السياسة الدولية، العدد 105، يوليو 1991م.
- انظرالملتقى القومي لاهل السودان لحل مشكلة دارفور ، التقرير الختامي ، الخرطوم ، كنانة ، اكتوبر ، نوفمبر ، 2008م .
- بهاء الدين مكاوي ، دراسة الاثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للوجود الاجنبي بدارفور ، مجلة دراسات مجتمعية ، العدد الثالث ، يونيو 2009م
- محمد عابد الجابري ، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة، ط6، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994 م.
- داليا اسماعيل محمد ، المياه والعلاقات الدولية: دراسة في اثر ازمة المياه على طبيعة ونمط لعلاقات العربية التركية،القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 200
- صفا شاكر إبراهيم محمد، الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل 1990-2010
- طايع محمد سالمان، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2007.
- عباس محمد شراقى ، المشروعات المائية فى إثيوبيا وأثارها على مستقبل مياه النيل (مؤتمر آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل – الفرص والتحديات – جامعة القاهرة – معهد البحوث والدراسات الإفريقية) 25-26 مايو 2010 .
- عبد الرحمن موسى النهار مهيدات.أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية (دراسة حالة الأردن ،السعودية،مصر،تونس)، مرجع سابق.
- عز الدين شكري ، التعاون الاسرائيلى الاثيوبى والأمن القومي المصري ، مرجع سابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- علي خالد،الاستراتيجية الجديدة لامريكا في افريقيا ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة–مصر، مؤسسة الاهرام، العدد153، 2003.
- مجلة تقارير، أبعاد حرب المياه في منطقة الشرق الأوسط ودور إسرائيل فيها، الدار العربية للنشر والترجمة، عدد 19 ،القاهرة، 1990 .
- محمد أبو العلا عقيدة ، مفهوم الآمن الشامل ووسائل تحقيقه في المجتمع المسلم الحديث ، الثقافة الأمنية ، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي الرابع ، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، الرياض ، 1993م.
- محمد محفوظ، في معنى الاستقرار السياسي، صحيفة الرياض، العدد 13819، 25 أبريل 2006.
- ممدوح شوقي، التوارث الدولي في المعاهدات الدولية: دراسة قانونية لاتفاقيات نهر النيل، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 45، 1989.
- جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف . حروب المياه في منطقة الشرق الأوسط . 2007 م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الأجنبية:

1. 1 Gupta, H., Kao, S. & Dai, M, 2012. The role of mega dams of reducing sediment fluxes: a case study of large asian rivers. Journal of Hydrology, 464-465:447 458.
2. Ansar, A., Flyvbjerg, B., Budzier, A, & Luna, D. 2014. Shoud we build more large dams? The actual cost of hydropower mega project development. Energy Policy 69:43-56
3. Avijit Gupta Large Rivers: Geomorphology and Management (Wiley, 2007(
4. Belachew C. Tesfa Benefit of Grand Ethiopian Renaissance Dam Project (GERDP) for Sudan and Egypt (University of Huddersfield, December 2013
5. BENTON HELEN,1999.ENCYCLOPEDIA BRITANICA,LONDON,P727
6. Climate Change 2007: Impacts, Adaptation and Vulnerability (Intergovernmental Panel on Climate Change, 2007(
7. Climate Change and Water (Intergovernmental Panel on Climate Change, June 2008
8. Convention on the Law of the Non-navigational Uses of International Watercourses 1997 (UN, 2014
9. De Fraiture, C. 2. & Perry, C. 2007. Why is agricultural water demand irresponsive at low price ranges?,In F. Molle & J.Berkhoff, J. eds. Irrigation water pricing: the gap between theory and practice. Wallingford, UK, andColombo, CABI Pubishing and International Water Management Institute.
10. Ericksen, others.2010. The value of a food system approach. In J. Ingram, P. Ericksen @ D. Liverman, eds. Food security and global environmental change, pp.25-45. London,Earthscan.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11. Ericksen, others.2010. The value of a food system approach. In J. Ingram, P. Ericksen @ D. Liverman, eds. Food security and global environmental change, pp.25-45. London,Earthscan.
12. Eyler, B. 2013. China needs to change its energy strategy in the Mekong region China Dialogue (available at www.chinadialogue.net/article/show/single/en/6208-China-needs-to-change-its-energy-strategy-in-the-Mekong-region(
13. Hirsh, A., Utilization of International Rivers in Middle East: A study of Conventional International Law, A.J.I.L.,vol50., 1956, p.81-83, Batston،
14. John Vidal Ethiopia dam will turn Lake Turkana into 'endless battlefield', locals warn (the Guardian, 13 January 2015
15. Kaufmann, D Karry, A. Governance Matters IV: Governance Indicators for 1996-2004, World bank, 2005 .p32
16. Paul Ehrlich, "The Population Bomb-Dangerous Trends", P.1
17. Paul Ehrlich, "The Population Bomb-Dangerous Trends", P.2
18. R.K., The Utilization of Nile Waters, International and Comparative Law Quarterly,vol8., 1959, pp.550-551
19. Schwebel, op. cit., p.145, McCaffrey, S.C., The Law of Non-Navigational Uses of International Watercourses, Second Report, vol. II, part I, Y.B.I.L.C., 1986, p.56., Handle, op. cit., pp.56-61
20. Sharma, R. 2011. Food export restrictions: review of the 2007-2010 experience and consideration for disciplining restrictive measures. FAO Commodity and Trade Policy Research Working paper No. 32. Rome.
21. United Arab Republic and Sudan Agreement (With Annexes) For The Full Utilization of the Nile Waters (November 1959
22. William Blum, "Anti-empire Report", May 1,2008.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

23. Steffi Gultiano Hansen and others, Water Scarcity and Political Instability in the Middle East, Case Study :Syria crisis, 18.12.2015.
24. Huiyi Chen, Ashok Swain, The Grand Ethiopian Renaissance Dam: Evaluating Its Sustainability Standard and Geopolitical significance, Sweden, 2014.
25. Major Christopher M. Coble, Water Scarcity as a Catalyst for Instability in the Jordan River Basin, United States Marine Crops, 2012.

www.manaraa.com

المواقع الإلكترونية

1. تقرير منظمة الفاو للمياه (رقم38) http://www.fao.org/docrep/016/i3015e/i3015e.pdf ،p7 تاريخ 2016/12/4.
2. مؤشرات التنمية العالمية
3. http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/profile_segments/SSD-WR_eng.stm
4. http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/profile_segments/ETH-WR_eng.stm 1/22/2017.
5. http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/profile_segments/TZA-WR_eng.stm 1/22/2017.
6. http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/profile_segments/EGY-WR_eng.stm 1/22/2017.
7. http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/profile_segments/TZA-WR_eng.stm 1/22/2017.
8. http://www.thawabitna1.com/Article/article16-09-12/8215.htm
9. http://www.siyassa.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsContentID=76
10. http://machahid24.com/etudes/116296.html
11. https://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/149440.html
12. https://books.google.jo/books?id=Ko8mDAAAQBAJ&pg=RA1-PT308&lpg=RA1-PT308&dq=الدول+الرافضة+لاتفاقيات+حوض+النيل
13. https://www.internationalrivers.org/resources/the-grand-ethiopian-renaissance-dam-fact-sheet-8213
14. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391
15. https://www.britannica.com/topic/political-system/Development-and-change-in-political-systems

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

16. https://www.britannica.com/place/Nile-River
17. http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/profile_seg ments/ERI-WR_eng.stm 1/22/2017.
18. http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/profile_seg ments/COD-WR_eng.stm 1/22/2017.
19. http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/profile_seg ments/EGY-WR_eng.stm 1/22/2017.
20. http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/profile_seg ments/SSD-WR_eng.stm 1/22/2017.
21. http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/profile_seg ments/ETH-WR_eng.stm 1/22/2017.
22. http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/profile_seg .ments/KEN-WR_eng.stm 1/22/2017
23. http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/profile_seg .ments/RWA-WR_eng.stm 1/22/2017
24. http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/profile_seg .ments/BDI-WR_eng.stm 1/22/2017
25. http://carnegieendowment.org/sada/?fa=54638&lang=ar
26. http://www.aljazeera.net/news/survey/2016/1/21/%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%87%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B6%D8%AD%D9%8A%D8%A9-%D8%AB%D9%85%D9%86
27. http://www.archive.roayahnews.com/جنـوب-الـسودان-وإثيوبيـا-تنفيـان-وجود-أزم
28. www.moheet.com/show news.aspx؟.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

29. www.albadil.org / home/ albadilo/ public_html/ ecrire/ public/ parametrer.php
30. www.forum.borg8.com
31. http://www.swissinfo.ch/ara/afp/%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%B7%D9%81%D9%84-%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%B3%D9%88%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D8%B0%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%AD%D8%B3%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D9%81/41794030
32. http://www.aleqt.com/2015/12/09/article_1012873.html
33. Political Instability. The Map Scroll. 24 March 2009. Retrieved 12 may 2013 from: http://mapscroll.blogspot.com/2009/03/Political-instability.html
34. Jan Erik lane, op. cit, p. 68.
35. Worldwide Governance Indicators. Retrieved 5 September 2013 from: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#doc-over
36. http://mawdoo3.com/%D8%B4%D8%B1%D8%AD_%D9%87%D8%B1%D9%85_%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%84%D9%88
37. http://point-light.com/?p=11894
38. /http://www.fao.org/cfs/cfs-hlpe/ar
39. http://www.alnilin.com/146551.htm
40. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=392662
41. http://raseef22.com/politics/2014/07/30/أسباب-وتداعيات-الصراع-القبلي-في-السود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

http://www.raya.com/news/pages/03c8f0da-98b8-47a3-8746-.42
bc2f3375995c
http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-185673.htm.43
/http://www.theniles.org/ar/articles/politics/20263.44
http://www.mcndirect.com/showsubject_ar.aspx?id=53828#.WWu.45
ElojyvIU
http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=28217.46
47.حمدى عبد الرحمن:اسرئيل وافريقيا في عالم متغير في موقع الجزيرة نت وتم تصفحه
بتـــــاريخ2016/10 مـــــن تمـــــوز علـــــى الـــــرابط
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/449795d8-9c7a-413b-
8ce9-b863c5bb9be8
http://www.roayahnews.com.48
49.انظـــرالأ ســـباب الخفيـــة لزيـــارة نتنيـــاهو(بتـــصرف) علـــى الـــرابط
http://www.cairoportal.com/story
50.انظر خالد وليد محمود التغلغل الإسرائيلي في القارة السمراء على موقع الجزيرة للدراسات
تم تصفحه بتاريخ 11يوليو2016-07-12
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/01/2012124112751652.h.51
tml
http://www.uabonline.org/ar/magazine/1583158515751587157515.52
78/160515811575160115921576160616031575160415871608152/2
7434/7
http://www.eipss-.53
eg.org/%D8%B3%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8
7%D8%B6%D8%A9_%D9%85%D8%B5%D8%B1_%D9%88%D
8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

E%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%
D9%84%D8%B5%D8%B9%D8%A8%D8%A9/2/0/294
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/260213.aspx .54
http://www.shorouknews.com/news/print.aspx?cdate=04012016.55
&id=713480c9-bc8b-491b-931a-b5c0ea5a0e7d
http://www.youm7.com/story/2015/3/23/%D8%A7%D9%84%D9.56
%86%D8%B5-
%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-
%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8
%A9-%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-
%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6-
%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%B3%D8%AF-
%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D8%AF-
%D8%AA%D8%A4%D9%83%D8%AF/2115504#.VoQK8fl97IU
http://www.elwatannews.com/news/details/881539.57
http://www.almasryalyoum.com/news/details/863630.58
http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-.59
world/egypt/2015/03/23/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9
%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-
%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6-
%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B1%D8%B7%D9%88%D9%85-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%AF%D9%85-
%D9%84%D8%B3%D8%AF-
%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

60. http://www.christian-dogma.com/t1276864--%D8%B1%D8%AF-
%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A-%D9%85%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-
%D8%B9%D9%84%D9%89-
%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-
%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%B3%D8%AF-
%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9
61. https://arabic.rt.com/news/638813-
%D8%AA%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84_%D8%A7%D9%84%D
8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB_%D9%81%D9%8A_%D9
%85%D8%B5%D8%B1_%D9%81%D9%8A_%D8%B9%D8%A7%D9%
/85_2013
62. http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/c636bbb0-c77f-43f0-
98c8-e5c01e999819
63. http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-13-25/11244-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3%D8
%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8
%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-
%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84-
%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8-
%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8
%A7%D8%B7%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1.html
64. http://www.alhak.org/vb/archive/index.php/t-27933.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-279512.htm.65
/http://www.theniles.org/ar/articles/politics/20263.66
/http://www.theniles.org/ar/articles/politics/20458.67
http://sudaneseonline.com/board/151/msg/%D9%85%D9%82%D.68
8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-
...%D8%AA%D8%AD%D9%83%D9%89-%D8%B9%D9%86-
%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D9%89-
...%D8%A7%D8%AF%D8%AE%D9%84-
%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B1%D8%A7--1272955682.html
http://raseef22.com/politics/2014/07/30/%D8%A3%D8%B3%D8%.69
A8%D8%A7%D8%A8-
%D9%88%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D
8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-
%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A8%D9%84%D9%8A-
/%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF
http://m.alarab.qa/Story/485646.70
https://www.internationalrivers.org/campaigns/grand-ethiopian-.71
renaissance-dam
http://www.bowenpublishing.com/edf/paperInfo.aspx?ID=457.72
http://www.mashahed.info/10172.73
http://www.youm7.com/story/2014/4/27/%D9%86%D9%86%D8.74
%B4%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-
%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-
%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%B3%D8%AF-
%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9-
%D9%88%D9%8A%D9%83%D8%B4%D9%81-
%D9%8A%D9%85%D9%83%D9%86/1633825
http://www.skynewsarabia.com/web/article/497865/%D8%A7%D.75
9%95%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84-
%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-
%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84-
%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B3%D9%85
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=78507.76
http://www.annaharkw.com/Annahar/Article.aspx?id=396050&da.77
te=13062013
http://www.acrseg.org/2240/bcrawl.78
http://mogadishucenter.com/2016/07/%D9%82%D8%B1%D8%A7.79
%D8%A1%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-
%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-
%D9%86%D8%AA%D9%86%D9%8A%D8%A7%D9%87%D9%88-
%D8%A5%D9%84%D9%89-
/%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7
https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=615035.80
http://essamashafy.blogspot.com.eg/2011/03/blog-post_03.html.81
http://afak-algeografyi.blogspot.com/2009/10/blog-post_29.html.82
http://www.diu.gov.sd/ar/home/pages/url/78/%D8%A7%D9%84%.83
D8%B3%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D9%81%D9%8A-

www.manaraa.com

%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86

84. http://arabic.irib.ir/news/item/10/131352/16/index.php?option=com_k2&view=item&id=13 1352&Itemid=38&tmpl=component&print=1 موقع سد النهضة تاريخ 2017/7/5م.

85. جريدة الشرق الاوسط، العدد 12615 ، تاريخ 12/يونيو/2013م http://cms.aawsat.com/details.asp?section=45&article=732167&issueno=12615#.WY_d3zMj

HIV . تاريخ2017/7/24م.

86. –U.N . International Law Commission , Twenty-Sixth Session , 6 May – 26 July 1974 , Document CN.4/274 ,Vol.1,P.82

87. U.N.T.S.Vol.132.p.224

88. U.N.T.S.Vol.184.p.225

89. U.N. S T /Leg /p.300

90. صحيفة الصباح (البغدادية) ،12 /أيلول/2007. http://watersexpert.se/shawate.htm، تاريخ 2017/7/6م.

91. صحيفة الصباح (البغدادية) ،12 /أيلول/2007.http://watersexpert.se/shawate.htm ، تاريخ 2017/7/6م.

92. نزاعات عربية قد تؤدي الى الحروب، رصيف 22. http://raseef22.com/politics/2015/05/02/water-arab-conflicts-jan-2015/. تاريخ 2017/7/10.

93. نزاعات عربية قد تؤدي الى الحروب ،رصيف 22. http://raseef22.com/politics/2015/05/02/water-arab-c onflicts-jan-2015/. تاريخ 2017/7/10.

94. http ://www.un.org/apps/newsFr/storyF.asp?NewsID=14375&Cr=d√©sertification&Cr1=UNU

95. عبد الرضا، نبيل جعفر، الحوار المتمدن،على الموقع http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=298251 ، تاريخ2017/1/23.

96. سكر،محمد، https://elbadil.com/2016/02/دراسة-شاملة-عن-سد-النهضة ، 2017/1/25م.

97. WHO/UNICEF Joint Monitoring Programme (JMP) for Water Supply and Sanitation مؤشرات التنمية العالمية)http://www.wssinfo.org/ تاريخ 2016/12/27.

98. صفا شاكر إبراهيم محمد ،الصراع المائي بين مصر و دول حوض النيل : دراسة في التدخلات الخارجية، http://alalamy1.yoo7.com/t80340-topic تاريخ 2017/3/27.

99. Data albankaldawli.org/?location=ET-XM تاريخ 2017/3/28.

100. : http://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_political_stability/#Sudan

101. http://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_political_stability/#Ethiopia

102. http://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_political_stability/#Egypt

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ABSTRACT

This study dealt with the issue of water security and its impact on the political stability in Egypt and Sudan during the period of time (2005-2022) as a sample for study.

This study was based on the hypothesis that there is a direct relationship between water security and political stability. The researcher used the analytical descriptive approach as well as the analytical statistical method, in addition to the comparative approach, and the theoretical method.

This study was based on the indicators of water security as an independent variable and indicators of political stability as a dependent variable.

The first chapter dealt with the theoretical framework of the study in terms of water security and political stability, dealing with the concept and indicators.

The second chapter dealt with the issue of water security in terms of water resources in the Nile basin countries, the needs and water projects, case study of the Ethiopian renaissance.

The third chapter deals with the water relations between the Nile Basin countries in terms of water agreements, initiatives and the position of the Nile River countries on these agreements and their position on building the dam.

The fourth chapter dealt with the study of political stability in Egypt and Sudan in terms of concept, trends, indicators and methods of measuring them.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The fifth chapter examines the impact of water security on political stability in terms of the economic, social and political effects, as well as measuring the degree of correlation between water security and levels of political stability, the effect of the dam on political stability and the scenarios of managing the conflict on the dam.

The study concluded a series of results:

1. The most important which one that there is a direct relationship between water security, case study of the Ethiopian Renaissance dam, and political stability in Egypt and Sudan, and water scarcity is a source of conflict which may leds to armed conflict.

2. Egypt is the only country in the Nile basin that suffers from scarcity in its water resources with apersenatge of 95%.

3. The phenomenon of the international water dispute between the two downstream countries (which suffer from scarcity in its water resources) and Upstream countries with abundant water and poor economic resources to use water.

4. According to the indicators of political stability, the result showed that Egypt, Sudan and Ethiopia suffer from internal political crises and violence.

5. The dam will affect the share of Egypt and Sudan, which will decrease by one fourth during the filling period of the dam that expected to be six years. Water security will affect the prices and availability of food tuffs, hydroelectric power generation, fisheries and river transport, which in turn affects political stability, especially for Egypt, because of its almost total dependence on the Nile River.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com